دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن

١٩٨٩-٢٠٠٤

إعداد

محمد صبري حسن خليل

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعـــة الأردنيـــة

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع.....التاريخ.....

كانون الأول ، ٢٠٠٥م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيـــــــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة دور البرلمان والاحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٤م وأجيزت بتاريخ٢٠٠٥/١١/٢٩ .

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــع
الدكتور محمد المصالحة ، مشرفا أستاذ العلاقات الدولية المشارك	.....
الدكتور فيصل الرفوع ،عضوا أستاذ العلاقات الدولية / الاستاذ	.....
الدكتور عبدالله النقرش ، عضوا أستاذ العلاقات الدولية المشارك	.....
الدكتور عبد المجيد العزام ، عضوا أستاذ العلاقات الدولية/ الاستاذ جامعة اليرموك	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى والدي الغالي ... حفظه الله

إلى والدتي الغالية ... أدام الله حنانها ودفئ عاطفتها

وإلى أشقائي جميعا

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

أتقـــدم بجزيل والشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى الدكتور محمد مصالحة رئيس قســـم العلـــوم السياسية والأستاذ المشرف على هذا العمل والذي كان لنصائحه وإرشاداته الفضـــل الأكبر في إعداد هذه الدراسة لما بذله معي من جهد ومساعدة طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة .

والشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بحضور ومناقشـــة هذه الدراسة وإثرائها بمقترحاتهم وتعليقاتهم وإرشاداتهم القيمة والتي سيكون له الأثر الأكبر في إخراج هذه الدراسة بالصورة الأكاديمية المرجوة .

كمـــا يـــتقدم الباحـــث بالشـــكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء قسم العلوم السياســـية في الجامعة الأردنية على جهودهم الخيرة في خدمة العلم والمتعلمين . والشكر موصول إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الإطار العام للدراسة	١
مشكلة الدراسة	١
هدف الدراسة	١
أهمية الدراسة	١
فرضية الدراسة	١
أسئلة الدراسة	٢
الدراسات السابقة	٢
منهجية الدراسة	٦
حدود الدراسة	٦
الفصل الأول : المفاهيم النظرية : التنمية السياسية ، البرلمان ، الأحزاب السياسية.....	٧
المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية وأبعادها وآلياتها	٨
المبحث الثاني : مفهوم البرلمان ووظائفه	١٧
المبحث الثالث : مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها.....	٢٤
الفصل الثاني : التنمية السياسية في الأردن	٣٥
المبحث الأول: بنية المجتمع المدني الأردني وأثرها في عملية التنمية السياسية	٣٦
المبحث الثاني : حاجة الأردن إلى التنمية السياسية	٤٦
المبحث الثالث : مستقبل التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجهها.....	٥٢
الفصل الثالث : دور البرلمان في التنمية السياسية في الأردن	٥٦
المبحث الأول : تطور البرلمان في الأردن	٥٧
المبحث الثاني : أثر التطور في العمل البرلماني على التنمية السياسية في الأردن	٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : دور الأحزاب في التنمية السياسية في الأردن	٧٨
المبحث الأول : الأحزاب وعملية التنمية السياسية	٧٩
المبحث الثاني : تطور العمل الحزبي في الأردن	٨٥
المبحث الثالث : الأحزاب الأردنية وموقعها من عملية التنمية السياسية في الأردن	١٠٠
الخاتمة والتوصيات	١٠٩
المراجع	١١٣
الملخص باللغة الإنجليزية	١٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن

١٩٨٩-٢٠٠٤

إعداد

محمد صبري حسن خليل

المشرف

الدكتور محمد مصالحة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن من خلال التعرف على مفهوم التنمية السياسية وموضوعاتها وأهدافها إضافة للتعرف على مفهوم الحزب السياسي ووظائفه وعلاقته بالتنمية السياسية ، وكذلك تقديم استعراض لواقع التنمية السياسية في الأردن من خلال إلقاء الضوء على بنية المجتمع المدني الأردني وأثرها في عملية التنمية السياسية وتحديد حاجة الأردن إلى التنمية السياسية ، وكذلك مستقبل التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجهها. ومن ثم حاولت الدراسة التعرف على بعض الإنجازات النيابية والحزبية فيما يتعلق بتعزيز عملية تحقيق التنمية السياسية في الأردن ، ومعرفة التحديات التي تواجه العمل الحزبي والبرلماني في الأردن في سعيه نحو التنمية السياسية .

وانطلقت الدراسة من افتراض وجود قصور في دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود ضعف واضح جداً في أداء المجالس النيابية الأردنية وكذلك في العمل الحزبي في الأردن ، وبالتالي ضعف في مساهمة كل منها في عملية التنمية السياسية في الأردن .

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة البدء بحملة توعية تقوم بها وزارة التنمية السياسية لشرح مفاهيم التنمية السياسية والدور الوطني لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب كهدف وأولوية للدولة الأردنية ، وضرورة قيام البرلمان بإعطاء أهمية وأولوية لاقتراح ومناقشة وإقرار التشريعات ذات العلاقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعديل القوانين التي تعوق التقدم في مسيرة التنمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة وصعوباتها:

تتمثل المشكلة في معرفة دور كل من المؤسسة البرلمانية والأحزاب السياسية في تحقيق التنمية في الأردن حتى يساهما في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين ليجعلهم قادرين على صنع القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة ، باعتبار أن كل من البرلمان والأحزاب السياسية يشكلا أحد المؤسسات السياسية في الدولة والتي تساهم في تحقيق التنمية السياسية في الأردن .

أهداف الدراسة :

١- التعرف على مفهوم التنمية السياسية وموضوعاتها وأهدافها .

٢- التعرف على بعض الإنجازات النيابية فيما يتعلق بالتشريع والتي تساعد على تحقيق التنمية السياسية .

٣- التعرف على مفهوم الحزب السياسي ووظائفه وعلاقته بالتنمية السياسية .

٤- معرفة التحديات التي تواجه العمل الحزبي والبرلماني في الأردن .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الرغبة في إعطاء الفهم لواقع الحياة الحزبية والحياة البرلمانية في الأردن ومساهمتها في تحقيق التنمية السياسية ، وذلك من خلال إعطاء المعلومات المتكاملة حول دورها في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين ليكونوا مساهمين في صنع القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة الأردنية .

فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من افتراض وجود قصور في دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسئلة الدراسة :

١- ما مفهوم التنمية السياسية وما هي مؤشراتها ؟

٢- ما مفهوم الأحزاب السياسية وعناصرها وظائفها ؟

٣- ما مفهوم البرلمان ووظائفه ؟

٤- ما دور الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية ؟

٥- كيف يمكن أن يساهم تطور العمل البرلماني في بناء قاعدة للتنمية السياسية في الأردن ؟

الدراسات السابقة :

١- محمد القطاطشة ومصطفى العدوان ، التنمية السياسية في الأردن ، عمان ، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، ٢٠٠٤م .

عالجت هذه الدراسة موضوع التنمية السياسية من خلال دور كل من الحكومة والإعلام والأحزاب السياسية والمؤسسة البرلمانية والمجتمع المدني بصورة عامة دون التركيز على حيثيات كل منهم .

أما فيما يتعلق بهذه الدراسة ، فقد تناولت دور الأحزاب السياسية والبرلمان كل على حدة في تحقيق التنمية السياسية في الأردن من خلال دراسة واقع الحياة النيابية والحزبية في الأردن من عام ١٩٨٩-٢٠٠٤ .

٢- نظام بركات ومازن غرايبة ، النخبة النيابية في الأردن ، اربد ، مركز الدراسات الأردنية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠١م .

تناولت هذه الدراسة النخبة النيابية في الأردن للفترة من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠م ، وتعرضت بالدراسة والتحليل لموضوعات متعلقة بالبيئة لعمل النخبة وبمصادر تجنيدها وبالعوامل المؤثرة على فعاليتها ، كما هدفت أيضاً إلى تحديد أعضاء النخبة والتعرف على خصائصها ورؤيتها لفعاليتها ودورها في النظام السياسي الأردني ودورها في التنمية السياسية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمـــا هـــذه الدراسة ، فقد تناولت دور البرلمان في التنمية السياسية من خلال تحليل وظائف الـــبرلمان الأردنـــي وقدرتـــه علـــى القيام بها ودراسة الأنظمة الداخلية للبرلمان ومدى ملائمتها لعمل الـــبرلمان السياســـي ودوره في الحياة السياسية بالإضافة إلى دراسة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية بالأردن من خلال دراسة التحديات التي تواجه العمل الحزبي .

٣- محمد الطراونة وآخرون ، دور الأحزاب في التنمية السياسية ، عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٧ .

تعرضـــت هـــذه الدراسة إلى أهم التحديدات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن مؤكدة بأن التجربة الديمقراطية ما زالت غير ناضجة وما زالت في موقع اختيار وعرضة لهجمات التشكيك فيها ، حيث أكدت هذه الدراسة أنه إذا أريد للديمقراطية أن تنجح ، وإذا أريد أن تكون هناك ديمقراطية فعلية فـــلا بد للأحزاب أن تنجح من أن تقوم بدورها كما لا بد من تعديل قانون الأحزاب ولا بد من التعامل مع الديمقراطية بشكل صحيح .

أما بالنسبة لدراستي هذه فقد تمحورت حول دور البرلمان والأحزاب في التنمية السياسية حيث لم تكتفي بتوضيح دور الأحزاب في التنمية فقد وجدت أن البرلمان أيضاً دور فاعل في التنمية السياسية خاصة إذا تم تعديل قانون الانتخاب وتعديل بعض الأنظمة الداخلية في البرلمان باعتبار أن البرلمان له موقع ومكانة في النظام السياسي الأردني .

٤- عبد المجيد العزام، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، المجلد ٣٠ ، العدد٢ ، ٢٠٠٣ .

هدفـــت هـــذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقـــات والعقـــبات التـــي تعـــترض طريقها في هذه العملية ، كما تهدف إلى التعرف على طبيعة واتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية . وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافـــية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الدخل الشهري والوظيفة) وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية من محافظة أربد مكونة من (٣٣٠٠) حالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام ، وأن الأحـــزاب السياسية كانت قاصرة عن لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية ، ولم تنجح في بناء ثقافـــة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب ، وبناء على الاســـتنتاجات آنفـــة الذكر ، قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية وكذلـــك ضـــرورة تعزيـــز الإصلاحات الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية .

٥- عـــبد المجـــيد العـــزام ، دور البرلمانات في التنمية السياسية: الحالة الأردنية ، مؤتمر الإصلاح البرلماني ، عمان ، ٢٠٠٥ .

تناولت هذه الدراسة البرلمان الأردني كحالة تمثل البرلمانات العربية بشكل عام ، ومع التسليم بأن لكل حالة خصوصياتها ، مع التركيز على دور مجلس النواب دون مجلس الأعيان في عملية التنمية السياســـية باعتباره يمثل الإرادة الشعبية عبر الانتخابات العامة وخصوصاً خلال فترة ما بعد انتخابات عام ١٩٨٩ ، وهدفت الدراسة إلى البحث في علاقة البرلمان الأردني بعملية التنمية السياسية ودوره في الإصـــلاح الديمقراطـــي ، والكشـــف عـــن علاقة البرلمان الأردني بعملية التنمية السياسية ودوره في الإصلاح الديمقراطي ، والكشف عن أهم المعوقات التي تحد من فاعليته والبحث عن وسائل تسهم في الحد من هذه المعوقات وبالتالي تفعيل دوره .

وقـــد خلصـــت هذه الدراسة إلى أن البرلمان الأردني ما زال قاصراً عن أداء مهامه ووظائفه بالشـــكل المأمول ، وذلك بسبب ضعف البنية المؤسسية للبرلمان وهيمنة النخبة السياسية والاقتصادية – والتـــي هـــي في الغالب امتداد للسلطة التنفيذية – على البرلمان ، إضافة لهيمنة السلطة التنفيذية لما تتمـــتع بـــه مـــن صـــلاحيات دســـتورية وقانونية وإدارية ومادية قوية ، تضمن هذه الهيمنة وتواجه الصلاحيات الدستورية للبرلمان كتلك المتعلقة بحل مجلس النواب وإصدار الأنظمة التشريعية (القوانين المؤقتة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- عـبد المجيد العزام، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن ، (دراسة قيد النشر) قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥.

هدفـت هـذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع التنمية السياسية في الأردن كدولة نامية ، منذ بدء مـرحلة الانفـراج الديمقراطي في عام ١٩٨٩ ولغاية إعدادها ، وذلك من خلال دراسة وسائل التنمية السياسـية ، والمعوقات التي تواجه المؤسسات الرسمية كالبرلمان ، وغير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني وفي طليعتها الأحزاب السياسية والنقابات في اضطلاعها في هذه المهمة .

وأفضـت نتائج الدراسة إلى أن ما تم تحقيقه في عملية التحول الديمقراطي منذ بداية المرحلة فـي أواخـر الثمانينات ولغاية الآن ، هو بالنزر اليسير وغير كاف ، وذلك أن الظروف الموضوعية الدافعـة باتجـاه التحول الديمقراطي والتنمية السياسية غير متاحة ومتوفرة بالشكل المطلوب ، وعزت الدراسـة هـذا الإخفـاق إلى عدة أسباب منها : ضعف مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان والإرث الاجتماعـي التقليدي ، والثقافة السياسية السائدة ، ووجود بعض القيود الدستورية والقانونية التي تعمل على تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان .

منهجية الدراسة :

إن للضـرورة الملحـة لدراسة مثل هذا الموضوع المعاصر والذي له أهمية علمية وعملية ، حاولت الدراسة الإلمام بمختلف جوانبه لبلوغ الهدف المرجو من الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على منهجية تكاملية تعتمد المناهج التالية :

١- المنهج التاريخي : والذي تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى تاريخ الحياة الحزبية والبرلمانية في الأردن ومعرفة موقع الأحزاب السياسية والبرلمان في الحياة السياسية .

٢- المـنهج البنائـي الوظيفي: والذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لتحليل دور كل من الأحزاب السياسـية والبرلمان في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال معرفة وظائف كل من الأحزاب السياسية والبرلمان والتحديدات التي تواجه العمل الحزبي والنيابي في الأردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حدود الدراسة :

١- الإطار الزمني :

تناولت هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية والبرلمان في تحقيق التنمية السياسية في الأردن للفترة الزمنية ١٩٨٩م-٢٠٠٤ ، حيث شهد عام ١٩٨٩م عودة للحياة النيابية البرلمانية والانفراج الديمقراطي في الأردن بالإضافة إلى أن عام ١٩٩٢ شهد تطور كبير على الحياة الحزبية وذلك بصدور قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (٣٢) والذي يعتبر نقطة تحول في حياة الأردن السياسية ، فعدا كون القانون المذكور من أهم التشريعات التي صدرت خلال مرحلة التحول الديمقراطي ، والتي باتت عمليا بانتخابات تشرين الثاني ١٩٨٩م .

٢- الإطار المكاني :

يتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في تحليل الأحزاب السياسية والمؤسسة البرلمانية في الأردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

المفاهيم النظرية : التنمية السياسية ، البرلمان ، الأحزاب السياسية

تشـــكل المفاهـــيم النظرية المدخل الأهم في دراسة أي قضية بحثية ، ويعد تحديد المفاهيم من الأمور البالغة الأهمية في العلوم الطبيعية والاجتماعية ، فالظاهرة موضوع الدراسة لابد لها من تحديد علمـــي دقـــيق حتى يسهل إدراك معناها وأبعادها ، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها بدقة ووضوح .

وسيحاول هذا الفصل النظري تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بدراسة دور البرلمان والأحزاب السياســـية فـــي عملية التنمية السياسية في الأردن ، انطلاقاً من تحديد مفهوم الدور باعتباره نمط من الأفعال أو التصرفات يقوم بها شخص ما يشغل مكانة معينة في موقف يتضمن تفاعلا ، ويرتبط مفهوم الدور بالسلوك الفعلي الذي يقوم به الإنسان وأن لكل دور دورا مقابلاً له . وقد استخدم دوركايم مفهوم الدور مرادفاً لمفهوم الوظيفة ذلك أنه حين يتحدث عن وظيفة الدين مثلاً فإنه يشير إلى الدور الذي يقوم بـــه الديـــن في الحياة الاجتماعية. ويوصى دوركايم تلاميذه بكلمته: إذا كنت ترغب في دراسة ظاهرة اجتماعية فعليك أن تصل إلى السبب الذي أدى إلى الوظيفة التي تقوم بها الظاهرة [١] .

ومن هنا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية وآلياتها .

المبحث الثاني : مفهوم البرلمان ووظائفه .

المبحث الثالث : مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها .

---

(١) للمـــزيد حول مفهوم الدور ونظرياته : شتا ، السيد على ، (٢٠٠٣) . **نظرية الدور و المنظور الظاهري** ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

مفهوم التنمية السياسية وأبعادها وآلياتها

رغـــم أن التنمية السياسية موضوع قديم نسبياً ، إلا أن التنمية السياسة بشكل مادة أكاديمية هي حديـــثة نوعـــا ما ، حيث لم يتم إرساء المفاهيم الارتكازية والأطر التحليلية ولم يتم تطوير النظريات الخاصة بها سوى بعد الحرب العالمية الثانية .

ففـــي عقـــد الخمســـينات مـــن القرن الماضي ازدهرت الدراسات والبحوث التنموية النظرية والتطبيقية ثم ازداد انتشار أدبيات التنمية السياسية خلال عقد الستينيات وبلغت أقصى ازدهارها الكمي والنوعي في السبعينات ، حيث تعددت النظريات والتعريفات وتزاحمت المؤلفات التي تحاول تشخيص منوعات ومعوقات التنمية وتحليل مساراتها وبتجاربها المتنوعة ، وبقدر ما فإن التنمية هي في الأساس ظاهرة شمولية ومتداخلة وغامضة [١].

ومـــن هـــنا اختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم التنمية السياسية ، واستخدم هذا المصطلح وناقشـــه العديد من المفكرين ، فمنذ ظهور التنمية السياسية كحقل جديد في علم السياسة ، يهتم بتطوير الـــبلدان غـــير الأوروبية ، ظهر كم هائل من الكتابات حول هذا المفهوم ، يصعب تتبعها أو تقصيها ، تـــدور جميعها حول المضمون نفسه وتسعى للغاية نفسها إنطلاقاً من نفس المسلمات التي انطلقت منها الكتابات الأولى في التنمية السياسية [٢] .

وظهـــر هـــذا الاختلاف بين علماء السياسة أيضاً فيما يتعلق بمضمون هذه العملية وعناصرها ومتطلـــباتها وغاياتهـــا ، فمـــنهم مـــن رأى فـــي التنمية السياسية عملية لتدعيم النظم السياسية بالنهج الديمقراطي الليبرالي الغربي ، بما يتضمنه من ممارسات سياسية حديثة تضمن توسيع نطاق المشاركة السياســـية وتحســـين قـــدرات النظام السياسي في التجاوب مع حاجات المجتمع والتعامل مع مشكلاته

---

(١)Higgott, Richard A.، (1980). From Modernization Theory To Public Policy: Continuity And Change In The Political Science Of Political Development, **Studies in Comparative International Development**، Vol. 15 Issue 4، p28.

(٢)عارف ، نصر محمد ، (١٩٩٤) . **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، ط (٢) ، الرياض : الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٤ ، ص٢٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتنوعة بكفاءة وفاعلية . ومنهم من ربط بين التنمية السياسية ومأسسة المجتمع على اعتبار أن محور التنمـــية السياســـية هو التحول نحو المزيد من المؤسسة لمواجهة نمو معدلات المشاركة السياسية في المجتمع ، حيث نظروا إليها كعملية تحديثية تنقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة في جميع القطاعات المخـــتلفة ، وتؤدي إلى التحول الشامل في أبنيته ، وقيمه وممارساته السياسية التقليدية على الحديثة ، وقد أكد هؤلاء على أهمية دور المؤسسات وتفاعلاتها في عملية التنمية [١] .

ونظـــراً لعـــدم وجـــود مصطلح محدد لتعريف التنمية السياسية ، فقد اتخذ هذا المفهوم ثلاث مـــنظورات رئيســـية هي المنظور التاريخي ، والمنظور النمطي ، والمنظور التطوري . حيث تعرف التنمية السياسية من الجانب التاريخي على أنها المجموع الكلي للتغيرات في الثقافة والبنيان السياسيين والمرتبطة بعمليات التحول الكبرى للتحديث الاجتماعي والاقتصادي التي بدأت أولاً في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر وانتشرت فيما بعد بشكل غير متساوي وغير كامل عبر العالم .

أمـــا الجانـــب النمطي (البنائي الوظيفي) فإنه ينظر إلى العملية كحركة انتقال من نظام سياسي تقلـــيدي إلـــى نظام سياسي حديث ، بحيث يمكن تمييز الأنماط التي تساهم في هذا الانتقال إما بواسطة مجموعـــة مـــن الســـمات الوظيفية للنظم السياسية (قديمة أو حديثة) أو بواسطة ما يمكن وصفه بأنه هـــياكل تحديث مثالية. أما من الجانب التطوري فينظر إلى عملية التنمية السياسية على أنها زيادة في مقدرة الرجل السياسي على بدء وإنشاء هياكل اجتماعية جديدة وتدعيم الثقافات ومعالجة أو حل المشاكل واستيعاب وملائمة المتغيرات المستمرة والعمل بشكل هادف وخلاق لإنجاز أهداف اجتماعية جديدة [٢].

ويـــرى حســـين رشوان أن اصطلاح "التنمية السياسية" يشير إلى عملية "التغيير العضوي" في طبيعة النظم ، وتتوافق فكرة التغيير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة ، وفي ضـــوء هذا يعرف النسق السياسي النامي بأنه النسق الذي يتباين بنائياً ، وتتعدد فيه البناءات والنظم ، ويتمـــيز بتخصص الأدوار الوظيفية التي تتجزأ أدواراً متخصصة ضرورية لحفظ وحدة صنع القرار السياسي . كما يشير مفهوم التنمية السياسية أيضاً إلى ما يطلق عليه البعض عملية "التحديث السياسي"

---

(١)العزام ، عبد المجيد ، (٢٠٠٥) ، **التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن**، (دراسة قيد النشر) ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن ، ص٢-٣.

(٢)علي ، محمد ، (١٩٨٥) . **دور المثقفين في التنمية السياسية** ، القاهرة : دار الكتب ، ص ٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهـــي التغيرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ، ويشمل ذلك المجـــالات التنظيمـــية ، وتحليل جميع الأنشطة والعمليات والنظم والعقائد التي تتعلق بصنع القرارات السياســـية ، وتســـتهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع ، وتشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي ، وعلمانية الثقافة السياسية ، والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع [١] .

أما مايك مور ***(Mick Moore)*** فيرى أن التنمية السياسية هي المدى الذي يمكن للدول من خلالـــه ممارســـة الســـلطة الشرعية داخل حدودها الإقليمية وفي تفاعلها مع الدول الأخرى والسلطات الإقليمـــية الإضافية ، وتكون هذه السلطة الشرعية مستمدة من تفاعل نظام الحكم مع الشعب بما يضمن تحقيق المصالح الشعبية [٢] .

ويـــبدو هـــذا التعريف قريب جداً من تعريف أحمد وهبان الذي يرى بأن التنمية السياسية هي: " عملـــية سياســـية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربـــوع المجـــتمع ، وزيـــادة معـــدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة ، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بـــتوزيع القـــيم والموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة عادلة ، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها ، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى ، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [٣] .

ويرى الدكتور محمد مصالحة أن التنمية السياسية تعني زيادة درجة المشاركة الشعبية في اتخاذ القـــرار ، وتوجـــيه السياســـات ، والتأثـــير على عملية صنع القرار ، فهي تتطابق مع مفهومي زيادة

---

(١) رشوان ، حسين عبد الحميد، (١٩٨٨) . **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ص١٢ ، ص١٤ .

(٢)Mick Moore, (2000), **Political Underdevelopment,** Paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies Institute, London School of Economics London, 7-8 September 2000, The Institute of Development Studies, p3.

(٣) وهـــبان ، احمد ، (٢٠٠٠) . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص١٤٣-١٤٤ .

٦١٩٩٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدمقـرطة ، وزيادة المشاركة السياسية ، والتنمية السياسية تتطلب خلق قنوات اتصال فعال بين النخبة الحاكمـة والمواطنين ، وتحقيق المساواة السياسية والقانونية وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة ، أو تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان أو في بناء هيكله ، والابتعاد عن أرستقراطية السلطة وإقامة الحوار بين المسؤولين والقوى السياسية والاجتماعية ، وتشجيع الحوارات المؤدية إلى نتائج تؤثر على مخرجات عملية صنع القرار [١].

ويشـير الدكـتور محمـد مصالحة أيضاً إلى وجود مدارس مختلفة في أسلوب تحقيق التنمية السياسية ، فهناك المدرسة الاشتراكية التي تقوم على منظور الحزب القائد الذي يجند الجماهير ويعبئها ويقـوم بعملـية التنمـية السياسـية لصالح بناء الديمقراطية الشعبية (دكتاتورية البروليتاريا) ، وهناك المـدارس الغربية التي تنظر للتنمية السياسية علي أنها حصيلة متأتية عن زيادة مشاركة الجمهور في صناعة القرارات ورسم السياسات في القطاعات المختلفة، وبين هاتين المدرستين اختطت تجارب العالم الثالث مدارس خاصة بها لتحقيق التنمية السياسية الذي يأتي غالباً على مستويين ، هما [٢] :

١- ***المسـتوى الجماهيري:*** حيث يتعين توعية الأفراد سياسيا، تربويا وإعلاميا، بأهمية مشاركتهم في الحياة العامة وتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة، أو في بناء المؤسسة البرلمانية عبر قوانين الانتخاب التي توسع قاعدة المشاركة، أو في تنشيط الحياة الحزبية وتعزيز قدراتها على اجتذاب العضوية وتمكينها من النمو وتسويق نفسها شعبياً.

٢- ***المسـتوى الرسـمي:*** حيـث تتطلب التنمية السياسية وضع التشريعات الناظمة للحراك السياسي وانفتاح إطار النخبة السياسية أمام الكفاءات عبر بوابات تكافؤ الفرص وقاعدة المساواة وضمان تجديد هـذه النخـبة بحيث يتسم بناؤها بالمرونة ، وأن تتطور معايير الاعتماد لعضويتها بحيث ترتكز على معيار الإنجاز والكفاءة .

ويرى الدكتور عبد المجيد العزام أن : " التنمية السياسية هي عملية تحول شاملة نحو الأفضل لجمـيع جوانـب الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والقانونية ، وفق منظومة

---

(١) حوار مع الدكتور محمد مصالحة ، جريدة الرأي ، العدد ١٢١٣٣ ، ٨ كانون أول ٢٠٠٣.

(٢) المصـالحة ، محمـد ، **التنمية السياسية : المفهوم والتطبيق** ، جريدة العرب اليوم ، دراسات وآراء ، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ، ومعايير الإنجاز ، والكفاءة ، والتي توفـر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار ، واندماج فئات المجتمع المختلفة ، كما وتضـمن لمؤسسـات المجـتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية ، والاستقلالية ، والمؤسسية ، وسيادة القانون (١).

الأبعاد التحليلية للتنمية السياسية

يـرى سوشـيل كومار (kumar) أن هناك نمطين رئيسيين لنماذج دراسة التنمية السياسية ، وهما : النموذج النظامي والنموذج الاستراتيجي ، حيث يتميز النموذج النظامي بالرؤية المحددة للسياسة ويـتعامل مع التنمية السياسية كمتغير تابع ، في حين يتم التركيز على مجمل النظام السياسي ، ويرى هـذا الـنموذج أن النظام السياسي لا يمكن دراسته بمعزل عن البيئة المحيطة به ، وأن مشاكل التنمية السياسية تأتي كنتيجة للضغوطات التي تفرضها البيئة . أما النموذج الاستراتيجي فهو يمتلك رؤية أكثر اسـتقلالية للسياسـة ، ويتعامل مع التنمية السياسية باعتبارها عملية إشكالية متواصلة لاختيار القرار المناسب بين البدائل المتناقضة (٢) .

ويلاحـظ في تحليل التنمية السياسية الدور المحوري للنظام السياسي ووظيفته ضمن العلاقات التـي يـتعهدها هذا النظام في إطار علاقته بمحيطه وتأثير ذلك على أسس بناء التنمية السياسية داخل الدولة ، وقد حدد جبرائيل ألموند القدرات الخمس الواجب على النظام السياسي امتلاكها لتحقيق التنمية السياسية، وهي(٣):

١- ***القـدرة الاستخراجية :*** وهي التي تتيح للنظام السياسي الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه مـن موارد (اقتصادية ومالية ... الخ) ، ودعائم سياسية وغيرها ، وهذه القدرة تحتاج إلى اتصال إيجابي مع طبقة المحكومين للمقدرة على الحصول على كافة أشكال الدعم المطلوب .

---

(١)العزام ، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق ، ص٣.

(٢)Kumar, Suchil, (1978). The Concept Of Political Development, **Political Studies,** Vol. 26 Issue 4، p433-434.

(٣) بادي ، بيرتراند ، (٢٠٠١). **التنمية السياسية** ، ترجمة محمد نور المهداوي ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ص ٥٠-٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ***القـــدرة التنظيمـــية :*** وهي القدرة التي من خلالها يتاح للنظام السياسي أداء دور المسيطر على سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع وضبط وتنظيم ذلك السلوك .

٣- ***القـــدرة التوزيعية :*** وهي تشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد التي أتيحت له من بيئته بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

٤- ***القـــدرة الاســـتجابية :*** وهـــي تشـــير إلى قدرة النظام السياسي على الاستجابة إلى مطالب بيئته وضغوطها ، والرد من خلال القرارات والأفعال على تلك المطالب والضغوط.

٥- ***القـــدرة الرمـــزية :*** وهي تشير إلى مقدرة النظام السياسي تعبئة الجماهير له من خلال استخدام الـــرموز المؤثـــرة ، كاستخدام الشعارات الدينية أو القومية أو تعابير براقة أو رموز مادية معينة كالدموع والدماء وغيرها.

ولكـــن هـــل تحقـــيق هذه المقدرات أو القدرات للنظام السياسي تؤدي بالضرورة إلى الحداثة السياسية ؟

الواقـــع أن الإجابـــة لا تبرز مؤشرات إيجابية مقارنة بالمقدرات السياسية السابقة التي يسعى الـــنظام السياســـي –أي نظـــام– إلى الحصول عليها ، فأي نظام دكتاتوري أو متسلط يمكنه بالمقدرة الإجـــبارية أو باســـتخدام القوة الغاشمة أن يحقق تلك القدرات دن أن ينجم عنها حداثة سياسية أو تنمية سياســـية –كما يتوقع البعض– ، بيد أن تحقيق الحداثة والتنمية السياسية لا يتأتى إلا من خلال إطلاق الحـــريات العامة والديمقراطية والمشاركة السياسية وحرية التعبير وسيادة القانون والشفافية ، وهذا ما يفســـر تقـــدم الشـــعوب الغربـــية علـــى شعوب الشرق ، بعد الانفلات الحقيقي للجهود الفقهية الفردية والجماعـــية التـــي أطلقت العنان للفكر والحرية حتى تنشأ أسس علاقة الحاكم بالمحكوم وقواعد تنظيم السلطات السياسية الثلاث وحجم ومستوى المشاركة السياسية وحدود الحاكم والمحكوم [١].

---

(١) الزيات ، السيد ، (٢٠٠٢) . **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي** ، الجزء الأول ، الإسكندرية : دار المعارف ، ص ص ٢٢٣- ٢٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتغيرات المؤثرة في التنمية السياسية

تأثـرت عملـية التنمية والتحديث السياسي خلال مراحل التاريخ بعدد من المتغيرات تتمثل في الآتي [١]:

١- البناء السياسي والثقافة السياسية التقليدية في المجتمع .

٢- العصر التاريخي الذي دفع بعملية التنمية أو التحديث إلى الأمام .

٣- سمات القادة السياسيين وتوجيهاتهم .

٤- تتابع المشاكل في تنمية النسق ، ومواجهة الأزمات في عملية التنمية أو التحديث السياسي .

آليات التنمية السياسية

تتعدد أدوات التنمية السياسية وتتنوع آلياتها مثلما تتعدد أبعاد هذه العملية وتتسع آفاقها ، وتتباين كذلـك الغايات المنشودة منها والمبتغاة من ورائها ، سواء أكان ذلك اتساقاً مع مستويات التحديث التي يحققهـا المجـتمع ، وما يصاحبها أو يترتب عليها من تعقيد في بنية الحياة الاجتماعية والسياسية ، أم تماشـياً مع مستلزمات تقسيم العمل ومتطلبات التزام قاعدة التخصص الوظيفي في المجتمع المعاصر . ويمكـن التميـيز فـي هـذا الصدد بين أدوات نظامية وأخرى غير نظامية تمارس تأثيراً مباشراً في ديناميـات العمل السياسي ، وبين آليات أخرى – ثقافية وسياسية – تباشر تأثيراً ضمنياً أو غير مباشر في جدليات المجتمع السياسي وفعالياته [٢].

ولعله من الضروري الإشارة إلى هذه الأدوات بشكل تفصيلي وبيان أدوارها الوظيفية وفعاليتها فـي تطوير بنى الحياة السياسية الفكرية والمؤسساتية وصولاً إلى بناء التنمية السياسية بشتى أبعادها ، ومختـلف غاياتها واتساع آفاقها ، ولكن ونظراً لطبيعة هذه الدراسة التي ينصب تركيزها على دراسة دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن مع عدم وجود متسع للإطار النظري المـتعلق بالتنمية السياسية ، فإن الباحث سيحاول في عجالة سريعة تحديد أهم هذه الأدوات أو الآليات وهي :

---

(١) رشوان ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

(٢) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً : التنشئة السياسية

تمـــثل التنشـــئة أحـــد الاهتمامات الحالية البارزة لعلم السياسة ، ومنذ أن صدر كتاب هربرت هايمـــان عـــن التنشـــئة السياسية عام ١٩٥٩ اخذ الأدب السياسي يزخر بالعديد من الدراسات النظرية والبحوث التطبيقية في موضوع التربية السياسية والاجتماعية [١].

وظهـــرت العديـــد مـــن التعريفات للتنشئة السياسية بدأها هربرت هايمان عندما عرف التنشئة السياسية بأنها : " تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عبر مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا معه" ، كما ذهب كينيث لانجتون إلى أن المقصود بالتنشئة السياسية : "عملية نقل ثقافة المجتمع من جيل إلى جيل" ، واقترح فريد جرينتشتين تعريفاً مفاده أنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط للمعـــارف والقـــيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كافة مراحل حـــياة الإنســـان عـــن طـــريق المؤسسات المختلفة التي يحتضنها المجتمع" . وقصد بها نورمان أولر وتشارلز هارنجتون :"عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة" [٢] .

كما تظهر أهمية هذه الأداة في التنمية السياسية من كونها عبارة عن عملية مستمرة تلازم الفرد طـــوال حياته وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تكوينه الفكري ، وثقافته السياسية وتحدد إلى مدى بعيد توجهه الأيديولوجي حيال معطيات الحياة السياسية وما يرتبط بذلك من سلوك سياسي [٣].

ومما لا شك فيه أن التنمية في بعدها السياسي تتضمن بجانب تطوير الأبنية السياسية وتحقيق نوع من التمايز ، إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية البالية وتعد التنشئة المخططـــة والمستمرة سبيلاً لا غنى عنه لإحداث التطوير ، ووظيفة التنشئة السياسية في عملية التنمية السياسية مرتبطة أيضاً بعملية المشاركة السياسية والتجنيد السياسي والاستقرار السياسي [٤].

---

(١) المنوفي، كمال ، (١٩٨٧) . **اصول النظم السياسية المقارنة** ، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ص٣٢٣.

(٢) ابو زهيرة ، عيس ، (٢٠٠١) . المنهاج الفلسطيني و التنشئة السياسية للطفل في فلسطين، **مجلة رؤية** ، العدد (٨)، الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الوطنية الفلسطينية : موقع المجلة على شبكة الإنترنت :
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/8/page4.htm

(٣) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص٩ .

(٤)المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص٢٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً : عملية الاتصال السياسي

وهي تلك العملية الاجتماعية التي قد يمارسها الفرد بذاته أو يتعرض لها – رغماً عنه– طوال حياته ، وتنعكس آثارها على المناخ السياسي العام للمجتمع ومواقف الأفراد والجماعات تجاه النظام السياسي الحاكم ومعطيات الحياة السياسية وتطوراتها [١].

إن العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية هي علاقة وثيقة للغاية فكلا النظامين يتأثر بالآخر ويؤثر فيه ، وإن كان حجم التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية أكبر من تأثير نظام الاتصال على النظام السياسي ، ويرتبط ذلك بسمات المجتمعات النامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٢].

ثالثاً : الأحزاب والتجمعات السياسية

ينظر إلى التنظيم السياسي بوجه خاص باعتباره : " مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد ، والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة والهدف المتفق عليه ، والمصممين على أن يحققوا هذا الهدف ، وهم يرتبطون ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم ، تحدد علاقاتهم أثناء العمل والنشاط السياسي ، كما تحدد أسلوبهم في تحقيق هدفهم أو أهدافهم" [٣]. وتعتبر الأحزاب من البنى السياسية الحديثة التي تمثل أحد مظاهر التطور السياسي من ناحية ، وتشكل في الوقت نفسه أحد الآليات الرئيسية لبناء التنمية السياسية من خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها في هذا المجال .

رابعاً : النخبة السياسية

إن النخبة أو الصفوة السياسية – خاصة الحاكمة– باعتبارها مسؤولة عن إدارة العمل السياسي وتصريف شؤونه وضبط إيقاع حركته ، تؤثر في البنية السياسية للمجتمع بشكل كبير ، وتباشر دوراً حيوياً فاعلاً ومؤثراً في تحديد آفاق العمل التنموي السياسي وأبعاده . فالتنمية السياسية في بعدها الديناميكي – كما يرى عبد الحكيم الزيات– هي عملية تغيير سياسي قبل أن تكون تغيير اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، وهذا التغيير هو أولاً وقبل كل شي تغيير قيادي ، أي تغيير في النخبة السياسية[٤].

---

(١) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص١٠ .

(٢) رشوان ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مرجع سابق ، ص٢١ .

(٣) الكيالي ، عبد الوهاب ، (١٩٧٤) . **الموسوعة السياسية** ، بيروت : الدار العربية للدراسات والنشر ، ص١٦٥ .

(٤) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

مفهوم البرلمان ووظائفه

لا يوجد تعريف محدد للبرلمان ، حيث من الصعب تحديد مصطلح "برلمان" كمصطلح أكاديمي محـــدد ، ويشـــير ويبر (Weber) في مقالته عن تطور البرلمان الإنجليزي إلى أن هذه الإشكالية في تعريف البرلمان كانت موجودة من بداية تشكيل البرلمان الإنجليزي في القرن الرابع عشر ، حيث يشير إلـــى أن تســـمية بـــرلمان (Parliament) لـــم تكـــن معتمدة كمصطلح لوصف مجلس ممثلي الشعب البريطانيين آنذاك ، حيث كانت التسميات المتداولة آنذاك (colloquium) (tractatus) وتشير إلى ما معناه المجلس أو الندوة ، كما أن البرلمان (Parliament) افتقد لتعريف محدد لتركيبته ووظائفه حتى نهاية عهد الملك إدوارد الثاني عام ١٣٢٥م [١].

ويعرف أحد المواقع الموسوعية على الإنترنت (Encyclopedian) البرلمان باعتباره هيكل تشـــريعي ، وخصوصاً في تلك الدول التي تتبنى النظام الحكومي المستند على النظام الوزاري الغربي المشـــتق مـــن الـــنظام البريطانـــي ، وقد جاء مصطلح برلمان (Parliament) من الكلمات الفرنسية (Parler) وتعني (يتحدث) وكلمة (Mont) والتي تعني الهضبة ، وتعني حرفياً (Speaking Hill) أي هضبة الحديث ، وأول من استخدم هذا المصطلح كان الفرنسي سيمون دي مونت فروت (Simon de Montfort) [٢] .

ويشير علي الصاوي أن هناك طريقتان لتحديد ماهية البرلمان ، الأولى هي النظر إلى البرلمان كأســـلوب لمشـــاركة المواطنيـــن فـــي الحياة السياسية، والثانية هي اعتبار البرلمان مؤسسة هامة من مؤسســـات المجـــتمع الديمقراطـــي الذي يقوم على حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية. وفى الحقيقة، فإن كلا المعنيين يكمل الآخر، ولكنهما غير متلازمين. فمشاركة المواطنين في الحياة السياسية قـــد تـــأخذ صورا متعددة، حسب الظروف الثقافية والتقاليد الاجتماعية وطبيعة الدولة. وبرغم أن أهم وأحـــدث صور تلك المشاركة هي اختيار المواطنين مجموعة من النواب الذين يمثلونهم ويعبرون عن آرائهم، أي تكوين البرلمانات المنتخبة، إلا أن بعض المجتمعات قد تلجأ إلى أساليب أخرى لذلك، فقد لا

---

(١)Weber, W. C.، (1998).The Purpose Of The English Modus Tenendi Parliamentum, **Parliamentary History,** Vol. 17، Issue 2، p166.

(٢) http://encyclopedian.com/pa/Parliament.html

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يوجـد بها برلمان منتخب وإنما تقوم بتشكيل مجالس استشارية تضم مجموعة من القيادات الاجتماعية والرموز والشخصيات العامة بغرض التشاور معهم في شئون الحكم [١].

ويـرى الدكتور عبد المجيد العزام أن هناك من الباحثين من استخدم المقترب الوظيفي متغافلاً المقترب الهيكلي البنائي في تعريف البرلمان ، ومنهم من ركز في دراسته على الجانب الهيكلي البنائي مهمشاً دور المقترب الوظيفي ، ومن التعريفات التي بينت مفهوم البرلمان على أساس المقترب الوظيفي هـو تعـريف بولسـي (Polsy) الذي يفيد بأن البرلمان عبارة عن هيئة يتم اختيار أعضائها من قبل مواطني الدولة ، وتقوم في الأساس بوظيفة سن القوانين ومناقشة القضايا العامة وفق قواعد برلمانية ، ويتم التصويت عليها للتعبير عن رغبة الأغلبية. وهناك تعريف علي الدين هلال للبرلمان باعتباره : " أحـد فروع السلطة السياسية التي تُعنى أساساً بسن التشريعات ، وتقوم كذلك بمناقشة القضايا العامة ، وتسوية الصراع في المجتمع" [٢] .

ومن هنا يقدم الدكتور عبد المجيد العزام تعريفاً للبرلمان بحيث يحاول أن يكون أكثر شمولاً من الـتعريفات السـابقة لجمعـه بين المقتربات ، الوظيفي ، والهيكلي البنائي ، والمؤسسي ، وهو :" أن الـبرلمان أحـد فروع السلطات العامة والمنظمة في الدولة ، ويتم اختيار أعضائه بطرق مختلفة مثل الانـتخاب المباشر وغير المباشر والتعيين والوراثة ، ويقوم بصنع السياسة العامة في الدولة من خلال وظائفـه المتعددة التي تضمن التمثيل والتشريع والرقابة ومناقشة السياسات العامة وتسوية الصراعات داخل المجتمع وغيرها ، ويتم ذلك وفق مجموعة من القواعد والأسس المحددة له في الدستور وما ينبثق عنها من تشريعات وأنظمة" [٣].

---

(١) الصـاوي ، على ، (٢٠٠١) . **الـبرلمان** ، سلسلة موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، موقع المركز على شبكة الإنترنت :
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN1.HTM

(٢) العزام ، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق ، ص٤.

(٣) المرجع السابق ، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نشأة فكرة البرلمان والنظام البرلماني [١]

كانـــت نشـــأة النظام البرلماني في بريطانيا ، وكان الملك هو الحاكم المطلق في كل أمورها ، ونظراً لازدياد مهام الدولة ، اضطر الملك إلى الاستعانة برأي بعض الأشخاص المقربين ، وخاصة من الأشراف والأساقفة، حيث كان يدعوهم إلى الاجتماع في فترات غير منتظمة لمناقشة المواضيع المهمة، حـــتى أصـــبح هـــذا تقليداً ، وكان ذلك في القرن الثاني عشر ، حيث غدا مجلساً يطلق عليه المجلس المخصوص (Privy Consul) وتزايدت اختصاصات هذا المجلس بالتدريج إلى أن وصل إلى مرحلة أصـــبح فيها يجتمع بصورة دورية منتظمة ، حيث كانت هذه المرحلة هامة في نشأة النظام البرلماني ، واتخذ المجلس مكاناً له في القرن الثالث عشر وأضحى اسمه المجلس الكبير[٢] .

وتشـــير موسوعة كولومبيا (The Columbia Encyclopedia) أن أول الخطوات في نشوء البرلمانات بصورتها الحديثة قد جاءت في القرن الثالث عشر ، حيث بدأت الخطوات الطويلة والبطيئة بمجلـــس الإقطاع الذي أنشأه الملك من خلال استدعاءه لكبار الإقطاعيين والنبلاء والأحبار الذي شكلوا أســـاس البرلمان أو بكلمات أدق (مجلس اللوردات) ، ولم يكن هذا المجلس (المجلس الكبير أو مجلس الإقطـــاع) يمتلك سلطات تشريعية واسعة فقد كان عبارة عن مجلس تشريعي وتنفيذي في آن معاً ولكن مجرد مجلس استشاري للملك ، واستمر هذا الحال حتى منتصف القرن الرابع عشر [٣].

ويؤكـــد عـــبد الله الجوجو ذلك حيث يشير إلى أنه ولحاجة الملك إلى الأموال فقد دعا عن كل مقاطعـــة فارســـاً من أجل تحصيل الأموال بصفة رضائية ، وذلك بفرض طريقة جديدة لتحصيل هذه الأموال ، ثم أمر الملك بتوسيع هذه القاعدة لإرضاء الشعب ، واستدعى نائبين عن كل مدينة ، وأطلق علـــى الاجـــتماع اسم البرلمان النموذجي وكان ذلك في نهاية القرن الثالث عشر ، وضم هذا البرلمان ممثليـــن لمختلف طوائف الشعب ، وفي منتصف القرن الرابع عشر ، انقسم هذا المجلس إلى مجلسين أحدهمـــا يضـــم الأشراف وأطلق عليه مجلس اللوردات ، والثاني يضم بقية ممثلي الشعب وأطلق عليه

---

(١) أنظـــر بالتفصيل : الجمل ، يحيى ، (١٩٦٩) . **الأنظمة السياسية المعاصرة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٢) الجوجـــو ، عبد الله حسن ، (١٩٩٦) . **الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة** ، طرابلس (ليبيا) : الجامعة المفـــتوحة ، ص٧٨ ، وانظر أيضاً : غيل ، بيتر، (١٩٩١). **مقدمة في علم السياسة** ، ترجمة محمد مصالحة، عمان : منشورات الجامعة الأردنية، ص١٩٣.

(٣)The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition. 2001.
http://www.bartleby.com/65/pa/Parliame.html

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وظائف البرلمان

تلعب مذاهب المشروعية الدور الأساس في تحديد وظائف السلطات داخل النظام السياسي ، فكل نظام يقوم على مفهوم معين للسلطة ، ويتم إقامة التنظيم وفق مقتضياته ، ويرى كمال الغالي أن نظريات المشروعية الديمقراطية والسيادة الشعبية تقضي إلى أن تكون الهيئة المنبثقة مباشرة عن الشعب بالاقتراع العام في قمة التسلسل السلطوي داخل النظام السياسي للدولة ، لذلك فإن البرلمان المنتخب بالاقتراع العام يعتبر رأس التنظيم في النظام البرلماني ، وإذ كان ثمة هيئتان تنبثقان عن الاقتراع العام (البرلمان ورئيس الجهورية) كما هو الحال في الأنظمة الرئاسية ، فيعتبران على قدم المساواة ، وتوزع الوظائف بينهما بحيث يتحدد اختصاص كل منهما [١].

وسنحاول هنا تحديد وظائف البرلمان سواء في النظامين البرلماني والرئاسي ، فمن المعروف أن البرلمانات تمارس عددا من الوظائف، تتراوح في مجالها ونطاقها من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الإطار الدستوري السائد وأسلوب توزيعه لاختصاصات الحكومة، وكذلك تبعا لمدى التطور الديمقراطي وقوة البرلمان وقدرات أعضائه. وبوجه عام، هناك نوعان من تلك الوظائف، الأول عام تمارسه البرلمانات كهيئة ممثلة للشعب، كدورها في صنع السياسات العامة وخطط التنمية، والثاني فني وهو ما يعرف بالدور التشريعي والرقابي، الذي تقوم به في مواجهة السلطة التنفيذية (حيث لا تخضع السلطة القضائية للبرلمان أو السلطة التنفيذية، تطبيقا لمبدأ استقلال القضاء وحصانته، وكحكم بين السلطات أيضا) [٢].

وفي هذا الإطار يعتبر عبد الله الجوجو أن البرلمان يمكن أن يعتبر سلطة تشريعية إذا كان يملك حق صنع القوانين، وحق الرقابة على الحكومة، ومن هنا يمكن تقسيم وظائف البرلمان الرئيسية إلى[٣]:

أولاً : الوظيفة التشريعية

وتعني سن قواعد قانونية ملزمة بعد مرور عملية صنع القوانين بعدة مراحل ، تشارك فيها السلطة التنفيذية في بعض هذه المراحل ، ورغم ذلك تبقى هذه المراحل من صميم وظيفة البرلمان ،

---

(١) الغالي ، كمال ، (١٩٨٥) . مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، دمشق : مطبعة الداودي ، ص٢٧٥-٢٧٦.
(٢) الصاوي ، علي ، (٢٠٠٣) . **مستقبل البرلمان في العالم العربي** ، القاهرة: المؤلف ، ص٥٧-٦١.
وأيضاً: الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص٨٠.
(٣) الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص٨٠-٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتمر مرحلة التشريع باقتراح القانون والموافقة عليه والتصديق أو الاعتراض ، وتقوم السلطة التنفيذية بإصداره ونشره، وبمقتضى هذه العملية تشهد السلطة التنفيذية بأن القانون قد استوفى إجراءاته الشكلية.

وللسـلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين لأنها أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للجماعة ، أما بالنسبة للموافقة على القانون فإن البرلمان وحده يملك هذا الحق ، الذي يتحقق به معنى التشريع وهناك حقوق أخرى متنوعة كحق المناقشة والتصديق وتحديد المواضيع وتنظيم الكيفية التي يفض بها النزاع ، وتبيان شروط صحة الاجتماع وصحة إصدار القرارات .

ثانياً : الوظيفة الرقابية

وتتمـثل فـي رقابـة أعمال السلطة التنفيذية عن إبداء الرغبات وتوجيه الأسئلة والاستجواب والتحقيقات ، وطرح الثقة بالوزارة أو بأحد أعضائها .

ويضيف علي الصاوي مجموعة أخرى من الوظائف التي يتمتع بها البرلمان وهي [١]:

- الترشيح لمنصب رئاسة الدولة:

حيـث تـتولى البرلمانات في النظم النيابية ترشيح رئيس الحكومة، وذلك تطبيقا لفكرة الحكم بواسطة الأغلبية البرلمانية. وكذلك، في بعض الدول التي تجمع بين خصائص النظام البرلماني والنظام الرئاسي، يقوم البرلمان بترشيح رئيس الدولة ثم يقرر الناخبون ترشيحه في هيئة استفتاء عام.

وبهـذا المعـنى، فإن البرلمان يقوم فقط بترشيح رئيس الدولة أو رئيس الحكومة، وليس اتخاذ قـرار تعيين أي منهما. ففي حالة النظام الملكي، يتولى الملك منصبه بالوراثة، ولا يوجد للبرلمان دور في ذلك، أما في حالة النظام الجمهوري فإن البرلمان قد يقوم فقط بترشيح رئيس الجمهورية، ثم يترك القرار النهائي للناخبين.

- صنع وإقرار السياسة العامة:

مـع تضـخم دور السـلطة التنفيذية في ظل التقدم الصناعي وتزاحم العمل الحكومي، بحيث أصبحت الإدارات التنفيذية أكثر انشغالا وتعقيدا في مهام الحياة اليومية وتفصيلات الأداء الإداري، برز

---

(١) الصاوي ، البرلمان ، مرجع سابق .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN1.HTM.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دور الـــبرلمان فـــي التأثير على السياسة العامة، نظرا لما يتمتع به من قدرة على التعبير عن المطالب الشعبية وأولويات الرأي العام.

- **الوظيفة المالية:**

حصلت البرلمانات على سلطتها المالية عبر مرحلة صراع طويل مع الحكومة منذ القرن التاسع عشـــر، حتى أصبحت تلك السلطة من أهم مصادر قوتها في مواجهة الحكومة. وتتمثل السلطة المالية للـــبرلمان فـــي تحديد حجم نفقات الدولة، واتخاذ الوسائل الضرورية لتغطية العجز المالي في الميزانية سواء عن طريق الضرائب أو طرق أخرى.

- **التأثير في الرأي العام.**

تســـاهم الـــبرلمانات بشكل كبير في تنظيم وتشكيل الرأي العام وتحديد الاتجاهات التي يسلكها تأثير الرأي العام على الحكومات وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام الشعبي الكبير .

- **الوساطة بين المواطنين وأجهزة السلطة التنفيذية.**

يقـــوم عضو البرلمان بنوعين من الأدوار النيابية، الأول هو تمثيل الشعب في مجموعه، وذلك من خلال عمله البرلماني في أمور التشريع والرقابة على الحكومة، وتمثيل مصالح الناخبين في دائرته المحلـــية والعمـــل على تلبية مطالبهم. بعبارة أخرى، فإن أعضاء البرلمان يقومون بدور الوساطة بين دوائـــرهم الانتخابـــية من ناحية والحكومة والأجهزة الإدارية والرسمية من ناحية أخرى. بهذا المعنى الأخـــير، فـــإن النائب وسيط بين الناخبين وبين الحكومة، فهو يتدخل لدى الإدارة والحكومة والوزراء ليلفت نظرهم إلى بعض القرارات غير الملائمة التي يعود أثرها بالضرر على المواطنين، كذلك يطالب بتحقيق بعض المطالب الخاصة لأبناء دائرته .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها

يعتـــبر الحزب الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي ، حيث لا ينعدم وجوده – بشكل أو بآخر – فـــي معظم دول العالم باعتباره أحد البُنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعاً فريداً ومميزاً في سياق النســـق السياســـي للمجتمع ، ويمارس من خلال هذا الموقع وظائف وأدوار عديدة هامة بالنسبة للحياة السياســـية بأســـرها ، وفي مختلف مراحل وعمليات التنمية القومية الشاملة أيضاً ، ولذلك يعتبر ظهور الحـــزب السياســـي في أي من المجتمعات أحد المؤشرات الهامة والدالة على مستوى التطور السياسي للمجـــتمع ، وبالتالي بات من المتفق عليه أن الجماعات التي لم تعرف الظاهرة الحزبية غالباً ما تكون في مرحلة بدائية من تطورها السياسي [١].

ورغـــم حداثـــة مفهـــوم الحزب السياسي ، إلا أن الظاهرة الحزبية أو المذهبية السياسية تمتد جذورها إلى ما هو أبعد من ذلك في بطون التاريخ ، وربما أمكن القول أن نشوءها ونموها كان مترافقاً مع نشوء الظاهرة السياسية نفسها ، حيث تؤكد المتابعة الواقعية أنه لم يوجد نظام للسلطة ، إلا وكان له المؤيـــدون له والمتحزبون معه وكان له المعارضون المتحزبون أو المتشيعون ضده بغض النظر عن حجم من يؤيد أو من يعارض [٢] .

وترتبط نشأة الأحزاب السياسية بلحظات تاريخية معينة تعكس المراحل المبكرة من التحديث ، وربما الخلاف السياسي ، فبينما يعتقد البعض أن الأحزاب تجمعات شخصية متنافسة وجدت منذ القدم ، يرى آخرون أن الظاهرة الحزبية بذاتها حديثة نسبياً ، ولا تعود جذورها إلى أكثر من قرنين من الزمان حدث خلالهما تطور مهم في الأساس الديمقراطي للنظم الليبرالية[٣] .

ومـــثلما يحـــتل الحزب مكانة هامة في الحياة السياسية المعاصرة ، يشكل الحزب أيضاً بؤرة اهـــتمام مشـــتركة لدى معظم رجال العلم والسياسة وجموع المواطنين على حد سواء ، ويؤكد ذلك ما

---

(١) هلال ، علي الدين ، (١٩٧٧) . **السياسة والحكم في مصر** ، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق ، ص٥٨ . أنظر أيضاً: غيل ، مقدمة في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص١٧٧.

(٢) مصالحة، محمد، (١٩٩٩). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة مقارنة**، عمان: دار وائل للنشر، ص٥.

(٣) نقرش ، عبدالله ، (١٩٩٢). **التجربة الحزبية في الأردن**، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشـــهده الحـــياة الاجتماعـــية والاقتصادية والسياسية من تطورات بفضل الأدوار الهامة التي يقوم بها الحـــزب مـــن خـــلال أنشطته وقياداته وأعضائه ، وما يقوم به رجال العلم والسياسة من جهود تهدف لتطوير أو تعديل النظام الحزبي ذاته لزيادة فعاليته وتأثيره في مجريات الحياة العامة ، فضلاً عما يحفل به تراث علوم السياسة والاجتماع من بحوث ودراسات تعالج الظاهرة الحزبية في حد ذاتها ، أو تبحث في علاقة الحزب بمؤسسات الدولة والسلوك السياسي بوجه عام [١].

وتتعدد التعريفات الخاصة بالأحزاب السياسية مثلها مثل أية مفاهيم اجتماعية يؤثر تطورها على صياغة تعريفاتها دون الوصول إلى تحديد علمي دقيق ، فإذا كانت نشأة الأحزاب قد ارتبطت بالتحزب أولاً ثم بتنظيم عملية الانتخابات إلا أنها تطورت لاحقاً لتتجاوز مجرد الإطار العملي ، وتطرح برامج انتخابـــية ثم نظرية سياسية وعقائدية توضح رؤيتها للحياة والعلاقات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية [٢].

وتعرف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) الحزب السياسي بأنه :" مجموعة من الأشخاص المنظمين الذي يسعون لممارسة السلطة السياسية" [٣].

أما موسوعة كولومبيا (Columbia Encyclopedia) فتعرف الحزب السياسي بأنه : " ذلك التنظـــيم الذي يهدف للسيطرة على الأدوات الحكومية ، ويكون ذلك بالعادة من خلال انتخاب أعضائها فـــي المجـــالس النيابـــية . ورغم أن الأحزاب السياسية تتخذ أشكالاً عديدة ، إلا أن وظيفتها الرئيسية متشـــابهة وهـــي إيصال أعضائها إلى المواقع الحكومية لتنفيذ السياسة العامة للحزب ، وتشكيل نقطة اتصال بين أفراد الشعب والحكومة [٤].

وعرفـــت الموســـوعة السياســـية العربـــية الحـــزب بأنه: " مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحـــد والـــنظرة المـــتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها ، وهم

---

(١) Froman Jr.، Lewis A.; Skipper Jr.، James K.، (1963). An Approach To The Learning Of Party Identification. **Public Opinion Quarterly,** Vol. 27 Issue 3، p473-p474.

(٢) نقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، مرجع سابق ، ص١٨ .

(٣)Encyclopedia Britannica:
http://www.britannica.com

(٤)The Columbia Encyclopedia، Sixth Edition. 2001:
http://www.bartleby.com/65/pa/party-po.html

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل" [١].

وهناك تعريف كلاسيكي في الماركسية يرى الحزب بأنه:

" التعبير المنظم عن طبقة اجتماعية ، فهو طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره والوصول إلى الحكم ، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا"[٢].

ويلاحظ أن الفهم الماركسي للحزب السياسي يتناقض مع مفهوم الحزب السياسي أساساً ، الذي هو بحكم التعريف يتضمن التعددية ، ويمارس نشاطه سلمياً [٣].

ويرى آبتر (Apter) أن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث السياسي ، وينطبق هذا على الديمقراطيات الأنجلوأمريكية ، والأنساق الشمولية في الاتحاد السوفياتي وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، وفي دول أفريقيا التي استقلت حديثاً ، وجمهوريات دول أمريكا اللاتينية ، والنسق الديمقراطي في الهند ، والشيوعي في الصين الذي ينحو نحو الشمولية ، وبهذا فالحزب السياسي قائم في معظم بلاد العالم ، وان اختلفت صورته من دولة إلى أخرى [٤].

ويحاول قحطان الحمداني تحديد مفهوم للحزب من خلال استقراء مجموعة من التعاريف التي أوردها العديد من الكتاب والباحثين ، فيحدد الحزب بأنه : " تنظيم اجتماعي دائم وقائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها ، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ، ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقاً لبرنامج عام لتحقيق أهدافه ، وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والدولية [٥].

أما عبد الله الجوجو فيعرف الحزب بأنه: " منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين ولها أنصار من أفراد الشعب من بيئات متعددة ، ولهم عادات مختلفة ، وهذا التباين بين أبناء الشعب يدفعهم إلى تشكيل الأحزاب السياسية والعمل باسمها لتحقيق أهداف محددة ، وتسعى الأحزاب

---

(١) الكيالي ، الموسوعة السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٢٨.

(٢) مصالحة ، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة ، مرجع سابق ، ص١٤.

(٣) نقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، مرجع سابق ، ص١٩ .

(٤) رشوان ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مرجع سابق ، ص١٦ .

(٥) الحمداني، قحطان أحمد سليمان، (٢٠٠٤) . **الأساس في العلوم السياسية** ، عمان: دار مجدلاوي للنشر ، ص٣٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلـــى الســـيطرة على السلطة حتى تستطيع تحقيق أهدافها على المستويين الوطني والحزبي ، وتحاول الحصـــول علـــى التأيـــيد الشـــعبي الذي يساعدهما على الاستيلاء على السلطة ، ومن ثم تسخير كافة الإمكانيات لتحقيق أهدافها العامة والخاصة [١].

ويعـــرف محمـــد رضـــا فودة الحزب السياسي بأنه :" اتحاد أو تجمع من الأفراد ، ذوي بناء تنظيمـــي علـــى المســـتويين القومـــي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول إلى الحكام والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناء على برنامج سياسي معين" [٢].

ويورد عبد الحليم الزيات مجموعة من التعريفات لعدد من الباحثين ، وأهم هذه التعريفات[٣]:

- أن الحزب هو جماعة سياسية تهدف إلى الوصول إلى الحكم ، وتمثل مصالح الجزء لا الكل .

- أن الحزب جماعة منظمة تنشد أن تكون لها الكلمة في أشخاص الحكومة وسياساتها ، وتخدم مبدأ أو مجموعة من المبادئ ، أو تتظاهر بذلك على الأقل .

- أن الحـــزب هو تنظيم محدد معلن عنه عادة ، يعبر عن قاسم مشترك يميز جماعة – أو أكثر- عن الجماعات الأخرى في المجتمع من خلال برنامج محدد يهتم أساساً بالنشاط السياسي وإمكانية الوصول إلى الحكم ، ويتنافس من أجل ذلك للحصول على تأييد متزايد من الجماعات المختلفة في المجتمع .

- أن الحزب هو جزء من الطبقة ، وطليعتها التقدمية الواعية المنظمة التي تحتضن أفضل عناصرها ، وهـــو –بوجـــه عـــام- اتحاد اختياري بين عناصر الطبقة التي تتحد تحت راية أيديولوجياتها لمصلحة النضال المشترك .

- إن الحـــزب تنظـــيم سياسي هدفه الاستيلاء على السلطة بواسطة طبقة معينة ، من أجل إعلاء شأن مـــثلها العلـــيا وتحقيق مصالحها ، وهو واقع اجتماعي حي له برنامج شامل متعدد الجوانب ، ويحاول جهـــده ترشـــيد هـــذا البرنامج بهدف تحريك جميع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في إحداث التغيير المرسوم في حياة المجتمع .

---

(١) الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص١٠٠ .

(٢) فـــودة ، محمـــد رضـــا ، (٢٠٠٣) . الاســـتراتيجية والأمن القومي ، في : مجموعة مؤلفين ، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية** ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ص٣٦ .

(٣) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص١٢٦-١٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومفـــاد هذه التعريفات جميعاً – على الرغم مما بينها من اتفاق أو اختلاف أو تداخل – أن ثمة ســـمات ومقومات أساسية معينة ، ينبغي توافرها حتى يمكن للجماعة أن تكتسب صفة الحزب ، وحتى يمكـــن للحـــزب نفسه أن يمتاز عن غيره من الجماعات أيضاً ، وفي تحديد هذه السمات والمقومات ، يمكن استخلاص العناصر الأساسية للحزب .

والعنصـــر الحاســـم في تعريف الحزب هو أنه يسعى إلى الوصول إلى الحكم والاستيلاء على السلطة السياسية لتنفيذ برنامجه وليس مجرد التأثير أو الضغط ، وهذا هو الفرق الأساسي بين الحزب السياسي وجماعة المصالح أو جماعة الضغط (١).

ومن هنا يتفق الدكتور عبد المجيد العزام مع وجهة النظر التي ترى بالحزب السياسي: " اتحاداً أو تجمعاً من الأفراد ، ذا بناء تنظيمي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة ، ويستهدف الوصول إلى الســـلطة السياســـية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق الانتخابات أو غيرها من طرق أخرى (٢).

كما يشير عبد الحليم الزيات إلى مجموعة من العناصر الأساسية للحزب السياسي (٣):

أولاً : إن الحزب جماعة طوعية منظمة ، ذات أهداف سياسية محددة وبرنامج عمل معلن ، ينطلق من أيديولوجية سياسية معينة تعبر عن مصالح طبقية واضحة .

ثانـــياً : إن تنظـــيم هذه الجماعة له بناء واضح المعالم من المستوى المركزي إلى المستوى القاعدي ، وكلاً من الوحدات والمستويات التي يتألف منها هذا البناء لها وظائفها وأدوارها المحددة والمميزة ، كما أنها ترتبط بغيرها من الوحدات والمستويات وتتكامل معها عن طريق شبكة اتصالات محددة ومنظمة ، فضـــلاً عن أن هذا التنظيم له وسائل وأساليب عمل متفق عليها ، ويتمتع في الوقت نفسه بالقدرة على

---

(١) فودة ، الاستراتيجية والأمن القومي ، مرجع سابق ، ص٣٦ .

(٢) ا العزام ، عبد المجيد ، (٢٠٠٣) . اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية ، **مجلة دراسات** ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ ، ص٢٤٦.

(٣) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص١٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدوام والاستمرار بحيث لا يتوقف وجوده على بقاء قياداته على قيد الحياة فقط ، ولا يختفي من الوجود أيضاً بإنجاز الهدف أو الأهداف التي يتبناها .

ثالثا : إن الوصول إلى السلطة السياسية ، واحتلال مواقع القوة في المجتمع والعمل على الاستمرار في هذه المواقع والسيطرة على مقاليد الأمور – وليس مجرد التأثير في مجريات الحياة السياسية أو عملية صـــناعة القـــرار السياسي– هو الهدف الدائم والأساسي لهذه الجماعة ، سواء توسلت إلى ذلك بجهدها الذاتي ونضالها السياسي واجتذابها المزيد من الأنصار والمؤيدين أو بالتحالف مع غيرها من الجماعات أو القوى السياسية أو الاجتماعية ذات المصلحة في الوصول إلى السلطة .

وظائف الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة منها الوظيفة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وأهم هذه الوظائف هي الوظيفة السياسية ، وتتوقف على مدى قدرة الحزب على تأديـــتها ، وإثبات فعاليتها يتوقف على قدرته الفنية في التأثير على جماهير الشعب والتأثر به ، ومدى علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام [١].

ويرى حسين رشوان أن هذه الوظائف تختلف من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر من خلال مراحل متعددة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعمل الأحزاب على تنظيم الرأي العام ، وبذل الجهد في عملية الإمداد السياسي ، واختيار القيادات السياسية ، سواء كان ذلك في الديمقراطيات النسبية كالهند وغانا ، أو الديمقراطيات القديمة كبريطانيا ، أو الدول الشمولية كالاتحاد السوفييتي [٢].

ويحدد محمد فودة أهم الوظائف الأساسية التي يمارسها الحزب السياسي بما يلي [٣]:

- تجميع المصالح المختلفة التي عبرت عنها جماعات المصالح أو قوى الضغط في سياسات عامة محددة ، ويضع أولويات لهذه المصالح والسياسات

---

(١) الجوجـــو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص١١٤ ، أنظر أيضاً: غيل ، مقدمة في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص١٧٧.

(٢) رشوان ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مرجع سابق ، ص١٦ .

(٣) فودة ، الاستراتيجية والأمن القومي ، مرجع سابق ، ص٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تحقيق التكامل القومي وذلك بالتركيز على نقاط الاتفاق وإهمال نقاط الخلاف الشخصية والطبقية .
- تمكين سائر الجماعات والأفراد من التعبير المشروع عن أفكارها ومطالبها .
- التثقيف السياسي من خلال الندوات والصحف الحزبية ، تتضمن غرس قيم معينة وتأكيدها على حساب قيم أخرى وتغيير أنماط الثقافة السياسية السائدة .
- إعداد القيادات السياسية في المجتمع .
- ممارسة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة حال الخروج من السلطة .

أما هالة مصطفى فترى أن النظرية الديمقراطية تستند في القول بضرورة التعدد الحزبي لممارسة حياة ديمقراطية ، إلى عدد من المبررات والوظائف الذي تقوم بها الأحزاب في إطار النظام السياسي والتي يمكن تصنيفها علي النحو التالي [١] :

١ - إدارة الصراع السياسي في المجتمع :

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في إدارة الصراع السياسي في المجتمع بشكل يبعده عن دائرة العنف والتطرف. والواقع أن هناك عدة عوامل تتوقف عليها قدرة الأحزاب على إدارة عملية الصراع السياسي بشكل سلمي. وتتمثل أهم هذه العوامل في :

- نوعية القيادات الحزبية، أي اتجاهات ومهارات تلك القيادات.
- مدي اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها في أنحاء البلاد .
- طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهياكل الحكومية القائمة .

٢ - ضمان الحريات العامة :

يعتبر تعدد الأحزاب أمرا ضروريا لصيانة حرية الرأي والتعبير والاجتماع . حيث لا يوجد أحد أو جماعة من الناس تستطيع أن تستأثر بالحقيقة الكاملة دون سائر الناس . وفي هذا السياق فإن

---

(١) مصطفى ، هالة ، (٢٠٠١) . **الأحزاب** ، سلسلة موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، موقع المركز على شبكة الإنترنت:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعـــدد الأحـــزاب وحرية تكوين المؤسسات والجمعيات والمنظمات السياسية يكفل مبدأ حيويا في الحياة السياســـية الديمقراطـــية ، وهـــو حـــرية المعارضة لكونها تمثل ظاهرة صحية في الحياة السياسية . فالديمقراطـــية لا تقوم فحسب على أن للأغلبية حق الحكم، ولكن كذلك على أن للأقلية حق المعارضة. وتبدو أهمية تعدد الأحزاب في جعل هذه المعارضة منظمة.

٣ – توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام :

تســـاهم الأحـــزاب فـــي تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصـــة، الـــتجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي ، والمشاركة في شؤون بلادهم، وتشـــجيع الفـــرد علـــى الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحـــزاب، ومـــن ثـــم شعوره بالأمن السياسي ، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة.

٤ – التحديث والتنمية السياسية (*):

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في تحديث المجتمعات، أي تحقيق التطور من أوضاع تقليدية تقـــوم علـــى أعراف موروثة وذات طابع قبائلي أو عائلي أو مستمدة من تفسيرات معينة للدين ، إلى أوضـــاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي.

وهذا هو ما يركز عليه مفهوم التحديث الذي يعرفه علماء الاجتماع والسياسة بأنه عملية تطور يحـــدث في ظلها تكيف للمؤسسات مع الظروف المتغيرة التي تنتج عن زيادة المعرفة الإنسانية بشكل مستمر مما يسمح للإنسان بالسيطرة علي البيئة التي يعيش فيها. ولذلك يرتبط مفهوم التحديث على هذا النحو بالتنمية السياسية التي يقصد بها – في ابسط معانيها – ترشيد ممارسات السلطة السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام، وتوفير الظروف التي تكفـــل حـــل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع والهوية

(*) سيتم التوسع في مناقشة دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والـــتكامل. ومـــن هـــنا يؤكـــد علماء السياسة على ضرورة تحقيق الاستقرار العام عن طريق إيجاد المؤسسات السياسية مثل الأحزاب التي تنظم عملية المشاركة السياسية .

٥ – التنشئة السياسية :

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية الهامة في أثناء المراحل الأولى للتنمية السياســـية، وذلك باعتبارها من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية. وفي الـــبلاد النامـــية تســـعى الأحزاب إلى غرس قيم غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الأفراد في طفولتهم. ومن خلال عملية التنشئة السياسية تمارس الأحزاب تأثيراتها على القضايا بعيدة المدى للتنمية السياسية بشكل عام.

٦ – ضمان الرقابة الشعبية :

يكفـــل تعدد الأحزاب وجود معارضة منظمة تراقب الحكومة، وتنتقدها عندما تنحرف، وتسعى الطرق المشروعة لكي تكسب أغلبية الرأي العام. وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة. كذلـــك تســـاعد الأحزاب على تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، حيث تكون كل حكومة مســـؤولة مسؤولية سياسية أمام الشعب، هي والحزب الذي تنتمي إليه ، عما تقوم به من أعمال خلال فترة توليها الحكم . ويكون للشعب تجديد الثقة بالحزب الذي شكلت منه أو عدم تجديدها في الانتخابات العامـــة، علـــى ضوء ما حققته تلك الحكومة من سياسات، وما التزمت به من رعاية مصالح الشعب . فالرقابة على هذا النحو لا يمكن أن تنجز بشكل مثمر إلا في ظل تعدد الأحزاب.

كذلك فإن وجود أحزاب يراقب بعضها بعضا ويكشف بعضها أخطاء الآخر يؤدي إلى أن تكون حقيقة الأمور العامة مطروحة على الشعب، غير خافية عليه ، ومن ثم يستطيع أن يشكل رأيه ، ويحدد موقفـــه واتجاهـــه . ومحصـــلة ذلـــك أن وجـــود تعدد الأحزاب أمر ضروري لتحقيق رقابة شعبية.

٧ – ضمان سلمية انتقال السلطة :

يقـــدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة. وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة، بالطريق الديمقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مـــن الحـــزب الـــذي يحـــوز ثقة جماهير الناخبين. ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقا للمتغـــيرات المخـــتلفة مـــن آراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية . وكذلك يضمن تعدد الأحزاب اســـتيعاب كـــل أو معظم الاتجاهات في إطار النظام السياسي. أما من حيث لا توجد تنظيمات سياسية تضـــم المعارضـــين للحكومـــة.. عندئذ لا يكون ثمة خيار لهؤلاء المعارضين سوي الطاعة أو التمرد والخروج علي النظام.

٨ – توفير الشرعية السياسية :

ويشـــير بعـــض علمـــاء السياسة أن الأحزاب يمكن أن تلعب دور في توفير الشرعية للنظام السياسي بحيث تشكل المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطتها النهائية والقيم التي تعبر هذه الحكومة عـــنها. وذلك من خلال ثلاثة جوانب متكاملة وهي : نشاط الأحزاب في تعظيم أو ترقية شرعية النظام مـــن خـــلال حشد التأييد الجماهيري ، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، والتي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم .

٩ – التكامل القومي :

يعنـــي الـــتكامل القومي بشكل عام إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة. وهذا المفهوم يتضمن جانبين : الأول قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، وثانيهما توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات الوطنية فوق الاعتبارات المحلية أو المدنية أو الاجتماعـــية. وقد اهتمت غالبية الأحزاب السياسية الحاكمة في كثير من الدول خاصة في آسيا وأفريقيا بتحقـــيق الـــتكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة ، والحد من الولاءات الذاتـــية الضيقة. ولكن يقتضي نجاح الأحزاب السياسية في ذلك أن يكون الانتماء على أساس البرامج والأفكـــار والمصالح وليس على الأسس العرقية أو الدينية أو غيرها من العوامل التي تشيع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى عبد الحليم الزيات أن نجاح الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها يتوقف على عدة عوامل أهمها [١]:

١- صدق العمل والوفاء وبث الإخلاص في أذهان الجماهير وتثبيت دعائم وأسس العمل السياسي .

٢- تقوية النفوس في تحمل المسؤولية السياسية عند الجماهير فيما يتعلق بالعمل السياسي وتأدية الأحزاب لرسالتها السياسية كذلك .

٣- التخطيط الواضح لتنفيذ برامج الأحزاب السياسية في المجالات المختلفة وسهولة وضع هذه البرامج وسهولة فهمها على كافة المستويات الثقافية .

٤- الإسهام في المناقشات العامة للحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين .

٥- العمل الجاد في اختيار مرشحي الحزب واختيار الأشخاص ذات الكفاءة للأماكن المناسبة والمقاعد البرلمانية والمؤسسية التنفيذية .

٦- إظهار قدرة الحزب على تحمل المسؤولية السياسية بأمانة ووضوح فيما يتعلق بالعمليات السياسية والحكومية ودقة تنظيم العمل التشريعي والتنفيذي بما يخدم مصالح الأمة .

---

(١) الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص١١٤-١١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

التنمية السياسية في الأردن

التنمية السياسية هي نتاج مراحل طبيعية من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أي دولة من دول العالم ، وقد أضحى موضوع اهتمام الدول في العالم الثالث وخصوصاً الدول العربية التي لا زالت تعاني من ضعف في البنى السياسية الديمقراطية . وفي الأردن قفز الاهتمام بالتنمية السياسية من كونه إشارة عابرة في البيانات الوزارية للحكومات الأردنية المتعاقبة إلى محور الاهتمام وبشكل متساو مع موضوع الوحدة الوطنية في البيان الوزاري للحكومات الأخيرة ، وهذا الانتقال يعكس المسيرة التي قطعها مفهوم التنمية السياسية خلال السنوات الأخيرة من مجرد فكرة يجري تداولها في المنتديات أو الندوات إلى متطلب رئيس معترف به على المستوى الرسمي .

وتعتمد فلسفة التنمية الأردنية على تعميق قيم المشاركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية ، وتقوم هذه الفلسفة أيضاً على قيم الشفافية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وتسعى لبناء أسس حقيقة للإصلاحات الهيكلية الشاملة ، وتعزيز المشاركة السياسية والتعددية الحقيقية وحرية الرأي والتعبير ، ومما لا شك فيه أن هذه الحركة إذ تتوازى أهدافها ومساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإنها تشكل رافعة حقيقية للتنمية والتحديث والمعاصرة ، وتفتح أفقاً مستقبلياً رحباً أمام الأردن وأجياله الشابة ، وتبعث الأمل في النفوس وتعيد بناء الثقة بالغد الأفضل الذي يتطلع له الأردن قيادة وشعباً .

وسيحاول هذا الفصل النظري تحديد الاتجاهات الأساسية لعملية التنمية السياسية في الأردن ، وأثر بنية المجتمع المدني الأردني على عملية التنمية السياسية ودوافع التحول نحو التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجه مستقبل عملية التنمية السياسية وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : بنية المجتمع المدني الأردني ودورها في عملية التنمية السياسية .

المبحث الثاني : حاجة الأردن إلى التنمية السياسية .

المبحث الثالث : مستقبل التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجهها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

بنية المجتمع المدني الأردني ودورها في التنمية السياسية

يـــنظر إلى المجتمع المدني باعتباره كيان اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي قائم على العقلانية والرشاد ، ويتكون من مؤسسات طوعية مستقلة من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية ، وتمثل كافة شـــرائح المجـــتمع المختلفة ، وتسهم إلى جانب السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع وفق معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون ، وتلتزم هذه المؤسسات في عملها وعلاقاتها بالطابع السلمي وبالتسامح واحترام الرأي الآخر ، وبإدارة الخلافات بالوسائل السلمية(١).

يرتبط الحديث عن نشوء المجتمع المدني في الأردن وتطوره بالحديث عن التطورات السياسية الهامـــة التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام ، ولا سيما تلك التطورات التي أدت إلى تأسيس الدولة الحديـــثة فـــي الأردن عـــام ١٩٢١ . فقـــد أخذت ملامح المجتمع المدني بالتشكل في إطار الأحداث والتطورات التي عرفها الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى وحتى التسعينات من القرن الماضي وقـــد بـــرز تأثير هذه الأحداث على الأردن أكثر من مرة وعلى وجه خاص خلال الفترة الفاصلة بين الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٦٧ (٢) .

مـــع بدايـــة الألفـــية الثالـــثة ، دخل الأردن مرحلة جديدة من تطوره بإطلاق موجة جديدة من التحديث التي ركزت بصورة خاصة على الإصلاحات الاقتصادية ، وقد أدى ذلك على صعيد المجتمع المدنـــي إلى نشوء جيل جديد من المنظمات المدنية التي تعمل في مجال الاقتصاد والعمال وتكنولوجيا المعلومـــات والملكـــية الفكرية وغيرها ، كما أسهم في إطلاق أشكال جديدة من الشركات والمبادرات والبرامج التي تجمع بين المنظمات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات التنمية الدولية والحكومية(٣).

---

(١) العزام ، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق ، ص٤.

(٢) الحورانـــي ، هانـــي ، (٢٠٠١) . **المجتمع المدني في الأردن : تطوره التاريخي وبنيته الراهنة** ، نشرة المجتمع المدني ، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ، ص٢١.

(٣) محمـــود ، أمين ، (٢٠٠٣) . المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، في: **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويشـــير بـــرنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي في دراسته لإدارة الحكم في الدول العربية إلى تمتع منظمات المجتمع المدني الأردنية بواحدة من افضل البيئات السياسية في العالم العربي لأنها تشارك في عملـــية التطور السياسي التي تشهدها البلاد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ميثاق الحريات المدنية الذي صـــاغته عام ١٩٨٩ جماعات المجتمع المدني الأردنية الرئيسية، والميثاق الوطني الذي يضع خطوطا توجيهية عريضة للنشاط السياسي الحزبي ويؤكد التزام الدولة حكم القانون والتعددية السياسية. كما أن الدستور الأردني يكفل حرية الاجتماع والتعبير في حدود القانون. وينظم قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢، الذي حل محل قانون ١٩٥٥، الإطار الذي تنشط ضمنه الأحزاب السياسية الأردنية. فعلى هذه الأحـــزاب أن تعمـــل مـــن خلال الوسائل المشروعة والسلمية، وان تلتزم سيادة القانون ومبدأ التعددية السياســـية، والمحافظـــة علـــى الوحدة الوطنية، وعليها أيضا نبذ جميع أشكال العنف والتمييز وتجنب اســـتخدام الدولـــة لأغراض حزبية. وتتولى وزارة الداخلية الترخيص للأحزاب السياسية. وللأردنيين جميعاً الحق في تشكيل المنظمات المدنية وفي الانضمام إليها. ووفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات لعام ١٩٩٦ يحظـــر استخدام الجمعيات لمصلحة أي منظمة حزبية . ويعتبر كل من الاتحاد الأردني لغرف الـــتجارة، وغـــرفة تجارة عمّان، والاتحاد العام للنقابات المهنية الأردنية، ونقابة المهندسين الأردنيين مـــن أهـــم منظمات المجتمع المدني الأردنية. وهناك ١٣ منظمة مهنية تشكل قوى مؤثرة في السياسة الأردنية [١].

ويقوم المجتمع المدني في الأردن على حوالي (١٢) فئة من التنظيمات الاجتماعية التي تعكس بنية المجتمع المدني وتضم في إطارها ٢٠٠٠ منظمة، فيما يصل عدد أعضاءها إلى حوالي ٨٠٠,٠٠٠ شخص وما يميز هذه المنظمات انتشارها في العديد من المدن والقرى الأردنية. ورغم وجود حالة من الصراع البسيط والمواجهة بين المجتمع المدني والحكم إلا أن الواقع يقتضي فهم اعمق لدور منظمات المجـــتمع المدنـــي باعتبارها شريك للدولة في تحمل مسؤوليات وأعباء التنمية ، ومن هنا ينبغي إيجاد

---

(١) برنامج الأمم المتحد الإنمائي ، **إدارة الحكم في الدول العربية** ، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت :
http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/jordan/civil.html.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعادلـــة اللازمة للتوفيق بين دوريهما في المحافظة على استقلالية منظمات المجتمع المدني من جهة واحترام سيادة الدولة من جهة أخرى [١].

مراحل تطور المجتمع المدني في الأردن :

يمكن تقسيم مراحل تطور المجتمع المدني في الأردن إلى أربعة مراحل كما يلي :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل حرب عام ١٩٤٨

نشـــأت مؤسســـات المجتمع المدني في المرحلة الأولى في الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٤٨ حيث بدايـــات تبلور الدولة الأردنية رغم النظام الاجتماعي ذو الطبيعة العشائرية العائلية وتطورات المسألة الفلسطينية التي ألقت بثقلها على علاقة الحكم بالمواطنين، وهذا ما عكسته القوانين التي صدرت في تلك الفـــترة مـــثل (قـــانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨، وقانون النفي والأبعاد لسنة ١٩٢٨، وقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٣٣ وقانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦[٢].

وعلـــى الرغم من ذلك فإن سعي النظام للحفاظ على شرعيته الشعبية قاده إلى إيجاد توازن ما بيـــن التزاماته التعاقدية تجاه بريطانيا وبين الضغوط الشعبية ، حيث ظهر ذلك من خلال إقامة المجلس التشـــريعي (١٩٢٩/١٩٤٦) والســـماح بإنشـــاء التنظيمات المدنية والأحزاب وإباحة حرية الاجتماع والتعبير والنشر بحدود معينة ، مما ساهم في ظهور الجيل الأول للمنظمات المدنية الأردنية [٣].

ثانياً: مرحلة ما بين حربي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ :

تقـــع هـــذه المرحلة ما بين الحربين العربية الإسرائيلية الأولى والثانية ، وهي مليئة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في المجتمع المدني الأردني ، حيث شهدت انبعاثاً قويـــاً لعشـــرات المنظمات التي شكلت جسم المجتمع المدني الرئيسي ولعدة عقود لاحقة نتيجة للهجرة الكثـــيفة للاجئين الفلسطينيين وقيام الوحدة مع الضفة الغربية للأردن بعد حرب ١٩٤٨ ، مما ضاعف عدد السكان إلى ثلاثة أمثال عددهم قبل ذلك [٤].

---

(١)الخطيـــب ، جمـــال ، (٢٠٠٣) . منظمات المجتمع المدني والنقابات : النشأة والتطور ، في : **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص١٣٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ص١٤٠-١٤٣.

(٣) الحوراني ، المجتمع المدني في الأردن : تطوره التاريخي وبنيته الراهنة ، مرجع سابق ، ص٢١.

(٤) المرجع السابق ، ص٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً : مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي (١٩٦٧-١٩٨٨):

تأثرت هذه المرحلة بانعكاسات حرب حزيران ١٩٦٧ على الدولة والمجتمع ، وقد بدأت بفقدان الضفة الغربية وانتهت بفك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية في تموز ١٩٨٨، وتميزت هذه المرحلة ببروز الهوية الفلسطينية. كما أن هذه المرحلة شهدت بالمقابل أوسع عملية تنمية اقتصادية خاصة ما بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٥، ويظهر ذلك من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة ١٣% سنويا ونمو معدل دخل الفرد بنسبة ٧,٥%، إضافة إلى انتشار التعليم وتقلص معدل الأمية مما ساهم في انتقال المجتمع الأردني من تكوينه الريفي البدوي إلى مجتمع حديث [١].

رابعاً: مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي (مرحلة ما بعد ١٩٨٩) :

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي ، والتي افتتحتها الانتخابات العامة في تشرين الثاني عام ١٩٨٩، ومشاركة الأحزاب والترخيص لها وسن التشريعات والقوانين والسماح بحرية التعبير والنشر وسواها رغم الأحداث التي عصفت بالمنطقة سواء حرب الخليج الثانية أو العدوان على العراق ، وكذلك انعقاد مؤتمر مدريد والمعاهدات والاتفاقيات التي نتجت عنها، وتوتر العلاقات الأردنية الخليجية[٢].

وفضلاً عن النمو في عدد منظمات المجتمع المدني ، فإن أهم ما يميز هذه المرحلة نوعياً هو ظهور منظمات مدنية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي ، والتي يعتبر وجودها ثمرة لهذا التحول ، مثل منظمات حقوق الإنسان وجمعيات ومؤسسات التنمية الديمقراطية ، ومراكز الأبحاث والدراسات ، وجمعيات حماية البيئة والمنابر الفكرية ، والجمعيات الأكاديمية ، ونوادي المعلمين ، والمنظمات النسائية المتخصصة ، وجمعيات حماية المستهلك [٣].

وتشكل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن الأسس المتينة لبناء التنمية السياسية المنشودة في المملكة ، فقد ساهمت هذه المؤسسات عبر مراحلها التاريخية بدور فعال ومؤثر في توجيه وتنظيم الرأي العام الشعبي في الأردن وبناء أسس المشاركة السياسية والمساواة بين أفراد المجتمع ،

---

(١) الحوراني ، المجتمع المدني في الأردن : تطوره التاريخي وبنيته الراهنة ، مرجع سابق ، ص٢١.

(٢) الحوراني ، المجتمع المدني في الأردن : تطوره التاريخي وبنيته الراهنة ، مرجع سابق ، ص٢٢.

(٣) الهربيد ، علي محمود ، (٢٠٠١) ، دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية : دراسة على مستوى الوطن العربي والأردن ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٤٢ ، ص٥٧-٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم المعوقات والمقيدات الكثيرة التي واجهتها ، ظلت هذه المؤسسات تشهد المزيد من النمو والتطور وظلت تلعب دوراً هاماً (نسبياً) في عملية الإصلاح والتطور السياسي في المملكة الأردنية .

وتمـــارس هـــذه المـــنظمات المدنية أدوارها في عملية التحديث والتنمية السياسية في المملكة – وخصوصاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان – بالحد الأدنى الضروري الذي لا يستطيع أن يؤثر إلا بشكل محدود جداً في مجرى حياة المجتمع والمواطنين ، وفي تقريرها عن وضع حقوق الإنسان في الأردن خـــلال العام ٢٠٠٢ ، أوردت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فرع الأردن بأن نسبة الرد على الشـــكاوي التي أرسلتها إلى الحكومة قد انخفضت بنسبة كبيرة عما كانت عليه في السنوات الماضية ، أمـــا تقريـــر الجمعـــية الأردنية لحقوق الإنسان حول حرية الصحافة والتعبير فيورد وقائع كثيرة عن انتهاكات وقعت ضد حرية الصحافة والتعبير والحق في تداول المعلومات [١].

وتســـتطيع هذه المنظمات ومعها باقي منظمات المجتمع المدني الأردني أن تصدر البيانات وأن ترســـل المذكـــرات إلى السلطات المسؤولة للمطالبة بتغيير أو تعديل قانون معين ، أو للاحتجاج على القوانيـــن المؤقتة أو المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، لكن تأثيرها يبقى ضعيفاً (نسبياً) في الكثير من الأحوال لسببين [٢]:

أولاً: عدم وجود مرجعية موحدة لقضايا حقوق الإنسان عند المنظمات المدنية من جهة وعند السلطات الحكومية من جهة أخرى ، فالطرف الأول ينطلق من مفهوم شامل للحريات وللحقوق يتطابق أو يتداخل مـــع المفهـــوم الوارد في الدستور والميثاق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، أما الطرف الثاني فهو ينطلق شكلياً من القوانين حتى لو تعارضت مع روح الدستور في تبرير الممارسات المناهضة للحريات والحقوق .

ثانـــياً : إن ارتفاع وتيرة المطالب وتصعديها من جانب المنظمات الأهلية يواجه بأقصى درجات الصد والقمع ، مما يدفعها إلى التراجع ، فتخفف المنظمات الأهلية من لجوئها إلى التحركات الضاغطة فعلياً على السلطات ، مما يفقدها الكثير من التأثير والفعالية ويصبح دورها مهمشاً، وهو ما تعاني منه حالياً .

---

(١)صـــويص ، ســـليمان ، (٢٠٠٣) . ملاحظات حول منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان ، في: **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٤.

(٢) المرجع السابق ، ص١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويـــتفاوت دور مؤسســـات المجتمع المدني في الأردن تبعاً للظروف ومعطيات الواقع السياسي الـــذي عاشه الأردن طيلة فترة تطوره ، وقد كانت الأحزاب السياسية الأردنية أكثر مؤسسات المجتمع الأردني تأثراً بهذه الظروف ، فمن المعروف أنه في البلدان الديمقراطية ، تقوم الأحزاب بدور الوسيط بين المواطن والدولة، ولذلك تتشكل البرلمانات والسلطات التنفيذية منها. لكن في بلد كالأردن وفي ظل ضعف الأحزاب وإضعافها المتواصل أصبحت لا تشكل أساس الحياة السياسية بل تعيش على هامشها ، ومما لا شك فيه انه لا بد من العمل من اجل النهوض بالعملية الحزبية ، وتمكين الأحزاب من أن تحتل المكانـــة اللائقـــة بهـــا التي يتطلبها وجود الديمقراطية وازدهارها . وحتى يتأتى ذلك ، فالأردن معني باســـتثمار مـــا لديه من أدوات ومؤسسات وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني الأخرى ، لكن ينبغي الاعتراف هنا أن هناك درجة عالية من عدم الوضوح في الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

حاجة الأردن إلى التنمية السياسية

تظهـــر حاجة الأردن إلى التنمية السياسية من خلال الاستعراض الدقيق لتطور الحياة السياسية فـــي الأردن وبنية المجتمع المدني فيه والتي ناقشها البحث في الفصول السابقة ، حيث يمكن الاستدلال من خلال المفاهيم المتعددة للتنمية السياسية وآليات تحقيقها وسمات المجتمع المدني الذي يمكن الاستناد عليه في تأسيس وبناء التنمية السياسية الحقيقية في إظهار مدى حاجة الأردن لمثل هذه التنمية السياسية.

وشـــهدت المملكـــة خلال العامين الماضيين الكثير من التركيز على موضوع التنمية السياسية وبـــناء المجتمع المدني في الأردن ، وذلك من خلال الأدبيات الكثيرة التي ركزت على هذا الموضوع، فقـــد ظهرت حلقات تلفزيونية وندوات واجتماعات وأقرت توصيات من الأحزاب ومن النقابات والعديد من مؤسسات أو تشكيلات المجتمع المدني ، تدعو إلى ضرورة التركيز على التنمية السياسية باعتبارها مفتاح العبور إلى المجتمع الديمقراطي ، ويربط المنشغلون بهذا العنوان ضرورة إلحاق التنمية السياسية بالتنمـــية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية وغيرها من اوجه التنمية المطلوبة لإقرار أو تحقيق المجتمع القادر على الإبداع واستثمار كل الموارد المتاحة من اجل الإنسان ورفاهيته .

فالتنمـــية السياســـية تأتي من ضمن نتاج الثقافة المجتمعية ونتاج المجتمع نفسه فالثقافة الجديدة لبناء البيت الداخلي وأساسها التنمية السياسية نموذج تنشده كافة قوى المجتمع الحية وتنظر أيضاً الى أن بناء البيت الداخلي ثقافة جديدة تنتج القنوات الصحيحة والأدوات المناسبة لتعميق التنمية السياسية والتي تنســـحب مباشـــرة على بناء وترتيب البيت الداخلي فبناء البيت الداخلي أيضاً ثقافة جديدة لا يمكن أن تكون مستدامة دون تنمية سياسية تتجذر في المجتمع.

ومع استحداث وزارة مختصة في التنمية السياسية ، تفاءل الشعب الأردني بمنهج عمل الحكومة الجديـــدة والتـــي من ابرز أولوياتها وبرامج عملها إحداث تنمية سياسية شاملة في الأردن ، وان تنقل الواقـــع السياسي المحلي الى فضاءات تسهم في تطوير جوانب الحياة المختلفة ، فالتنمية السياسية تؤثر بشـــكل كبـــير على مفردات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤدي الى تعزيز مفاهيم الإدارة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوطنـــية الجماعـــية للموارد وللاقتصاد الكلي للدولة والرقابة وإشاعة معايير النزاهة والشفافية وأسس العدالة بحيث تكون كل هذه المعايير من صناعة الناس كافة [١].

وتظهـــر ضـــرورة التنمـــية السياسية في الأردن من خلال دراسة العوامل الدافعة للتوجه نحو التنمية ، والتي تتعدد أبعاده لتشمل البعد المحلي (الداخلي) والبعد الإقليمي والبعد الدولي، حيث تتفاعل العوامل المؤثرة في هذه الأبعاد لتشكل حاجة الأردن للإسراع في عملية التنمية السياسية في المملكة .

وهـــذه الأبعاد الثلاثة ليست خاصة بالأردن فقط ، فهي تشكل أبعاد الحاجة إلى التنمية السياسية في جميع دول العالم ، ويعزى ذلك بالطبع إلى حالة الاعتماد المتبادل التي تسود العالم والتي جعلت من هـــذه الأبعـــاد أساســـاً لكل الظواهر السياسية ، والآليات التي تحكم تفاعلات هذه الظواهر على جميع المستويات سواء الداخلية أو الخارجية .

١. البعد الداخلي

شـــهد الأردن مـــنذ اســـتقلال المملكة تحولاً وتطوراً سياسياً يمكن ملاحظته من خلال الإنجاز السياســـي والاجتماعي الأردني بتحول معظم البنى السياسية والاجتماعية من شكلها التقليدي إلى صيغة أكـــثر حداثـــة وتطور ، فقد تراجع دور التكوينات القبلية والطائفية والإثنية لصالح الدولة ، أو انحلت وتوحـــدت بالدولة ، وأصبحت قوة الدولة وحضورها عاملاً مشتركاً بين جميع فئات المجتمع ، إلا أن تفكـــك أو تفكـــيك البنى التقليدية دون تشكيل بنى ومؤسسات مدنية بديلة أدى إلى طغيان الشكل الفردي على علاقة المجتمع بالدولة ، وهذا يمثل عنصراً ضاغطاً على فكرة الدولة الحديثة ومبادئها كتعبير عن قيم إنسانية مؤسسية ومجتمعية وليست فردية حصراً .

فقد تأثر التحول الديمقراطي في الأردن بالعديد من المعطيات الداخلية ، فالتكوينات المدنية من حزبية أو مهنية ونقابية ورغم امتداد خبرتها السياسية إلى الخمسينات من القرن الماضي – وإن كانت محظـــورة منذ ذلك الحين وحتى نهاية الثمانينات – لم تكن ذات تأثير في الحياة السياسية الأردنية بعد عام ١٩٨٩ ، وبخاصة بعد عام ١٩٩٤ حين تم توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، حيث قامت السلطة

---

(١) ابوسماقة ، محمد ، **وزارة التنمية السياسية وأسئلة متعددة** ، جريدة الدستور ، العدد ١٤٠٥٥ ، ٢٠٠٣/١٠/٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بإلغـــاء قوانين المقاطعة الاقتصادية ، ولم تسمح للقوى الحزبية والمهنية المناهضة بالتعبير عن رفضها للتطبـــيع ، بـــل اســـتخدمت القوة أحياناً في ردعها ، وكذلك ظهر اتجاه متزايد لتقييد حرية الصحافة وقوانين الصحافة منذ عام ١٩٩٧ .

وبالإضـــافة إلى عجز تلك القوى المعبرة عن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن عن التأثير فـــي الحكومة ، فإن القوى الحزبية هي الأخرى عانت من وضع صعب في مواجهة قوة وهيمنة الدولة والســـلطة بـــرغم الممارسات الديمقراطية ، حيث قاطع عدد من الأحزاب السياسية بما في ذلك جبهة العمـــل الإســـلامي الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧ بسبب المخالفات القانونية لقانون الانتخاب ، إلا أن الحكومـــة أصرت على إجراء الانتخابات التي أفرزت دوراً متزايداً للقوى التقليدية العشائرية والأسرية على حساب مؤسسات المجتمع المدني [١].

ومـــن هنا تظهر هذه المؤشرات الحاجة الملحة إلى التنمية السياسية في الأردن ، وهو ما دفع صانع القرار السياسي الأردني إلى التأكيد على ضرورة إشراك قوى الشعب كافة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتعامل معها بشكل أكبر وبنطاق أوسع ، فتطور الوعي السياسي والإحســـاس بالقضـــايا العامة لدى المواطن الأردني أدى بالضرورة إلى نمو البنى والأجهزة السياسية وتحديثها ، إذ لم تعد البنى السابقة تتناسب مع التطورات الحاصلة في المجتمع ، خاصة بعد أن ازدادت المطالبة بتوفير إطار سياسي عصري حديث من قبل الفئات الفاعلة في المجتمع الأردني [٢].

٢. البعد الإقليمي

أثبتت الهزائم والنكسات على المستوى القومي والقطري بالإضافة إلى تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية ســـقوط نظرية الأنظمة الشمولية ، وثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن معظم ما مرت به الأقطار العربية من تراجع ومن بينها الأردن يعود في معظمه إلى غياب المشاركة الشعبية الفاعلة في

---

(١)الفالح ، متروك ، (٢٠٠٢). **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** ، (ط١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص ١١٤- ١١٥.

(٢)الشـــلبي ، جمـــال عـــبد الكـــريم ، (٢٠٠٠) . **التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن** ، ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اتخـــاذ القرار الوطني ، وبذلك أصبحت الديمقراطية ووسيلتها التنمية السياسية استحقاقاً إقليمياً وبالتالي أردنـــياً كـــإحدى دول الإقلـــيم ، بالإضافة إلى أن الأردن لديه قضية إقليمية ضاغطة ألا وهي القضية الفلسطينية والتي تشكل بعداً محلياً مركزياً بالنسبة للمجتمع الأردني وإن حل الثنائية الأردنية الفلسطينية القائمة داخل الأردن الجغرافي بحاجة إلى أدوات وتنمية سياسية فاعلة قادرة على بلورة تصور واضح مـــن خـــلال المشاركة الشعبية الأردنية خاصة في ظل ظهور ملامح معادلة الحل النهائي في فلسطين والذي سيتجه بشكل متسارع نحو إلغاء حق العودة للفلسطينيين .

وتعتبر عملية السلام بين العرب وإسرائيل العامل الإقليمي الأكثر أهمية وتأثيراً على ضرورة التنمـــية السياســـية في الأردن ، ولكن هذا التأثير مختلف عليه ، حيث توجد ثلاث اتجاهات متباينة في شأنه [١]:

أ. هناك من يرى أن التسوية مع إسرائيل ستعجل في نهج الخيار الديمقراطي في المنطقة ككل ، انطلاقـــاً مـــن أن شـــعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة " لم يعد له ما يبرره ، وأن ميزانيات التسلح العربي ستصب في خانة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما سيؤدي إلى زيادة دخل الفـــرد ويدعـــم الـــدور السياســـي للطبقة الوسطى في المجتمع ، وبالتالي سينعكس حتماً على الخيار الديمقراطي ويعززه .

ب. هـــناك مـــن يـــرى أن الأمـــر لـــيس بتلك السهولة ، فالصراع العربي الإسرائيلي مرشح للاستمرار ، إلا إذا استسلم العرب استسلاماً كاملاً للإرادة الإسرائيلية في فرضها للسلام بالصيغة التي تـــريدها . وحـــتى لو حصل ذلك فلن يملك الديمومة لأنه لا سلام حقيقي دون تكافؤ القوى ، مما يعني اســـتمرار حالـــة عدم الاستقرار السياسي داخل دول الإقليم بما فيها الدول التي تقيم علاقات جيدة مع إســـرائيل ، وســـيبقى التحول السياسي نحو الديمقراطية وتعزيز التنمية السياسية في هذه الدول مرتبط بتفاعلات الصراع وتطوراته .

---

(١) الشلبي ، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ – ٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج. هـــناك فـــريق ثالث يرى أن الأردن قد شق طريقه نحو الديمقراطية ولكن العملية السلمية أثرت سلباً في التحول الديمقراطي في الأردن ، حيث أن التسوية والاتفاقيات التي تمت حتى الآن على جبهتي التفاوض الأردني والفلسطيني ارتبطت بتراجع مدى التقدم النسبي في العملية الديمقراطية مقارنة بالأجواء السياسية لعام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤ .

٣. العامل الدولي

في إطار نظرة وسياسة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي ككل تولدت لدى هذه القوى الدولية وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قناعة كبيرة بصحة النظرية التي مفادها بأن غياب الديمقراطية والحريات السياسية عن مجتمعات المنطقة العربية بما فيها الأردن ، يعتبر أهم عامل في توليد القوى الراديكالية الدينية وغير الدينية في المنطقة . فالأمة العربية تعاني من فشل كامل وعجز تام نتيجة تعاقب نظم حكم مفروضة عليها استبدادية وعشائرية وثورية أدت إلى فشل في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثمر ثلاثية مدمرة : استبداد سياسي ، تخلف علمي وتكنولوجي ، فساد اقتصادي وإداري . وبناء على ذلك طرح وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) في كانون الثاني ٢٠٠٢ مبادرة حملت عنوان مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط : بناء الأمـــل للسنوات القادمة . وقد أكدت المبادرة على أن هدفها هو تعزيز الديمقراطية في المنطقة من خلال تدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي ، وتقوية المجتمع المدني ، وتوسيع المشاركة السياسية ، وتحديث التعليم ، وتعزيز دور المرأة في المجتمع .. الخ ، كما تم رصد ٢٩ مليون دولار لإطلاق هذه المبادرة [١].

ويـــرى العديـــد من المحللين أن هذا التوجه الأمريكي يعود لكون الولايات المتحدة وبعد استهدافها المباشر بالإرهاب وحفاظاً على أمنها الوطني وأمن مواطنيهم فقد تحولت الديمقراطية في المنطقة (ولو علـــى الطريقة التي يريدها الغرب) إلى أحد مقومات السياسة الأمنية للولايات المتحدة بشكل خاص ، ولـــم يعد يكفي الدول في المنطقة ولا الأردن نجاحه في تحقيق منجزات وتعاون على مستوى مكافحة

---

(١)إبراهـــيم ، حسنين توفيق ، (٢٠٠٣) . الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، **كراسات استراتيجية** ، المجلد الثالث عشر، العدد ١٣٠ ،ص٣٣-٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإرهـــاب . بل لا بد من تعزيز النجاح الأمني الأردني بإجراء تحويلات سياسية جذرية تضمن بلورة توجهـــات سياســـية وثقافية جديدة وعامة ضد الإرهاب . بالإضافة إلى أن التوجه العالمي للمؤسسات الاقتصادية والمستثمرين الدوليين بات يحبذ عدم الانخراط بأية استثمارات في الدول التي لا تتمتع بقدر كـــاف مـــن الديمقراطـــية والشـــفافية حيث لا يمكن مستقبلاً الاستفادة من هذه المؤسسات إلا بالتحول الديمقراطي الحقيقي ، والذي يحتاج في مثل حالة الأردن إلى تنمية سياسية شاملة .

وأخيراً هناك بعض الملاحظات الأساسية لتوضيح حالة المجتمع الأردني ومدى حاجته للتنمية السياسية ، فمن المعروف أن لكل شعب مساره الخاص لكي يبني مجتمعه المدني الخاص به والمنسجم مـــع تـــراثه وتاريخه ، وفيما يتعلق بالمجتمع العربي الإسلامي الذي يمثل الأردن جزء أصيل منه فقد عرف أنماطاً من المجتمع المدني التي لا تتطابق بالتأكيد مع المفهوم الحديث المعروف ، لكنها تتضمن عدداً من عناصره ويكفي إعادة قراءة التاريخ الإسلامي لملاحظة ما تضمنه من تنظيم واضح للعلاقات بين مكونات المجتمع .

إن بـــناء المجتمع المدني يجب أن لا يتم على حساب الدولة ، وبناء الدولة يجب أن لا يتم على حساب المجتمع المدني . إن حالة من التوازن يجب الحرص عليها باستمرار ، لأن إقصاء الدولة يؤدي إلـــى الحروب الداخلية بأوجهها الطائفية والقبلية ، أما إقصاء المجتمع المدني أو تهميشه فإنه يؤدي إلى الاستبداد مع ما يجره من ظلم وفساد وتعسف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب. **ضعف السلطة القضائية** : أوضح كتاب التكليف السامي لحكومة السيد فيصل الفايز أن هناك بعض الضعف الذي تعاني منه السلطة القضائية في الأردن ، وبدون إصلاح هذا الضعف ستفتقد السلطة القضائية كما هو الحال بالنسبة للسلطة التشريعية قدرتها على ممارسة دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية وممارساتها ، مما يعيق التوجه نحو الديمقراطية ويؤثر على عملية التنمية السياسية .

ج. **هيمنة السلطة التنفيذية** : تلعب السلطة التنفيذية دوراً مهماً في عرقلة جهود التنمية السياسية في الأردن ، نتيجة لهيمنتها على السلطات الأخرى في الدولة والتأثير في عملها ، وأحياناً ممارسة أدوارها ، كما هو الحال في القوانين المؤقتة التي تصدرها السلطة التنفيذية في غياب السلطة التشريعية ، والتي تستغلها أحياناً لتعطيل وعرقلة جهود بناء المجتمع المدني كما هو الحال في تشديد الرقابة على وسائل الإعلام وتقييد الحريات العامة وإعاقة عمل النقابات المهنية ومراقبة النشاطات الحزبية . ومن هنا فإن هذا الدور في ظل غياب الرقابة التشريعية قد يكون عائقاً أمام جهود التنمية السياسية .

د. **ضعف الأحزاب السياسية** : تعود بواكير الحياة الحزبية الأردنية إلى سنوات التأسيس الأولى للدولة ، وقد مرت التجربة بالعديد من المحطات والمراحل ، تعاقبت خلالها الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة على المسرح السياسي المحلي ، بعضها نشأ من صميم البنى الاجتماعية التقليدية الأردنية في تلك الحقبة وبعضها كان امتداد لحركة نضالية قومية تحررية استقلالية عمت العالم العربي زمن الانتداب والاستعمار [١].

لكن منذ انطلاق الحياة الحزبية الأردنية بشكلها الحالي في العام ١٩٩٢ ولغاية الآن فشلت الأحزاب الأردنية بأطيافها المختلفة – باستثناء جماعة الأخوان المسلمون – في تحقيق أي حضور فاعل في الحركة السياسية ، وعجزت عن لعب دور مؤثر على مختلف الصعد [*].

هـ. **تسييس النقابات** : شكلت النقابات المهنية واجهة العمل الحزبي اليساري والمعارض في الأردن طيلة فترة غياب الأحزاب السياسية عن ساحة العمل السياسي المعلن ، ولا يمكن إنكار الدور الذي لعبته النقابات في إطار التحول السياسي والديمقراطي وكذلك دورها في تعبئة الرأي العام الأردني تجاه

---

(١) توصيات لجنة الأحزاب السياسية المرفوعة لرئيس الوزراء، (٢٠٠٣) . في : **الأحزاب السياسية الأردنية** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص٢١٢.

(*)سيكون دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية محور الفصل الرابع من هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القضـــايا الداخلية والإقليمية والدولية ، إلا أن الكثير من المحللين ينظرون إلى هذا الدور كعائق للتنمية السياســـية فـــي المجـــتمع الأردنـــي لأن العمل السياسي يبعد النقابات عن شكلها ومضمونها وأهدافها الأساسية وذلك اعتماداً على المبررات التالية [١] :

- إن وجود دور سياسي للنقابة يحد من عملية تطور الأحزاب السياسية في الأردن .
- الـــنقابات غـــير مخولة قانوناً وضمن أنظمتها الأساسية بممارسة العمل السياسي ، بكل أشكاله من إصدار بيانات أو قرارات سياسية .
- قد يبعد هذا العمل النقابات عن الاهتمام بأمور النقابة الداخلية وأمور تنظيم المهنة تحديداً وهو الدور الحقيقي للنقابة كأحد مؤسسات المجتمع المدني .
- طالمـــا أن الأحزاب عادت إلى الظهور بالصورة الطبيعية ، فإن الدور الذي لعبته النقابات في فترة غـــيابها لـــم يعـــد له مبرر الآن طالما أن المواطن يستطيع أن يكون نقابياً وحزبياً في الوقت نفسه انطلاقـــاً من فهم سليم لازدواجية العضوية التي توفرها آليات تطور المجتمع المدني في أي دولة ، فالحزب هو مكان ممارسة العمل السياسي والنقابة هي مكان ممارسة العمل النقابي .

و. <u>تقيـــيد حـــرية التعبير عن الرأي</u> : من الصعب الحديث عن ديمقراطية وتنمية سياسية بدون ضمان حـــرية التعبير عن الرأي التي تكفلها حرية الصحافة ، وقد عاشت وسائل الإعلام في الأردن في ظل الـــتحول الديمقراطي في حالة من المد والجزر ، والقوة والضعف من حين إلى آخر . فقد كانت حرية الصـــحافة كبـــيرة وواســـعة قبل وأثناء العملية السلمية التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ ، إلا أن هذه الحـــرية تراجعـــت فـــيما بعـــد ، وما قانون المطبوعات والنشر "المؤقت" لعام ١٩٩٧ إلا دليل واضح وصـــريح على هذا التراجع ، والذي بسببه أغلقت ١٣ صحيفة أسبوعية لعجزها عن تحقيق شروط هذا القـــانون . وأدى ذلك بلا شك إلى الحد من حرية الصحافة وإضعافها وخاصة الصحف الأسبوعية التي كانت تتجرأ وتكشف الكثير من الأحداث والوقائع بأسلوب مسهب وغير تقليدي [٢].

---

(١)شـــتيوي ، موسى ، (٢٠٠٠) . النقابات المهنية كجزء من المجتمع المدني ، في : **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن** ، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات ، ص٢١٩.

(٢) الشلبي ، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨-٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أثارت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، وصدرت كقانون مؤقت بمرسوم ملكي في ٨ تشرين الأول ٢٠٠١، مخاوف جديدة حول حرية الصحافة. فالمادة ١٥٠ من القانون تهدد بالحبس كل شخص "ينشر قصة إخبارية أو مقالة أو يتصرف بأي طريقة تسيء إلى الوحدة الوطنية، ويحرض الناس على ارتكاب الجرائم، ويزرع الحقد بين أفراد المجتمع ، ويثير المشاعر الطائفية والعنصرية، ويمس كرامة الأفراد وحرياتهم الشخصية، ويروج للشائعات المختلفة، ويحرض الآخرين على التمرد وعلى الاعتصام أو ينظم الاجتماعات العامة خلافا لقانون البلاد". ويسجن رئيس تحرير وصاحب أي صحيفة تنشر قصة إخبارية كهذه لمدة ما بين ثلاثة وستة أشهر و/أو يدفع غرامة مالية مقدارها ٥٠٠٠ دينار أردني (نحو ٧٠٠٠ دولار أمريكي). ويسمح بفرض الرقابة على الإعلام في ظل الحكم العرفي (بناء على القانون العرفي لعام ١٩٦٧) أو إذا أعلنت حالة الطوارئ العامة في البلاد[١].

وقد جاء قرار محكمة العدل العليا القاضي بإلغاء قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٧ ليؤكد أهمية الدور الذي من الممكن أن تؤديه السلطة القضائية في المحافظة على مكتسبات التحول السياسي والديمقراطي [٢].

ومن هنا فإن القوانين المتعلقة بحرية الصحافة والتي تم سنها في ظل الأحكام العرفية وحالة الطوارئ مثل قانون العقوبات لعام ١٩٦٠ ، أو التي تم سنها وإقرارها كقوانين مؤقتة في مرحلة الديمقراطية ولكن بنفس الذهنية العرفية السابقة ، تشكل أكبر المعيقات في سبيل توجه الأردن نحو التنمية السياسية والارتقاء بمستوى الحريات العامة والتي يأتي على رأسها حق الإنسان في التعبير الصريح والعلني عن رأيه بأية وسيلة من الوسائل ، وهذه الحرية كفلها الدستور الأردني بكل وضوح في المادة (١٥) منه .

ز. ضعف المشاركة السياسية للمرأة : لقد كفل الدستور الأردني في مادتيه السادسة والثانية والعشرين حق المرأة في العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وضمن حق المواطن ، رجلاً كان أم امرأة في تولي المناصب العامة ، وجاء الميثاق الوطني الأول والخامس ليؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة

---

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إدارة الحكم في الدول العربي ، مرجع سابق .

(٢) الشلبي ، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨-٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعـــدم التميـــيز بينهما في الحقوق والواجبات ، ونص على أن المرأة شريكة للرجل في تنمية المجتمع الأردني وتطويره مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من المشاركة في بناء المجتمع [١].

ورغم ذلك لا زالت الحركة النسائية في الأردن تعاني من العديد من العوامل المحددة لمشاركة المـــرأة السياســـية ، فوجود التشريعات التي تعترف بحقوق المرأة لا تعني مشاركتها الفعلية في الحياة النيابية، ويمكن حصر محددات مشاركة المرأة في البرلمان في العوامل التالية [٢]:

- ***الثقافة السائدة***: يتمثل دور الثقافة السائدة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه.
- ***التنشئة الاجتماعية***: تمثل الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية.
- ***التمكين الاقتصادي***: إن التنمية الاقتصادية عامل هام في رفع المستوى المعيشي للإفراد من خلال توفير فرص العمل للجنسين، وفي الواقع فإن التنمية الاقتصادية وبالذات في البلدان النامية لا تكون مؤشراً حقيقياً لمشاركة المرأة في السلطة السياسية حيث يجري تقسيم العمل على أساس الجنس، أي إن التقدم الاقتصادي لا يعني بالضرورة مشاركة حقيقة للمرأة في الحياة السياسية.
- ***دور الحكومات***: يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة ، والمشاركة بين الرجال والنساء ، وتزيل العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات ، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيف في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

---

(١)الســـاكت ، وجدان ، (٢٠٠٣) . المرأة ومؤسسات المجتمع المدني ، في : **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص٨٣.

(٢) تجمـــع لجـــان المـــرأة الوطني الأردني ، (٢٠٠٣) . **الانـــتخابات : دليل الناخبة الأردنية** ، عمان : مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، ص٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ***الأحزاب السياسية***: تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء.
- ***القدرات الشخصية للقيادات النسائية***: إن القدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية للشخصيات النسائية القيادية، وقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية.

ح. **الثنائية الأردنية الفلسطينية** : حيث يأتي ارتباط هذه الثنائية بالقضية الفلسطينية التي ما زالت تراوح مكانها فيما يتعلق بالحل السياسي السلمي ، بالإضافة إلى عدم وجود برنامج سياسي اجتماعي أدنى متكامل لحل هذه الثنائية على أساس المواطنة .

ط. **عدم وجود توجه ديمقراطي حقيقي لدى الحكومات الأردنية** حتى الآن خاصة وان معظم رؤساء هذه الحكومات أمضوا معظم حياتهم السياسية في ظل الأحكام العرفية وبدون أية خلفية ديمقراطية.

ي. **انكفاء العديد من الأشخاص والجماعات من المخلصين والواعين** وعزوفهم عن المبادرة إلى لعب دور في الحياة السياسية الأردنية ، وذلك لعدة أسباب أهمها الشعور باللا جدوى من ممارسة العمل السياسي ، والاغتراب عن الهموم الوطنية وانخفاض سقف الحريات والخشية من العودة إلى الصدام مع رجال الحرس القديم (حسب المفهوم السياسي المتداول) بنوعيه الحكومي والمدني ، وشبح القمع الأمني أو التكفير الديني أو التخوين الوطني ، وهذه الأسباب أدت إلى كبح مبادرة الآلاف من المثقفين عن المساهمة في الحياة السياسية الأردنية [١].

ك. **الازدياد المستمر لنضوب مصادر المساعدات والقروض والمنح العربية والدولية** ، مما أدى إلى تغير درامي في آليات تعزيز النفوذ الحكومي ، وانعكس ذلك بقوة في صورة المزيد من الخلل في التوازن التقليدي للقاعدة الاجتماعية التي استندت عليها الحكومات تاريخياً (تجربة معان مثال واضح) ، لقد تخلت الحكومات في كثير من الأحيان وبقوة المر الواقع عن جزء هام من قاعدتها الاجتماعية غير المهيأة تاريخياً للتعامل المستقل الناضج مع الأوضاع الجديدة [٢].

---

(١) المجالي ، مازن ، (٢٠٠٣) . وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن ، في : **الأحزاب السياسية الأردنية** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص١٤٠.

(٢) المرجع السابق ، ص١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ل. غـياب النظرة السليمة الصحيحة لمفهوم المجتمع باعتباره واقعاً اجتماعياً موحد الحياة والمصير والمصـلحة، هو السبب الأساس الدافع إلى الخلاف والاختلاف في النظر إلى الشؤون المجتمعية وفي تقيـيمها الصحيح الذي ينبغي أن تأتي في سياقه النظرة إلى المجتمع . والسياق هنا هو مسيرة المجتمع وسـعيه لتحقيق مقاصده ونفاذ إرادته ، وبدون هذه النظرة الموحدة الجامعة يظل باب الاجتهاد مفتوحا لجميع الآراء سواء البناءة أو الهدامة منها [١].

م. سيادة البيئة الإقليمية أو العشائرية أو كليهما على مؤسسات المجتمع المدني وخاصة السياسية منها وردود الفعل المقابلة التي لم تختلف في جوهرها عن هذا النمط ، وسلبية العديد من السياسات الحكومية في مواجهة هذا الخلل [٢].

وأخيرا يمكن القول أن التحول الديمقراطي الذي يشهده الأردن وجهود التنمية السياسية المبذولة هي تحول سياسي حقيقي حيث أصبح خطاً استراتيجياً لا رجعة عنه ، فهذا التحول السياسي جاء نتيجة لمعطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية فرضتها الظروف الداخلية والإقليمية والدولية ، حيث قام صانع القرار السياسي الأردني بالتعبير عن هذه الحاجة في الوقت المناسب وبالشكل الملائم. بدءا بتنفيذ خطة التحول الاجتماعي الاقتصادي وحزمة الإصلاحات القضائية والإدارية والتشريعية وصولا إلى الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تجذر عملية مأسسة التنمية السياسية وتعزيز وتمكين قوة البنية الاجتماعية للأردن وجعلها قوية وقادرة أمام التحديات السياسية القوية التي تعصف بالمنطقة.

وتظهر ضرورة التنمية السياسية في الأردن من خلال دراسة العوامل الدافعة للتوجه نحو التنمية ، والتي تتعدد أبعاده لتشمل البعد المحلي (الداخلي) والبعد الإقليمي والبعد الدولي، حيث تتفاعل العوامل المؤثرة في هذه الأبعاد لتشكل حاجة الأردن للإسراع في عملية التنمية السياسية وتطوير الأسس الراسخة لبناء مجتمع مدني ذو فعالية سياسية واجتماعية واقتصادية يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية السياسية .

---

(١) حداد جورج ، **لا تنمية سياسية بدون نهضة شاملة** ، جريدة الدستور ، العدد ١٢٩٥١ ، ٢٠٠٣/٨/١١.

(٢) المجالي ، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن ، مرجع سابق ، ص١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغياب الطويل للسلطة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى قد ساهم بإضعاف دور هذه السلطة في المراقبة والتشريع بعد التحول الديمقراطي ، نتيجة لعدة أسباب أهمها افتقار السلطة التشريعية للخبرة اللازمة لممارسة صلاحياتها ، إضافة للكثير من المعوقات التي صاحبة تطور الحياة البرلمانية في الأردن مما ساهم في زيادة قوة وهيمنة السلطة التنفيذية إزاء معارضيها . كما ساهم ضعف الأحزاب السياسية في إعاقة عملية التنمية السياسية في المجتمع ، حيث أدى فشل الأحزاب الأردنية في تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وممارسة دورها الحقيقي في تنمية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى التقليل من أهمية الحزب السياسي ودوره في المجتمع .

وسيكون هذا الموضوع محور الفصلين التاليين في هذه الدراسة ، حيث سيتناول الفصل الثالث دور البرلمان في التنمية السياسية في الأردن في حين يناقش الفصل الرابع أثر التطور في العمل الحزبي الأردني على التنمية السياسية في الأردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

دور البرلمان في التنمية السياسية في الأردن

تعتـبر البرلمانات من المؤسسات الرسمية الهامة في بناء الديمقراطية ، وتجديد الحياة السياسية وتنميـتها ، فهـي الممثلة لإرادة الشعب ، والمعبرة عن مصالحه ، والحارسة لحقوقه وحرياته ، وهي التـي تشـرع القوانيـن التي من خلالها تتحدد السياسات العامة ، ويرسم السلوك السياسي العام ، كما وتسـهم في بناء الثقافة السياسية ، وبالتالي فهي تشكل أحد ملامح التنمية السياسية ، ويمكن للبرلمانات أن تلعـب دوراً إيجابياً في عملية التنمية السياسية ، إن هي كانت فاعلة في عملية المشاركة السياسية ، وإلا فإن دورها يكون ضعيفاً ، وهامشياً ، وينعكس سلباً على عملية التنمية السياسية برمتها [١] .

وقد عكف أبناء شرق الأردن على المطالبة بتطبيق الحكم البرلماني الديمقراطي في وقت مبكر مـن ظهـور الإمارة ككيان سياسي ، وتوالت اجتماعاتهم وعلت أصواتهم لتحقيق نظام حكم تمثيلي ، وكانـت مقاصده تنصب في جانب منها على مواجهة السلطة المركزية للحكومة في عمان ، لكنها في الجانب الآخر كانت متجهة ضد الانتداب البريطاني وهيمنته على الشؤون السياسية والمالية والعسكرية للبلاد [٢] .

كما أشغل التحول السلمي نحو الديمقراطية الذي شهده الأردن بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ أذهان العديـد مـن الكتاب والمحللين السياسيين والصحفيين الأردنيين والعرب ، فقد شهدت السنوات الأربع الأولـى انتخابات نيابية نزيهة ، ومجلسا نيابياً نشيطاً قام بالدور المنوط به دستورياً من حيث محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها وسن التشريعات التي مهدت للتحول السلمي نحو الديمقراطية وجعلته حقيقة ملموسـة علـى أرض الواقـع . وقد تم خلال تلك السنوات الأربع إلغاء القوانين الاستثنائية والقوانين المقـيدة للحـريات العامة مثل قانون الطوارئ والأحكام العرفية والأنظمة المتصلة به وقانون مكافحة الشيوعية، وصدر قانون الأحزاب السياسية بعد حظر النشاط الحزبي في البلاد لخمس وثلاثين سنة [٣].

---

(١)العزام ، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق ، ص٢٠-٢١.

(٢) مصـالحة ، محمد ، (٢٠٠٠) . **دراسات في البرلمانية الأردنية** ، الجزء الأول ، عمان : الحامد للنشر والتوزيع ، ص٥١ .

(٣)محافظـة ، علـي ، (٢٠٠١) . **الديمقراطـية المقيدة : حالة الأردن : ١٩٨٩-١٩٩٩** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

تطور البرلمان في الأردن

اتجهـــت النية بعد اعتراف بريطانيا باستقلال شرقي الأردن إلى استكمال العناصر الدستورية فـــي مؤسسات الدولة وقد شرع الأمير عبد الله بن الحسين عام ١٩٢٣ بتشكيل لجنة أهلية من زعماء الـــبلاد لـــتقوم بوضع قانون للمجلس النيابي برئاسة سعيد خير وعضوية شخصين عن كل مقاطعة من المقاطعات الستة التي تقرر أن تتألف منها إمارة شرقي الأردن وهي (عمان – الكرك – مادبا – السلط – جـــرش – اربـــد) ينتخـــبهما مجلـــس الإدارة والـــبلدية في المقاطعة ، ووضعت هذه اللجنة قانوناً للانـــتخابات بتاريخ ٩ كانون أول سنة ١٩٢٣ على أساس التمثيل السياسي الصحيح ، إلا أن الحكومة البريطانية أفسدت رغبة الحكومة والشعب على حد سواء برفضها القانون الذي وضعته اللجنة . وبقيت الإمارة الأردنية في حالة فراغ دستوري حتى عام ١٩٢٨ حيث وقعت المعاهدة البريطانية الأردنية في يوم ٢٠ شباط ١٩٢٨ في مدينة القدس[١] .

وضـــعت حكومة توفيق أبو الهدى القانون الأساسي الجديد بتاريخ ١٦ نيسان عام ١٩٢٨ بعد أن أهملـــت مشروع القانون الأساسي لسنة ١٩٢٣ . ونشر هذا القانون من قبل حكومة الانتداب وكان مستمدا من روح المعاهدة دون أن يكون لأهل البلاد رأي في وضعه [٢] ، وبتاريخ ١٧حزيران ١٩٢٨ نشرت قانوناً جديداً لانتخاب المجلس التشريعي على أن يكون عدد أعضائه ستة عشر عضواً ينتخبون انتخابا على درجتين وقد روعي في هذا القانون تمثيل الشراكسة والمسيحيين ولقد كانت فكرة بريطانيا مـــن وراء ذلك إنشاء مجلس تشريعي صوري لا وظيفة له إلا تصديق القرارات التي يتخذها المجلس التنفـــيذي الـــذي يسيطرون عليه وقد عارض الوطنيون هذا القانون لأنه لا يحقق الحياة الديموقراطية

---

(١) الحضـــرمي، عمـــر، (٢٠٠١) . البرلمان ودوره في التوجه الديمقراطي في الأردن ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٤٢ ، ص٣٠ . وأيضاً : الماضي، منيب والموسى، سليمان، (١٩٨٨). **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان: مكتبة المحتسب، ص٢٧٩.

(٢) الدجاني ، منذر سليمان ، (١٩٩٣) . **المدخل إلى النظام السياسي الأردني**، الطبعة الأولى . عمان : بالمينوبرس ، ص ٢٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصـــحيحة وقامـــت المظاهرات تطالب بمقاطعة الانتخابات وعدم تسجيل أسماء الناخبين في الجداول الانتخابية . ورغم ذلك جرى انتخاب أول مجلس تشريعي في ٢ نيسان عام ١٩٢٩ ، وكانت المجالس التشريعية ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٤٧ خمسة مجالس فقط [١].

التجربة البرلمانية منذ الاستقلال

اعترفت بريطانيا بعد توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية في عام ١٩٤٦ ، بأن الأردن دولة مســتقلة ذات سيادة ، وبموجب هذه المعاهدة أنهيت فترة الانتداب مباشرة على الأردن ، ومن ثم وضع دســتور جديد عوضاً عن القانون الأساسي المعمول به منذ عام ١٩٢٨ ، وعرف هذا الدستور الجديد بدســتور عــام ١٩٤٧ ، وجاء هذا الدستور مشابهاً كثيراً في نصوصه للقانون الأساسي ، وتم تشكيل مجلس الأمة من مجلسين هما : مجلس الأعيان ، ومجلس النواب، وأنتخب أول مجلس نيابي في الأردن عــام ١٩٤٧ وكان مكوناً من عشرين نائباً ، منتخبين مباشرة من الناخبين الذكور الذين بلغت أعمارهم ســن الثامــنة عشر سنة فما فوق ، وحددت مدة المجلس بأربع سنوات ، وقد كفل الدستور الجديد "حق الأقليات" في التمثيل النيابي ، فخصص ثلاثة مقاعد للمسيحيين ومقعدين للشركس والشيشان وأثنين للبدو ، أمــا مجلس الأعيان فيعين مباشرة من قبل الملك شخصياً ولمدة ثماني سنوات ، كما أن عدد أعضائه مساو لنصف عدد أعضاء مجلس النواب (أي عشرة أعيان) [٢] .

وقــبل قرار الوحدة بين الضفتين ، تم تعديل قانون انتخاب مجلس النواب ، الذي يحمل الرقم ٥٥ لســنة ١٩٤٩ ، وبموجب هذا القانون أصبحت هناك سبع دوائر انتخابية خصصت للضفة الغربية من أجل انتخاب عشرين نائباً عنها ، ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (٤٠) عضواً يمثلون الضفتين الشرقية والغربية ، وتم حل مجلس النواب لإجراء انتخابات نيابية في الضفتين عام ١٩٥٠ [٣] .

---

(١) مشاقبة، أمين عواد، (١٩٨٩). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، عمان : الدار العربية ، ص ص٦٨-٧٠.

(٢) أبو صوفة ، محمد عبد اللطيف ، (١٩٩٥) . **خريطة الحياة النيابية في الأردن** ، عمان ، ص٥٩-٦١ .

(٣) الشرعة ، محمد ، (١٩٩٩) . التجربة الديمقراطية في الأردن ، في : **الديمقراطيات في الوطن العربي : التحديات وآفاق المستقبل** ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفـــي عـــام ١٩٥٢ ، ونظراً للعديد من التحولات على الساحة السياسية الإقليمية والداخلية ، وخاصـــة فـيما يتعلق بالوحدة الأردنية الفلسطينية لعام ١٩٥٠ ، صدر دستور جديد بتعديلات منحت مجلس النواب صلاحيات كبيرة في الرقابة السياسية والإدارية على السلطة التنفيذية ومحاسبتها ، ويمتاز هذا الدستور بالانفتاح والتحرر والإنصاف حيث أصبحت السلطة التنفيذية بموجب المادة (٥١) خاضعة للمســـاءلة أمام مجلس النواب مسؤولية تكافلية مشتركة فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، كما ونصت المادة (٥٣) على وجوب أن تقدم الحكومة استقالتها إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه[١] .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٧ – ١٩٦٧ ، انتخبت تسعة مجالس نيابية وهنا نركز على انـــتخابات المجلس الخامس تحديداً عام ١٩٥٦ ، لأن انتخابات ذلك المجلس كانت حرة ونزيهة أبرزت الـــتعددية السياســـية والحزبية في أوضح صورها ، بحيث مثلت الأحزاب والجماعات السياسية داخل مجلس النواب ، كالحزب الوطني الاشتراكي ، والحزب الشيوعي ، وحركة القوميين العرب ، وجماعة الأخـــوان المسلمين ، وغيرها من الأحزاب السياسية ، وقد حصل الحزبيون على ٢٦ مقعداً من أصل ٤٠ مقعداً ، حيث فازت الأحزاب ذات التوجه القومي واليساري التي ناصبت العداء لبريطانيا [٢] .

شـــهد النصف الثاني من عقد الخمسينات بعض التوترات الشعبية وغياب الاستقرار السياسي عـــن الســـاحة الأردنية بسبب الحملات التي كانت تشنها إذاعتا القاهرة ودمشق إبان العهد الناصري ، وجوهـــر هـــذه الحملات إثارة الشارع الأردني على نظام الحكم فيه لتقوم عدة محاولات انقلابية فاشلة وبعـــد نفـــاذ صـــبر جلالـــة الملك ، مارس صلاحياته العسكرية وأصدر إرادته الملكية بحل الأحزاب السياســـية باســـتثناء الإخوان المسلمين بموجب قانون الدفاع لسنة ١٩٥٧ والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضـــاه ، وبقيت المملكة بدون أحزاب سياسية علنية حتى صدور قانون الأحزاب السياسية الأردنية

---

(١) العـــزام ، عـــبد المجـــيد ، (٢٠٠٥) . **دور الـــبرلمانات في التنمية السياسية: الحالة الأردنية** ، مؤتمر الإصلاح البرلماني ، عمان ، ص٩.

(٢) خير ، هاني ، (١٩٨٨) . **تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن : ١٩٢٠-١٩٨٨** ، عمان : مطبوعات مجلس الأمة الأردني ، ص٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لســـنة ١٩٩٢ ، أما المجلس الأخير في هذه الحقبة ، وهو المجلس التاسع المنتخب قبيل حرب حزيران بشـــهرين فقد أكمل مدته الدستورية ، وقد عمّر هذا المجلس قرابة سبع عشر سنة ، وكان يُدعى بإرادة ملكية للاجتماع عند الحاجة الملحة لإجراء تعديلات دستورية ثم يحل المجلس ، وسبب طول عمر هذا المجلس يعود إلى تعذر إجراء انتخابات نيابية بسبب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ، ولأن إجراء انـــتخاب لمجلـــس نواب جديد غير المجلس التاسع ، يعد إقراراً أردنياً بشرعية احتلال إسرائيل الضفة الغربـــية ، وفـــي عـــام ١٩٧٦ صـــدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب للانعقاد لإدخال بعض الـــتعديلات علـــى المادة (٧٣) من الدستور، ثم حل المجلس في ٧ شباط ١٩٧٦، وبقي حتى ٩ كانون ثاني ١٩٨٤ عندما دعي لدورة استثنائية لتعديل المادة (٧٣) من الدستور للمرة الثانية[١].

مـــن أجـــل سد الفراغ الدستوري ، فقد صدرت الإرادة الملكية في ١٤ نيسان ١٩٧٨بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، ليكون صوت الشعب لدى السلطة التنفيذية وعوناً لها في رسم السياسات وتوجـــيهها بمـــا يخدم مصلحة الوطن والمواطن على حد سواء ، وكان عدد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري الأول والثاني ستين عضواً ، بينما أصبح عدد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري الثالث ٧٥ عضـــواً ، مع العلم أن مدة المجلس الواحد سنتان ، وفيما يتعلق بتركيبة هذه المجالس ، فقد أخذت بعيـــن الاعتبار التوزيع الجغرافي والعشائري ، حيث ضمت رموزاً من مختلف أطياف القوى السياسية والـــتوجهات الفكـــرية فـــي هذا الوطن ، واشتراك العنصر النسائي بشكل فاعل في المجالس الوطنية الاستشارية المتعددة [٢] .

---

(١) الكســـواني ، ســـالم ، (١٩٨٣) . **مبادئ القانون الدستوري : دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني** ، عمان : مطبعة الكسواني ، ص٢٦٦ .

(٢) مصالحة ، دراسات في البرلمانية الأردنية ، مرجع سابق ، ص١٠٧-١٠٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٤ [١].

بعـــد فترة طويلة من غياب الحياة الديمقراطية النيابية والاكتفاء بوجود المجالس الاستشارية التـــي لـــم تكن تعبر بشكل كامل عن المفاهيم الأساسية للقيم الديمقراطية والتمثيل الشعبي ، رأى الملك ضـــرورة عودة الحياة النيابية إلى البلاد واستئنافها انسجاماً مع التقاليد الديمقراطية وحفاظاً على سلامة البنية الدستورية وقدرة الشعب الأردني على مزاولة مختلف حقوقه العامة ، ونتيجة لذلك صدرت في ٧ كـــانون الثانـــي ١٩٨٤ الإرادة الملكية السامية بحل المجلس الوطني الاستشاري اعتباراً من ٧ كانون الثانـــي ١٩٨٤ كما صدرت الإرادة الملكية السامية أيضاً بدعوة مجلس الأمة التاسع إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٩ كانون الثاني ١٩٨٤ من أجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور حيث أقر المجلس التعديلات التي اقترحتها الحكومة و أهمها [٢]:

أ. يحـــق للملـــك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يعيد المجلس المنحل ويدعوه للانعقاد بحيث يعتبر قائماً ويمارس كامل صلاحياته الدستورية .

ب. يحق للملك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يأمر بإجراء الانتخابات العامة في نصف عدد الدوائر الانتخابية ، بالرغم من استمرار الظروف القاهرة في النصف الآخر (احتلال الضفة الغربية).

جـــ. يـــتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي تعذر إجراء الانتخابات فيها .

بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٨٤ صدرت الإرادة الملكية السامية بدعوة مجلس النواب المنحل للانعقاد في دورة عادية اعتباراً من ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤ وذلك بإقرار التعديل على المادة (٧٣) من الدستور في الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٨٤ الآنف ذكرها وقد سمي بالمجلس النيابي العاشر ، وأستمر هذا المجلس يمارس صلاحياته ونشاطاته حتى ٣١ تموز ١٩٨٨ عندما أعلن

---

(١) للمـــزيد حـــول عـــودة الحياة الديمقراطية في الأردن ، أنظر : الفرحان ، محمد قاسم ، (٢٠٠٤) . استئناف الحياة النيابـــية فـــي الأردن عـــام ١٩٨٩: بداية التحول نحو الديمقراطية والبناء لمستقبل مشرق ، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٥٣ ، ص٢١-٣٢ .

(٢) خير، هاني ، (١٩٩٣) . **الحياة النيابية في الأردن : ١٩٢٠-١٩٩٣** ، عمان : لجنة تاريخ الأردن ، ص٩٢-٩٣، الشرعة ، التجربة الديمقراطية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جلالـــة المغفور له الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية ، وتم حل البرلمان على أثرها ، لأن نصف أعضاءه كانوا من أبناء الضفة الغربية [١] .

وبعـــد هذا القرار جرى تعديل على قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد واقتصرت الدوائر الانتخابية في المملكة على الدوائر في الضفة الشرقية ثم أجريت الانتخابات العامة لمجلس الأمة الحادي عشـــر في ٨ تشرين ثاني ١٩٨٩ و لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ وفقا لقانون الانتخاب الأردني رقم ٢٢ لســـنة ١٩٨٦ وتعديلاته لعام ١٩٨٩، وقد تألف هذا المجلس من ثمانين نائبا يمثلون مختلف المحافظات في المملكة وتمثلت فيه عدة فئات سياسية وحزبية وعقائدية كما صدرت الإرادة الملكية بتعيين أعضاء مجلس الأعيان البالغ عددهم أربعين عضواً [٢] .

حل مجلس النواب الحادي عشر في ٤ / ٨ /١٩٩٣ ، وجرت الانتخابات في ١٩٩٣/١١/٨ وفقا لقانون الانتخاب المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ وتعديله الذي صدر في ١٧ / ٨ / ١٩٩٣ ، والذي نـــص على أن يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد ، بدلا من القانون السابق رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ ، الذي كان يتيح للناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين مساوياً لعدد النواب المخصصين لدائرته وقد جرت العملية الانتخابية في الموعد المحدد بكل نزاهة وحيادية ودون تدخل من الحكومة لأي جهة كانـــت وقـــد جرت انتخابات هذا المجلس في ظل مشاركة العمل الحزبي الذي أرسى أركانه الدستور وقـــانون الأحـــزاب رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الثاني عشـــر فـــي ١/٩/ ١٩٩٧ ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الثالـــث عشـــر في ٤/ ١٩٩٧/١١ ، وفقا لقانون الانتخاب المؤقت رقم (٢٤) الذي صدر في ١٥/٥/ ١٩٩٧ ، والذي تم بموجبه إجراء تعديل على الجدول الملحق بالقانون الأصلي والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابـــية ، كمـــا تضـــمن تعديلاً على المادة (٣٩) فأناط صلاحية تمديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة

---

(١) مصالحة ، دراسات في البرلمانية الأردنية ، مرجع سابق ، ص١٠٧-١٠٨ .

(٢) للمزيد حول انتخابات هذا المجلس ونتائجها ، أنظر: الدعجة ، هايل ، (١٩٩٦) . **مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق (تجربة المجلس الحادي عشر)** ، عمان : المطابع العسكرية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المركزية إضافة إلى تعديل المادة (٤٦) والتي تتعلق بتصويت الأمي . وصدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الثالث عشر في ١٦ حزيران ٢٠٠١[١] .

وبعد غياب للحياة النيابية للأكثر من عامين جاءت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣ (الحالي) لتكتسب أهمية خاصة حيث أنها جاءت في ظل مناخات سياسية محلية وعربية وإقليمية استثنائية ، وهذه أول انتخابات نيابية تجرى في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ، وقد بلغت نسبة الاقتراع ٥٨,٩% وهي نسبة اقتراع لا بأس بها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي سبقتها ورافقتها وأحاطت بها[٢] .

ومن خلال استعراض مراحل تطور العمل السياسي منذ نشأة الإمارة نلاحظ توفر الرغبة عند معظم الحكومات التي تعاقبت على إدارة شؤون الإمارة بإحداث تغيرات في الحياة السياسية الأردنية باتجاه زيادة المشاركة الشعبية في الحكم ، إلا أن هذه الرغبة لم تتجسد على ارض الواقع خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٤٦ لظروف الانتداب البريطاني الذي شكل عائقاً أمام ممارسة الشعب لحقوقه السياسية وانحصرت هذه المشاركة في نطاق محدود جداً وبما يتلاءم مع أهداف السياسية البريطانية .

وشكل صدور دستور عام ١٩٥٢ نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية حيث أصبح الإطار العام الذي ينظم عمل سلطات الدولة الثلاث والمرجع الأساسي للشعب الأردني ومؤسسات الدولة ، وجاءت انتخابات عام ١٩٥٦ لتعكس هذا التطور في الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية ، إلا أن هذه التجربة ما لبثت أن اصطدمت بالأفكار المتطرفة لبعض الأحزاب والتي حاولت استغلال مناخ الحرية السائد آنذاك لتحقيق أهداف مرتبطة بدول خارجية ، فجاء قرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن عام ١٩٥٧ ليقضي على التجربة الديمقراطية ويعيدها إلى نقطة الصفر .

عانى الأردن من غياب الحياة الديمقراطية حتى عام ١٩٨٩ ، عندما أعلن استئناف الحياة البرلمانية ، حيث تبنى سلسلة من الإصلاحات السياسية والأمنية لضمان ديمومة التجربة الديمقراطية وتلافي أخطاء التجربة السابقة ، وفي مقدمة هذه الإصلاحات كانت عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي

---

(١) مجلس النواب الأردني، **تاريخ مجلس النواب: تاريخ الحياة النيابية الأردنية** ، موقع المجلس على شبكة الإنترنت: http://www.jordan-parliament.org/date/ch3.htm

(٢) الزعبي ، فتحية أحمد ، (٢٠٠٤) . **الانتخابات آلية الديمقراطية** ، عمان : مركز الدراسات البرلمانية ، ص٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بصـــدور قـــانون الأحـــزاب والتعددية السياسية وتم أيضاً وضع الميثاق الوطني والتأكيد على حرية الصـــحافة ، والالتزام بالتعددية وحقوق الإنسان تمهيداً لبناء الدولة الحديثة وبناء المجتمع المدني على أسس من الحداثة والاستقرار السياسي .

رغم أن المملكة قد شهدت منذ عام ١٩٨٩ أربعة انتخابات برلمانية ، إلا أن التجربة البرلمانية لا زالـــت فـــي مـــرحلة تجريبـــية حيث لا زالت تعاني من أوجه قصور سواء من جانب الحكومة أو الأحـــزاب ومؤسســـات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية المختلفة ، ومن هنا تأتي أهمية بناء نموذج شـــامل للتنمـــية السياسية لينظم عملية تطور الحياة الديمقراطية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من التحول والانفتاح السياسي الذي تشهده البلاد .

وســـيحاول المبحث الثاني من هذا الفصل توضيح أثر التطور في العمل البرلمان الأردني في عملـــية التنمـــية السياســـية ومدى الفعالية التي أظهرتها البرلمانات الأردنية المتعاقبة في ترسيخ أسس التنمية السياسية والمعوقات التي واجهت جهودها في هذا المجال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

أثر التطور في العمل البرلماني على التنمية السياسية في الأردن

مـــن الأمـــور المؤكدة في حياة الشعوب والأمم أن التطور الطبيعي التدريجي هو طريق التقدم بخطى ثابتة واثقة، وفي هذا السياق فان المؤسسة التشريعية التي تمتلك سلطة الرقابة وسن القوانين هي مؤسســـة قـــادرة على إحداث التغيير حيث المجلس النيابي الذي يمثل إرادة الناس هو الركيزة الأولى للديمقراطـــية وبالتالـــي هـــو نقطة الانطلاق لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع . فإضافة إلى دوره الرقابـــي والتشريعي تأتي وظيفة البرلمان في التأثير في الرأي العام والوساطة بين المواطنين وأجهزة السلطة التنفيذية لتشكل اوجه مساهمة البرلمان في تنمية المجتمعات سياسياً .

فقـــد ارتبطـــت مسيرة التطور السياسي ونمو الاتجاهات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم بـــدور البرلمان، حيث كان نقطة الانطلاق لأفكار الحرية والمساواة والمشاركة الشعبية في الحكم. كما أن البرلمان كان منبع الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية. كذلـــك، فـــإن البرلمانات تساهم في تشكيل الرأي العام، وبلورة الاتجاهات السياسية العامة حول النظام السياســـي، وأداء أجهزة الدولة. فباعتبارها هياكل نيابية، فإن البرلمانات لديها الفرصة في التأثير على مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية المتباينة داخل الدولة، والتأثير بالتالي في الرأي العام ككل [١].

مجلـــس الـــنواب هو الجهة والسلطة الأقدر على خلق المناخ الملائم للتنمية السياسية وتفعيلها وتأطـــير العمل السياسي في قوى تحتكم للمؤسسية والمهنية والمنهجية في عملها وان تقدم على إحداث فعـــل سياســـي وطني قوي ، فالتنمية السياسية تتطلب – كما ذكرنا سابقاً – وضع التشريعات الناظمة للحـــراك السياسي والتي تعمل على فتح إطار النخبة السياسية أمام الكفاءات عبر بوابات تكافؤ الفرص وقـــاعدة المساواة وضمان تجديد هذه النخبة بحيث يتسم بناؤها بالمرونة ، وأن تتطور معايير الاعتماد لعضويتها بحيث ترتكز على معيار الإنجاز والكفاءة .

---

(١) الصاوي ، البرلمان ، مرجع سابق .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN1.HTM

وأيضاً: الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى على الصاوي أن فعالية البرلمان تشير إلى دوره في الحياة السياسية عموماً والديمقراطية تحديداً ، فهو مؤسسة الهدف منها ضبط الصراع الاجتماعي وتمثيل المصالح الاجتماعية في سياسات عامة ، وفي سبيل أداء هذه الوظيفة ، يقوم البرلمان بمهام تشريعية ليعبر من خلالها عن تلك المصالح وأخرى رقابية على السلطة التنفيذية لكي يضمن عدم إساءة استخدامها للسلطة. وقياس فعالية البرلمان في هذه المجالات يجب أن يكون نسبياً من ناحية وقابلاً للتطبيق من ناحية أخرى ، فليست هناك صورة مجردة أو نموذج مثالي Ideal Type للبرلمان الأكثر تمثيلاً للمجتمع ، بل أن مسألة التمثيل ذاتها غير محددة بدقة ، فقد تنصرف إلى البُنى الاجتماعية أو إلى الآراء والبرامج السياسية للقوى السياسية أو حتى إلى المصالح التي تجسدها القوى والتنظيمات الاجتماعية [١].

وبعبارة أخرى فإن المقياس يشير عموماً إلى حالة الموضوع أو الظاهرة محل القياس ، ويضعها على الدرجة المناسبة لها في منظومة القياس ، فيكشف عن مدى الصحة والاعتلال فيها ، ويشير إلى مدى التغير الذي يطرأ عليها . فالمقصود بقياس الفعالية في الحياة السياسية هو معرفة درجة ديمقراطية الجسد السياسي ، باعتبار الديمقراطية (بما تعنيه من حريات أساسية وآليات لبناء السلطة وإدارة شؤون المجتمع) هي المنظومة القيمية التي ينطلق منها المقياس والتي تحدد درجاته ، وعلى هذا النحو يمكن الحديث عن مقياس لتقييم فعالية البرلمان في النظام السياسي والمجتمع [٢].

ومن هنا يؤكد البعض أن المؤسسة البرلمانية من أبرز المؤسسات التي يمكن أن تساهم في تحقيق متطلبات التنمية السياسية ، التي يعتبر دورها بإجماع جمهرة الكتاب في مجال التنمية السياسية أساسي ومتميز داخل النظام السياسي ، فالمؤسسة البرلمانية نشأت ونمت وتطورت في أوروبا بفعل مجموعة الإصلاحات السياسية التي شهدتها الأنظمة السياسية الأوروبية منذ القرن السابع عشر ، ثم ما لبثت أن بدأ تطور المؤسسة البرلمانية ودورها في الأنظمة السياسية بتعاظم داخل الأنظمة السياسية مع تطور حيثيات التنمية السياسية من حيث ضعف سلطة الحكام المطلقة في أوروبا وتعاظم المبدأ الذي يقتضي بأن السيادة للشعب وأن الأمة هي مصدر السلطات وتعاظم فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد والتي سبقت وجود الدولة ثم ظهور مبدأ الفصل بين السلطات ، وظهور طبقات جديدة أصبحت تطالب لنفسها

---

(١) الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص٨٣.

(٢) الصاوي، علي ، (٢٠٠٣) . **قياس فعالية البرلمان** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحق المشاركة في الحياة السياسية ، مما أدى إلى تطور دور المؤسسة البرلمانية مع إقرار حق الاقتراع العـــام فـــي كل من بريطانيا وفرنسا ، والذي أدى إلى انضمام مجموعات اجتماعية جديدة تطالب بحق المشـــاركة فـــي الحـــياة السياسية من خلال عملية الانتخابات ، حتى أصبحت المؤسسة البرلمانية هي المؤسســـة الرئيســـية في الأنظمة السياسية الغربية ، وأصبحت من خلال تشريعاتها آلية تحقيق التنمية السياسية في هذه الدول [١] .

ويشـــير الـــبعض أنـــه يجب إلا يغيب عن أذهاننا عندما نتحدث عن دور البرلمان في التنمية السياسية أن هذا الدور هو دور مكمل لأدوار الكثير من الأطراف سواء الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني أو غيرها . ولكي يؤدي مجلس النواب دوره التشريعي وبما يخدم التنمية السياسية فإن التشريع يجـــب أن يـــنمو فـــي جو من المناقشات الواسعة داخل المجلس وعلى صعيد الرأي العام والمؤسسات الرسمية دون أن تمر القوانين بسرعة من غير مناقشة جادة ووافية ، وأن يكون إقرار القوانين استجابة لطموحـــات شـــرائح الشعب وليس إرادة الأجهزة المختلفة وبما يتعارض وهذه الطموحات ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تكريس فصل السلطات واستقلاليتها وتكاملها في عملية التشريع [٢] .

وعلـــى هـــذا الأساس يمكن القول أن المؤسسة البرلمانية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مجال تحقيق التنمية السياسية في الدول النامية ومنها الأردن بالطبع ، وذلك من خلال العديد من الأدوار التي يمكـــن أن تقوم بها سواء على صعيد المجتمع بشكل عام أم على صعيد النظام السياسي ، فهناك العديد مـــن المهـــام والواجـــبات التـــي يمكن أن تقوم بها المؤسسة البرلمانية لتحقيق التنمية السياسية يمكن تلخيصها في النقط التالية[٣]:

١- تقـــوم المؤسســـة البرلمانية بإرساء وتهيئة الأرض القانونية والشرعية لمجموعة من الإصلاحيات السياســـية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال الدور الرئيســـي للمؤسسة البرلمانية وهو الدور التشريعي ،ـ حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية من خلال

---

(١) زريقات ، فايز ، (٢٠٠٤) . المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية ، في : محمد القطاطشة ومصطفى العدوان (تحرير) ، **التنمية السياسية في الأردن** ، عمان : منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، ص٤٤ .

(٢) بركات ، لؤي ، (د.ت) . **دور البرلمان في التنمية السياسية** ، مركز الدراسات والأبحاث ، مجلس الأمة ، ص٢ .

(٣) زريقات ، المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٤٤-٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سـن مجموعـة الحزم القانونية التي تؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على المساواة القانونية والسياسية بين جميع فئات المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم وفروقاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية بالإضافة إلى تشريعات تفرض احترام حرية الرأي والتعبير وحـرية الـتجمع والتنظـيم السياسـي والثقافي والحزبي ، كما يمكن لها في هذا المجال أن تضع التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان وتعمق احترامها في النظام السياسي من قبل الهيئات الحكومية كل هذه المعطيات تعتبر من أبرز المقومات السياسية لتحقيق التنمية السياسية في المجتمعات النامية.

٢- كما تستطيع المؤسسة البرلمانية تهيئة فرص المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية بشكل واسـع ، وذلك من خلال الانتخابات الدورية للمؤسسة التشريعية ، فالانتخابات هي آلية الديمقراطية فـي المجـتمعات الإنسانية ، كما أنها تعتبر إحدى المقومات الأساسية بل المتطلب الأساسي للتنمية السياسـية في دول العالم الثالث ، فمشاركة المواطنين في انتخابات المجالس التشريعية على صعيد الدولـة لاختيار بين مرشحين من مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقـيق الانسجام الاجتماعي من خلال التوافق على برامج وأهداف مشتركة بين قطاعات المجتمع المخـتلفة كمـا يحقـق الانـتماء الوطني للأفراد ويزيد من شعورهم بالمشاركة الحقيقية من خلال اعـتقادهم بـأنهم قادرين على التأثير في النسق السياسي للحكومة من خلال الدور الذي يضطلع به النواب في النظام السياسي .

٣- وتقـوم المؤسسـة البرلمانية بتوسيع المشاركة الشعبية في السياق السياسي العام من خلال تمثيلها لمختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، وذلك يعتبر أحد متطلبات لتحقيق الوئام والتوافق بين مختلف فئات المواطنين ضمن مفهوم الدولة القومية الواحدة .

كمـا تسـتطيع المؤسسـة البرلمانية توسيع مظلة التآلف الاجتماعي من خلال تمثيلها للأقليات الدينية والعرقية واللغوية والسماح لها بالمشاركة في النسق السياسي العام من خلال إفساح المجال لهذه الأقلـيات في ترشيح من يمثلها في المؤسسة البرلمانية من خلال حق الاقتراع العام الذي أصبح يطبق فـي معظـم الدول النامية ، هذا الدور الذي تقوم به المؤسسة البرلمانية يساهم إلى حد كبير في تعميق مفهـوم التنمية السياسية من خلال تأكيد مفاهيم المساواة والإخاء بين المواطنين وتحقيق التوزيع العادل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للـــثروة ويؤكد على الوحدة الوطنية في المجتمع ويؤكد رغبة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة في العـــيش المشترك وبناء مجتمع واحد وأهداف وغايات مشتركة يقبل بها الجميع وتعمل على تحقيقها مع الحفاظ على التنوع الاجتماعي .

٤- ويمكـــن للمؤسسة البرلمانية كذلك أن تهيئ الواقع السياسي للتنمية السياسية من خلال العمل على تنظـــيم المعارضـــة السياسية وتطوير دورها في حركة النظام السياسي ويكون ذلك أولاً من خلال الســـماح للمعارضة السياسية بترشيح ممثلين لها لانتخابات المؤسسة التشريعية بموجب الأخذ بحق الاقتراع العام وعدم استثناء أي جماعة سياسية من حق ترشيح ممثلين لها للانتخابات النيابية ، وهذا بالتالـــي يـــؤدي إلى تطوير العلاقة بين المعارضة والسياسية ومؤسسات الحكم ضمن أطر شرعية ويفتح مجالاً للحوار السياسي داخل النظام السياسي ، مما يجنب المجتمع أي صراع سياسي محتمل يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

٥- ويمكن للمؤسسة البرلمانية أيضاً أن تلعب دوراً مهماً في عملية تهيئة الواقع الاقتصادي وتطويره والـــذي يعتـــبر أهـــم المتطلبات الرئيسة للتنمية السياسية من خلال الاقتراحات التي يقدمها النواب للحكومـــة لتنفيذ المشاريع الاجتماعي والاقتصادية والخدماتية والتي تكون قابلة للتحقيق والتنفيذ من قبل الحكومة كما يستطيع النواب من خلال الاتصال بدوائرهم الانتخابية والإطلاع على احتياجاتها ونقلها إلى الحكومة من أجل تطوير المستوى الاقتصادية لمناطقهم الانتخابية .

٦- ويمكن أن تلعب المؤسسة البرلمانية دوراً مميزاً في تفعيل دور مؤسسات المجتمع من أجل وضع التشـــريعات التي تكرس وتعمق استقلالية هذه المؤسسات وتطوير دورها من خلال تطوير التعاون بين المؤسسة البرلمانية ووحدة المؤسسات .

٧- إن تحقـــيق هـــذه الآليات من قبل المؤسسة البرلمانية سوف يساهم في تعميق دورها وتأكيده في تحقـــيق التنمـــية السياســـية ، وهذا بالتالي سوف ينعكس على دور المؤسسة البرلمانية ليس قط في المجـــتمع وإنما سوف يؤدي إلى تطوير قدرة النظام السياسي للقيام بمهامه الرئيسة ، حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية أن تساهم في ترشيد السلطة السياسية وتنظيمها من خلال اعتماد سيادة القانوني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كقـاعدة ونظام لجميع العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل النظام السياسي مما يعمل علـى تحقـيق الاستقرار السياسي للدولة والذي يعتبر من المقومات الرئيسة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي المقدمة الرئيسة للتنمية السياسية .

كمـا يمكن للمؤسسة البرلمانية أن تساهم في تدعيم سلطة الحكومة المركزية من خلال دورها في تعمـيق المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية في كافة مناطقهم من خلال عملية الانتخابات التشريعية مما يسهل عملية السلطة المركزية في كافة الأقاليم الدولية ، وكذلك توزيع المنافع الاقتصادية بين الأفراد والجماعات المشكلة لمجتمعها [١] .

وتـنص المادة (٢٥) من الدستور الأردني أنه : "تُناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب " ومن أهم وظائف السلطة التشريعية في الأردن[٢]:

١- تمثيل المواطنين وخدمة مصالحهم.

٢- التشـريع: حيـث يحق لأعضاء المجلس اقتراح وتعديل ورفض القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية وتنظم المواد (٩١-٩٥) من الدستور هذه العملية.

٣- فرض الضرائب والرسوم :-

حيـث نصـت المـادة (١١١) من الدستور الأردني على أنه "لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون".

٤- إقرار الموازنة العامة.

٥- الرقابة السياسية وتهدف إلى الرقابة على الأداء الحكومي نيابة عن المواطنين أو ما يسمى بـ (المسائلة).

---

(١) المرجع السابق ، ص٤٤-٤٧.

(٢)العدوان ، مصطفى عبد الكريم ،(٢٠٠١) . **حقوق الإنسان : دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة** ، (ط ١)، عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، ص ص ١٢٠-١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظامـــاً برلمانياً تمارس القيادة فيه دوراً موسعاً ويكون عندما يأتي رئيس الحكومة والحكومة وأعضاء الـــبرلمان عبر مؤسسة اجتماعية أساسية هي الأحزاب السياسية، بمعنى أن برلمانية الحكومة تستدعي بالضـــرورة وجود أحزاب قوية، وتشارك في العملية السياسية وتدخل البرلمان، في هذه الحالة الإرادة العامـــة للمجـــتمع تكـــون هـــي الحكم في إدارة الدولة لأنها اختارت النواب ومن ثم تختار الحكومة، والحكومة في هذه الحالة تكون عبارة عن لجنة من لجان مجلس النواب والتوافق متكامل، وأيضاً النظام هـــذا لا يقل عن الديمقراطية وهوا لنظام الذي يأخذ بالفعل المطلق بين السلطات. ولكن في ظل تراجع الديمقراطية وتراجع الحراك السياسي ومحدودية أثر التشكيلات السياسية المختلفة سواء كانت أحزابا أو غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، سيكون من الصعب أن يدخل النواب إلى الحكومة وخصوصاً أنه قـــد تكـــرس نوع من التقاليد أو الملاحظات، أن هناك خيارات غير موضوعية يتم العمل بها من أجل ايصـــال الـــنواب إلـــى الـــبرلمان، عدا الخيارات غير الموضوعية التي يصل بها الوزراء إلى مجلس الـــوزراء، إضـــافة إلـــى أن هناك وسائل سلمية تستعمل للانتخابات مردودها ليس إيجابياً على التنمية السياسية بشكل عام [١] .

ولاســـتجلاء واقـــع دور البرلمان الأردني في عملية التنمية السياسية ، قام الباحث بوضع عدة أســـئلة حـــاول من خلالها وضع أسس لتقييم دور البرلمان في التنمية السياسية وحاول الباحث إجراء مقـــابلات شخصية مع العديد من النواب ومن مختلف الاتجاهات السياسية ، إضافة لبعض المختصين بالشـــؤون البرلمانـــية ، إلا أن الاســـتجابة كانت محدودة جداً من قبل السادة النواب نظراً لانشغالاتهم الكبيرة حسب ما أخبرونا !!!

وتفضل كل من النائبين السيد محمد أو هديب والسيد علي سعيدات بالاستجابة لتساؤلاتنا ، حيث شـــدد النائب محمد أبو هديب على أهمية وجود البرلمان المنتخب كركيزة من ركائز التنمية السياسية ، كما أقر النائب بالصعوبات التي تواجه البرلمان بسبب هيمنة الحكومة على المجلس والسلطات الأخرى بـــالدول عموماً، وعزا النائب أبو هديب ضعف مجلس النواب وخضوعه للهيمنة الحكومية بسبب عدم

---

(١) مداخلة الدكتور عبد الله نقرش في ندوة "الدستور" بعنوان مشاركة النواب في الحكومات.. الإيجابيات والسلبيات ، صحيفة الدستور ، العدد ١٤٧٧٧ ، الخميس ٢٨ تموز ٢٠٠٥م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجود أحزاب قوي داخل البرلمان ، حيث كان اقتراحه أن يتم إجراء انتخابات نيابية على أساس القوائم والتمثيل الواسع وليس الدوائر الضيقة والعشائرية [١] .

أما بالنسبة لمستقبل الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس النواب الأردني في عملية التنمية السياسية ، فقد رأى النائب محمد أبو هديب أن الديمقراطية الأردنية كأي ديمقراطية ناشئة لا زالت في مراحل البناء التي تواجهها العديد من المعوقات عادة ، إلا أن هذه الديمقراطية ستتقدم وتسير على الطريق الصحيح قريباً ، وما حدث داخل البرلمان عند التصويت على الثقة لحكومة السيد عدنان بدران هو أكبر دليل على محاولة البرلمان لعب دور في تحديد الخطوط الرئيسية للسياسة العامة للدولة ومحاولة تفعيل التنمية السياسية [٢].

أما النائب علي سعيدات فيؤكد أن التنمية السياسية هي مرحلة تسبق العمل السياسي وليس لها علاقة بوجود الأحزاب أو عدمها ، لأن وجود الأحزاب مرتبط بالممارسة التنظيمية السياسية وتنميتها وليس بالتنمية السياسية للمجتمع والتي تقوم على تهيئة الأجيال وتنشئتهم تنشئة سياسية سليمة ، حيث يقترح النائب سعيدات أن توكل مهم التنمية السياسية للمجلس الأعلى للشباب والجامعات ، كما يرى أن هذه التنمية يجب أن تبدأ من البيت والأسرة ، وبذلك فإن دور البرلمان قد يكون دوراً مساندا لهذه المؤسسات في بناء التنمية السياسية ، بشرط أن يعمل على بناء الثقة المفتقدة بين هذه المؤسسات وبين البرلمان [٣].

كما يرى أن تطور العمل البرلماني الأردني ووصوله لمرحلة التأثير الفعلي في عملية التنمية السياسية يحتاج إلى تخلص بعض أعضاء مجلس النواب الأردني من النظرة المصلحية والشخصية وأن يقوموا بدورهم الحقيقي كممثلين للشعب وهو الدور الذي يضمن لهم مراقبة الحكومة بكل تصرفاتها ومحاسبتها عند تقصيرها في ظل السلطة الحصانة التي منحها لهم الدستور ، والتي لو تم استخدامها

---

(١) مقابلة شخصية مع النائب محمد أبو هديب ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.

(٢) مقابلة شخصية مع النائب محمد أبو هديب ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.

(٣) مقابلة شخصية مع النائب علي سعيدات ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشـــكل صـــحيح لما ظلت التنمية السياسية من سنوات مجرد شعار فقط دون تطبيق فعلي على أرض الواقع السياسي الأردني [١].

ويركـــز الباحث سلمان النقرش – باحث في شؤون البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني– على ضـــعف الـــبرلمان وهيمنة الحكومة عليه كأحد أهم معوقات عملية التنمية السياسية في الأردن ، وذلك بسبب ما منحه الدستور من صلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى في الدولة ، ومن هـــنا فـــإن مســـاهمة البرلمان في التنمية السياسية كانت قليلة جداً ، حيث افتقد البرلمان الأردني منذ اســـتئناف الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩ للفعالية التي تملكها بالعادة المجالس النيابية الديمقراطية عبر العالم ، فكان المجلس مجرد مكمل للسلطات الثلاث في الدولة دون فعالية تذكر ، إضافة إلى أن غياب الـــبرلمان مـــع بداية القرن الحالي أعاق أي جهود لبناء التنمية السياسية في الأردن ، واثر على عملية الإصـــلاح السياســـي وســـلب مجلس النواب دوره في المبادرة في التشريع وسن القوانين وضيق على المجلس الرابع عشر (الحالي) الذي تلى تلك الفترة [٢].

ويضع الباحث سلمان النقرش بعض المقترحات التي من شأنها الارتقاء بدور البرلمان الأردني في عملية التنمية السياسية مثل[٣]:

١) يجـــب أن تقـــوم الحـــياة البرلمانية على أساس قانون انتخاب عصري لتشريع الإصلاح وهذا القانون يجب أن يكون عن طريق القائمة النسبية .
٢) لا بد أن يرفق قانون الانتخاب الجديد قانون يخص الأحزاب ويعمل على تكوين أحزاب كبرى ويقدم مغريات لوحدة الأحزاب الصغيرة .
٣) استحداث نظام داخلي جديد يأخذ بعين الاعتبار أدوار الكتل البرلمانية .

---

(١) مقابلة شخصية مع النائب علي سعيدات ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.
(٢) مقابلة شخصية مع الباحث سلمان النقرش ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.
(٣) مقابلة شخصية مع الباحث سلمان النقرش ، الاثنين ، ٢٦ أيلول ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) استقطاب كفاءات في مختلف المجالات في داخل المجلس تعمل على الدور المساند لعمل النائب وإعداد التقارير والأبحاث .

و يمكــن القــول أن تجربتنا لغاية الآن مع مجالس النواب محبطة، وليس هناك دلائل حقيقية توضــح قــدرة المجلــس على ان يكون ركيزة من ركائز للتنمية، فالتجارب السابقة تمثلت في صرف الحكومــات وقتاً كبيراً في اجتماعات البرلمان والاستماع الى والرد على المواضيع التي يراها أعضاء مجلس الأمة كأفراد مهمة ومركزية من غير أجندة أو برامج منظمة، كذلك كانت الحكومة مجبرة على ان تــتعامل مــع كثير من هذه المواضيع الخاصة خلف أبواب مغلقة من غير مردود وطني يذكر، مما أدى الى تشتيت الاجندة الوطنية في كثير من الأحيان.

ويؤكد ذلك رأي البعض بأن المشكلة تتعدى النواب كأشخاص أيضاً ، فهي في القانون والآليات وممارسة الحكومات وبالتالي فالمجلس بطبيعة الحال يتصرف في هذا الفضاء وضمن محدداته. وأنه إذا أرادت الحكومــة، كل حكومة، ان تعمل وتنتج، وإذا أرادت الاستفادة من تحركات قرارات جلالة الملك فــان علــيها ان لا تهــدر الوقــت الثمين في مغازلة أو مناوشة البرلمان وأعضائه، فهم مع الاحترام لأشخاصهم ليسوا مستقبل هذا الوطن وليسوا ركيزة التنمية فيه، فتلك هي مسؤولية الحكومة [١] .

المعوقات التي تحد من فاعلية البرلمان الأردني في عملية التنمية السياسية:

يعزى ضعف مجلس النواب الأردني وعجزه في تحقيق أهدافه والقيام بوظائفه المتوقعة منه بما في ذلك تنمية الحياة السياسية إلى العديد من المعوقات والأسباب ، أهمها [٢]:

١- المعوقات السياسية والقانونية :

بالــرغم ممــا ورد مــن صلاحيات دستورية واسعة لمجلس النواب الأردني ، إلا أن السلطة التنفيذية بما تتمتع به من سلطة مادية ، وسلطة تشريعية (وخاصة إصدار القوانين المؤقتة) ، وصلاحية حــل البرلمان ، وتأجيل الانتخابات ، نجحت في إضفاء هيمنتها على البرلمان ، ورسخت لدى النواب الانطــباع بأنهــا هــي صاحبة القرار النهائي ، وأنها وحدها قادرة على توفير الإمكانيات السلطوية ،

(١) عبد اللطيف العواملة ، مجلس النواب ، جريدة الدستور ، العدد ١٤٦٣٤ ، ٢٧ آذار ٢٠٠٥ ص٢٥.

(٢) العزام ، دور البرلمانات في التنمية السياسية: الحالة الأردنية ، مرجع سابق ، ص٣١-٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمادية ، والمعنوية ، وتحقيق المكاسب ، والامتيازات لمن يتعاون معها منهم ، ويتجاوب مع توجهاتها ويدعم سياساتها ، وساعد في تعزيز هذه الهيمنة القيود الإدارية التي تفرضها الحكومة على الانتخابات النيابية من خلال حقها بالإشراف عليها دون الهيئة القضائية ، وبما يخص إدارة الانتخابات النيابية ونزاهتها.

وكما ساعدها ذلك أيضاً قانون الانتخابات المؤقت ، ونظام الدوائر الانتخابية التي كرست الفردية ، وساهمت في الحيلولة دون وصول القوى السياسية صاحبة البرامج الحزبية إلى عضوية البرلمان ، ومهمشة بذلك دور الأحزاب التي عندما تكون ناجحة وناضجة تسهم في تجسير الهوة بين البرلمان والسلطة التنفيذية والناخبين ، وفي تعزيز المؤسسية في البناء الداخلي للبرلمان بما يرفع من سوية أدائه وقيامه بوظائفه على أكمل وجه .

وفي المقابل فقد عززت دور العشائرية والجهوية والفئوية وفرص وصول مرشحيها إلى البرلمان ، مما جعل ولاء النائب إلى هذه المؤسسات التقليدية على حساب مصلحة الوطن ، وبالتالي دفعها إلى التجاوب مع توجيهات الحكومة ودعم سياساتها ، ولو كان هذا على حساب الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وذلك بهدف الحصول على مكاسب شخصية له ولأبناء دائرته الانتخابية ، وأصبحت وظيفته وكأنها وساطة المصالح بين ناخبيه والحكومة وذات أولوية تتقدم على وظيفتي التشريع والرقابة لديه ، ليس هذا فحسب ، بل أنه لم يأبه بعد وصوله إلى البرلمان بالشعارات التي طرحها والوعود التي قطعها على نفسه في حملته الانتخابية ، وشكل هذا خطر على عمليات المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي ، إذا ولد لدى المواطنين الشعور بالإحباط والاغتراب السياسي ، وعزز من قناعاتهم بعدم جدوى مجلس النواب ، و استيائهم من أدائه وفقدان الثقة بأعضائه .

وفوق ذلك كله ، فإن ضعف الرقابة الدستورية على القوانين ، وخاصة في غياب محكمة دستورية قد ساهم في ضعف دور البرلمان في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية ، إذا منح الدستور صلاحية تفسيره إلى المجلس الأعلى الذي يحتوي في عضويته على رئيس مجلس الأعيان وثلاثة أعيان آخرين من بين أعضائه التسعة والمعينين من قبل السلطة التنفيذية ولم يمنحها لهيئة قضائية مستقلة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- المعوقات المؤسسية :

يواجـــه البرلمان الأردني عدداً من المعوقات المؤسسية التي تحد من قدرته في أن يلعب دوراً هاماً وبارزاً في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في المجتمع الأردني، وكما في المجتمعات العربـــية الأخرى ، فقد كرست الثقافة السياسية بإرثها التقليدي العشائرية التي تتمتع بقوة سياسية كبيرة من الدفع بأعداد كبيرة من أبنائها إلى قبة البرلمان ن وذلك بفضل قانون الصوت الواحد ونظام الدوائر الانتخابـــية التـــي قامت الحكومة بإصدارها ، وكرست كذلك سلوك الخنوع ، والخوف من الحكومة ، والامتـــثال لأوامـــرها ، والخوف من الانخراط في النشاطات السياسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنـــي ، كمـــا عززت النموذج الأبوي الذي كرس سلوكاً اجتماعياً يجعل الفرد أسيراً لسلطة الأدوار الاجتماعـــية كـــدور الأب ، وشيخ العشيرة ، ويجعله يتعصب لرباطة الدم والقرابة على حساب الولاء السياســـي والمؤسســـي، ويدفع بالفرد أحياناً إلى تطويع القوانين والأنظمة بما يتلاءم ومنطق المنظومة الإرثـــية ، والثقافات السياسية التقليدية مؤدياً به إلى المحاباة في تطبيق القوانين ، وممارسة الواسطة ، وهذا أضعف الدور السياسي للبرلمان ولمؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية التي تعتبر ركـــناً أساســـياً للعمل البرلماني ، وجعلها تساير المؤسسات الإرثية كالعشيرة، والتي هي ليست مغرمة بعملـــيات الـــتحول الديمقراطـــي والتنمـــية السياسية ، وقد أدت هذه الممارسات إلى ظاهرة الاغتراب السياسي ، والشعور بالعزلة لدى شرائح عدة من المواطنين الذين تشكلت لديهم القناعة بأن الأمور في المجتمع لا تسير بدون واسطة أو رابطة قرابة أو تبعية .

ومـــن المؤســـف أن هذه الثقافة السياسية التقليدية تعززها ممارسات النخبة السياسية وحكومتها المتعاقبة ، وذلك من خلال هيمنتها على مؤسسات التنشئة المختلفة، وخاصة وسائل الإعلام واحتكارها، حيـــث تملـــك الحكومة الأردنية مباشرة أو من خلال مؤسساتها العامة كالضمان الاجتماعي ومؤسسة الإذاعـــة والـــتلفزيون ، ووكالـــة الأبناء الأردنية (بترا)، وتملك (٦٢%) من الأسهم في جريدة الرأي، و(٣٢%) مـــن الأســـهم في جريدة الدستور، وبهذه الهيمنة توجه الحكومة الرأي العام ، وتسيطر على ثقافته مضعفة بذلك الآراء الأخرى المعارضة ، ومغلقة الطريق أمام النقد الموضوعي لقراراتها .

وإذا ما أريد للبرلمان الأردني أن يكون فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي، والتنمية السياسية، فلا بد إذن من مواجهة هذه المحددات وتذليلها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

دور الأحزاب الأردنية في التنمية السياسية

تعتـــبر الأحـــزاب السياســـية رافعة أساسية للتجربة الديمقراطية ومكون أساسي فيها، وكلما تجـــذرت في بنية المجتمع كلما أصبحت التجربة الديمقراطية اكثر قوة ومناعة وهي كذلك قوة أساسية لبناء المجتمع المدني ، والتجربة الحزبية الأردنية ،على ثرائها وعراقتها ما زالت تجابه تحديات كثيرة مـــنها الشـــرذمة وعزوف المواطنين عن العمل الحزبي وغياب البرامج السياسية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتمسك بأيديولوجيات وشعارات ثبت فشلها في تجارب الشعوب الأخرى وضعف الحياة الديمقراطية الداخلية للأحزاب وتمحور بعضها حول شخصية الزعيم وارتباط بعض الأحزاب بالخارج مالـــيا وتنظيميا واختلال التوازن فيما بينها بسبب غياب أحزاب كبرى ونظرة الشك والريبة بالأحزاب وبعض مظاهر التضييق على الأحزاب [١].

ويرتـــبط الحـــزب بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من عدة نواح ولعدة أسباب أيضاً، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ، ومن ثم يعتبر متغيراً تابعاً لها ، وهو من ناحية أخرى يمـــثل أحد الآليات الأساسية والمؤثرة فيها ، وبالتالي يعد متغيراً مستقلاً عنها ، ومن هنا كان الارتباط والتأثـــير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمراً مؤكداً ولا شك فيه ، أياً كانت الزاوية التي ينظر إليها منها .

وسيحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية وتطبيق ذلك على حالة الأحزاب السياسية الأردنية ، إضافة لاستعراض تطور العمل الحزبي في الأردن ، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الأحزاب وعملية التنمية السياسية .

المبحث الثاني : تطور العمل الحزبي في الأردن .

المبحث الثالث : الأحزاب الأردنية وموقعها من عملية التنمية السياسية في الأردن .

---

(١) نص وثيقة الأردن أولاً ، وزارة الخارجية الأردنية ، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت :
http://www.mfa.gov.jo/ar/pages.php?menu_id=157

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

الأحزاب وعملية التنمية السياسية

التنمـــية السياســـية – كعملية اختيار – تنطلق من أيديولوجيات سياسية معينة ، وتبتغي تحقيق سلســـلة مـــن التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية السياسية ككل تقتضـــي بالضـــرورة وجـــود الحـــزب كمنظمة سياسية تُناط بها – منفردة أو متعاونة مع غيرها من المنظمات السياسية أو شبه السياسية– مهمة التبشير بهذه الأيديولوجيا، والقيام بعملية التعبئة الاجتماعية اللازمـــة لحشـــد الجماهـــير وراء الأهداف والتوجهات السياسية والسلوكية التي يتبناها الحزب وإقناع الجماهير بالتزام كل ذلك من أجل إحداث التغييرات المنشودة ، والتي تقتضيها الحياة في مجتمع حديث مـــتطور ، ومـــن هنا يعتبر الحزب متغيراً مستقلاً تطلبه عملية التنمية السياسية ، بوصفه أحد الوسائل التي يمكن للإنسان أن يعتمد عليها في تطوير حياته وتحديثها وباعتباره أيضاً حلقة وصل بين الصفوة الحاكمة والجماهير أو بين الشعب والحكومة [١].

وحيث أن التعبئة الاجتماعية هي العملية الدينامية الأولى في بناء التنمية السياسية ، وتتمخض عـــادة عن تغييرات جذرية عميقة في حاجات الجماهير ومتطلباتها ، فضلاً عن زيادة وعيها السياسي وعدد المهتمين بالأمور السياسية والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية والحياة السياسية بوجه عـــام ، فهـــي إذن تقتضـــي تطوير أو استحداث العديد من البنى الرسمية وغير الرسمية التي يمكنها الاســـتجابة للحاجـــات المتـــنوعة والمتغـــيرة للجماهير ، وتهيئة الفرصة أمامها كي تشارك في الحياة السياســـية بشـــكل إيجابي فعال ، ويأتي الحزب عادة في مقدمة المنظمات التي يمكنها الوفاء بكل هذه الأمور ، ومن هنا يعتبر الحزب متغيراً تابعاً لعملية التعبئة الاجتماعية ، أي مظهراً من مظاهر التطور السياسي المترتب على هذه العملية، ومستلزماً وظيفياً تقتضيه ضرورات التفاعل مع التغيرات السياسية الناجمة [٢].

---

(١) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص١٥١ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العملـية أيضـاً . وهـو يباشر هذه المهمة إما عبر مستوياتها التنظيمية المختلفة ، أو داخل تنظيماتها المساعدة – كمنظمات الشباب والطلائع وغيرها – أو عن طريق دورات التثقيف السياسي التي يعقدها بين وقت وآخر ، أو بواسطة معاهد التدريب السياسي أو مدارس الكادر التي ينشئها لهذا الغرض ، أو من خلال صحفه ومطبوعاته والنشرات التي يُضمنها تحليلاتها وتعميقاته السياسية ... الخ [١].

ولا يقتصـر دور الحـزب فـي عملـية التنشـئة السياسية على التعريف بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية فقط ، ولا يقتصر أيضاً على شرح برنامجه السياسي وتفسير أسـاليب عملـه التنظيمي ، أو تلقين أعضائه الأيدلوجيا السياسية التي يلتزمها في تحركاته وفي تحليل وتقيـيم حـركة العمـل السياسـي الداخلي والخارجية وحدها ، بل إن هذا الدور يمتد إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسي الواقعية – المحلية والدولية – أيضاً ، ولذلك تحتل الدراسات النظرية والميدانـية لهـذه المشـكلات مكانـة خاصة ومميزة في برامج التنشئة السياسية التي ينظمها الحزب لأعضائه ، كما تتعدد الغايات والأهداف الكامنة وراء دراسة هذه المشكلات أيضاً ، فهي لا تقتصر فقط علـى التعريف بهذه المشكلات ، ولا تقنع كذلك بالتدريب على كيفية تحديدها ، أو البحث عن العوامل والأسباب الكامنة وراءها ، أو السعي إلى إيجاد الحلول الملائمة لها ، ولا تتوقف أيضاً عند اختبار هذه الحلـول وتقيـيمها وقـياس جدواها ومعرفة رأي المواطنين فيها ، بل إنها تضع كل هذه الغايات في حساباتها ، وتعمل على تحقيقها معاً في آن واحد كذلك ، ولا يصدر الحزب في كل ذلك عن فراغ ، بل ينطلق في واقع الأمر من مقولة أساسية مؤداها أن الدراسة النظرية للاتجاهات في مشكلات هذا الواقع، والمشـاركة العملـية في حل هذه المشكلات هي المحاور الأساسية التي تحدد برامج وأساليب التنشئة السياسية ، والتي تكتسب عملية التنشئة السياسية أهميتها الوظيفية أيضاً ، وبقدر ما تتفاعل وتتكامل هذه المحـاور مع بعضها يرتبط الفكر بالممارسة ، وترتبط النظرية بالتطبيق في إطار عملية نضالية جدلية واحـدة ، تساعد على بناء وتطوير الوعي السياسي للمواطنين ، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل

---

(١) بهاء ، حسين كامل ، (١٩٦٨) . **الأسلوب العلمي في العمل السياسي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ص٢٤٧-٣٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياســـي وتحمل تبعاته بشكل إيجابي وفعال، يخدم قضايا المجتمع بعامة ، ويؤثر في عمليات التنمية السياسية بوجه خاص [١].

ومـــن الجديـــر بالذكر أن دور الحزب في عملية التنشئة السياسية وإن كان هاماً وخطيراً في مخـــتلف المجـــتمعات ، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية الآخذة في التحديث على حد سواء إلا أن الهدف الذي يتوخاه الحزب من وراء هذه العملية ليس واحداً في أغلب الأحوال ، بل يتراوح عادة بين دعـــم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة ، وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة . ففي النظم الليبرالية مـــثلاً ، حيث يسود نظام تعدد الأحزاب ، ويمثل كل حزب طبقة أو جماعة اجتماعية معينة لهذا ثقافتها الممـــيزة وتتـــناقض مصالحها مع مصالح غيرها من الطبقات أو الجماعات الأخرى ، تميل الأحزاب المحافظـــة أو تلـــك التي تمثل الطبقة أو الطبقات المسيطرة في هذه النظم إلى تعزيز وتدعيم الثقافات التقلـــيدية أو الـــثقافات الفرعـــية المتعارضة ، وذلك بهدف استمرار هذه الثقافات ومباشرة تأثيرها في الأوضـــاع المجتمعـــية ومـــا تتسم من انقسامات وصراعات ، بما يخدم في النهاية مصالح الطبقات أو الجماعـــات التي تمثلها هذه الأحزاب . في حين تعمل الأحزاب الثورية أو الراديكالية – في هذه النظم أيضاً – على تعديل أو تطوير النسق الثقافي السائد أو استحداث نسق آخر بديل أكثر تقدمية واتساقاً مع التغـــيرات التـــي تصيب المجتمع ، ويعبر في الوقت نفسه عن مصالح وقيم الطبقات الكادحة المستغلة المقهورة [٢].

ونظـــراً لأن الاتصال السياسي يمثل عملية هامة وضرورية بالنسبة لكافة أوجه النشاط الحزبي فإن دور الحزب في هذه العملية يزداد ويتعاظم في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة إلى حد كبير ، ويرجع ذلك عادة إلى غياب أو تخلف وسائل الاتصال الجماهيري في هذه الدول ، أو عدم كفاية وفعالية شبكات ونظم الاتصال السائدة فيها ، وفي مواجهة هذا القصور يعمل الحزب الحاكم في هذه الدول عادة على تطوير شبكة اتصال جماهيري قوية وفعالة يمكن عن طريقها تحقيق الاتصال السياسي المطلوب ،

---

(١) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص١٥٣-١٥٤ .

(٢)المنوفي ، كمال ، (١٩٧٩). التنشئة السياسية في الادب المعاصر، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، السنة السادسة، عدد ٤، ص ص٢٠-٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

داخـــل بناء الحزب وبين أعضائه، وبين الحزب وجموع المواطنين . وهناك ارتباط مماثل بين الحزب والمشـــاركة السياسية ، حيث يتمثل دور الحزب في عملية المشاركة في عدة مظاهر لا ينعدم وجودها فـــي أي من النظم السياسية المعاصرة ، كما يتوقف هذا الدور أيضاً على عدة اعتبارات تشكل ضوابط تنظـــيم لعملية المشاركة ، وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع [١].

وهـــنا يقوم الحزب بعدد من الوظائف والأدوار ، تتمثل عادة في تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها من ناحية ، وتهيئة الفرصة أمامها كي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات أو فيما يطرحه الحزب نفسه من برامج وسياسات . والمشاركة السياسية من خلال الحـــزب تخـــتلف من مجتمع لآخر ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الحزبي السائد في المجـــتمع ، أو إلـــى نســـق القيم السياسية الذي تعتنقه الصفوة الحاكمة . وبوجه عام ، فإن المشاركة السياسية من خلال الحزب تتخذ في أغلب الأحوال أحد صيغتين رئيسيتين ، وهما :

الصيغة الأولى : هي التي تشيع في النظم الليبرالية ، والتي يمكن وصفها بـــ(المشاركة الديمقراطية) . وهي التي تتمثل عادة في كافة أساليب الممارسة الديمقراطية التي يمكن للأفراد والجماعات أن تشارك من خلالها في الحياة السياسية في ظل تعدد الأحزاب .

الصـــيغة الثانية : فهي التي تشيع في النظم الشمولية ، وتوصف عادة بـــ(مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد) .

وتتضح أهمية دور الحزب في عملية التنمية السياسية في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي والتي ترتبط بعملية المشاركة ، وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجـــتمع ، ويـــتوقف تحقـــيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المترابطة والمـــتداخلة معاً في آن واحد أيضاً . ويظهر دور الحزب في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي في

---

(١) الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ص١٥٦-١٥٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صـــور عديـــدة ومتنوعة، كما أن ثمة شواهد تاريخية ومعاصرة كثيرة تؤكد على دور الحزب في هذه العملية أيضاً [١].

وأخـــيراً فـــإن الحزب إن كان يكتسب أهميته الخاصة بالنسبة للحياة السياسية بعامة وعمليات التنمـــية السياسية بوجه خاص من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات ، فإن قدرته على مباشرة كل هذه المهمات إنما ترتبط وتتوقف – إلى حد كبير– على الركائز الفكرية والبنائية التي يســـتند إلـــيها ، وتـــتأثر كذلك بمعطيات البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعمل خلالها ، وما تفرضـــه هذه البيئة من ضوابط والتزامات ، فقدرة الحزب مثلاً ترتبط بطبيعة النسق الأيديولوجي الذي يلتزمه ، وما ينطوي عليه هذا النسق من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية – تقدمية أو رجعية أو محافظـــة – تحدد مسار العملية السياسية والعملية التنموية وغاياتها النهائية . كما تتوقف هذه القدرة أيضـــاً علـــى مســـتوى التكوين المؤسساتي للحزب نفسه ، ومدى تغلغل تشكيلاته إلى مختلف أرجاء المجـــتمع ، ومقدار استيعاب الحزب أو تمثيله مختلف القوى والطبقات والجماعات الاجتماعية وصدق تعبيره عن مصالحها المتباينة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص١٥٨-١٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

تطور العمل الحزبي في الأردن

لم تكن الأحزاب السياسة في يوم من الأيام ظاهرة غريبة على المجتمع الأردني ، وهي ليست دخيلة على الحياة السياسية فيه [١]، والمراقب لميلاد الظاهرة الحزبية يرى بوضوح أن ظهور الأحزاب السياسية كان مرافقاً لنشوء الأردن وتشكله ككيان ، بل أن بعض هذه الأحزاب قد سبق نشأة الأردن ذاتها [٢] .

فكما هو الحال في أجزاء أخرى من ولاية سوريا العثمانية التي تم تقاسم النفوذ عليها من بريطانيا وفرنسا ، فإن الأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرق الأردن كانت ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني ، إذ كانت تتطلع إلى تحرير سورية من النفوذ الفرنسي وإقامة دولة عربية مستقلة تشمل سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) ، وقد عمل حزب الاستقلال وأحزاب وجماعات سياسية أخرى في البلاد ، من اجل جعل الأردن قاعدة لنشاطها المعادي للفرنسيين ولتحرير البلاد السورية وإعلانها دولة مستقلة ، وكان لحزب الاستقلال نفوذ قوي على كبار موظفي الدولة وضباط الجيش في الأردن [٣].

ورغم هذه البدايات المبكرة لنشأة هذه الأحزاب ، إلا أن الأردن لم يعرف التشريعات الحديثة الناظمة لتسجيل الأحزاب ونشاطاتها إلا في أواسط الخمسينات ، إذ كانت الأحزاب الناشئة تسجل قبل ذلك بموجب قانون الجمعيات العثماني ، ثم بموجب قانون الجمعيات الأردني ، شأنها في ذلك شأن مختلف أنواع التنظيمات الاجتماعية ، كالجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية وغيرها[٤].

وفيما يلي استعراضاً لتطور الحركة الحزبية في الأردن منذ عهد الإمارة وحتى الوقت الحالي .

---

(١) مصالحة ، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة ، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٢) يشير الدكتور نظام عساف إلى أن حزب الاستقلال أنشأ عام ١٩١٩ في دمشق إبان حكم الملك فيصل لسوريا ، وقد كانت الأردن في ذلك الوقت جزء لا يتجزأ من الدولة الفيصلية التي انهارت عام ١٩٢٠ ، بينما أعلن عن تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ . أنظر : عساف ، نظام ، (١٩٩٨) . **الأحزاب السياسية الأردنية : ١٩٩٢-١٩٩٤**، عمان : مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ص٢٥ ، ص٥٤ .

(٣) الحوراني ، هاني ، (١٩٩٧) . **الأحزاب السياسية الأردنية** ، عمان : دار سندباد ، ص١١.

(٤) الزعبي ، سليم وآخرون ، (١٩٩٥) ، **المرشد إلى الحزب السياسي** ، عمان : دار سندباد ، ص١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأحزاب السياسية في عهد الإمارة الأردنية :

لقـد آمن الأمير عبد الله بن الحسين المؤسس بالتعددية السياسية ، ونادى بأهميتها منذ تأسيسه لإمـارة شـرق الأردن عام ١٩٢١م ، ولتأكيد ذلك أفسح المجال أمام أعضاء حزب الاستقلال وحزب العربية الفتاة السوريين للمشاركة في الوزارات الأردنية ، وفي إدارة أمور البلد ، وتأسيس مؤسساتها .

وانطلاقـاً مـن إيمانـه بالـتعددية السياسية والحزبية ، أجاز الأمير عبد الله تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات المتعددة ، ومنح المعارضة عطفة وعنايته ، وحافظ عليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ مـن الديمقراطية ، وأمتاز حكمه بازدهار التعددية السياسية والحريات العامة . وقد تألفت عدة أحزاب سياسية في عهد الإمارة ، وكانت الأحزاب ترخص بموجب أحكام قانون الجمعيات العثمانية ، وجاء في نـص المادة (١١) من الدستور الأردني لعام ١٩٢٨م ما يلي : "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون" [١] .

وتعد الأحزاب السياسية في عهد الإمارة أدوات ضاغطة ، هدفت إلى تحقيق الأهداف التالية[٢]:

١- العمل على تحقيق استقلال البلاد عن الانتداب البريطاني .

٢- العمل على تعديل المعاهدة الأردنية –البريطانية .

٣- تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والثقافية .

ومن أوائل الأحزاب الأردنية التي تأسست تأسيسا رسمياً ، حزب الشعب الأردني الذي تأسس في آذار من عام ١٩٢٧م ، ونص النظام الأساسي للحزب على أن يتوصل بالطرق المشروعة لتحقيق ما يلي[٣]:

١- تأييد استقلال البلاد .

---

(١) خـير ، هاني سليم ، (١٩٨٩) . **التطور العملي للدستور الأردني ١٩٢١-١٩٨٩م** ، المؤلف ، عمان ، ص٥٧ ، أنظر أيضاً : نقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٢٥-٢٦.

(٢) الحوراني ، الأحزاب السياسية الأردنية ، مرجع سابق ، ص١٢.

(٣) نقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تحسين أوضاع البلاد الزراعية والاقتصادية .

٣- نشر المعارف بين الأهلين .

٤- صيانة الحرية الشخصية وحق الملكية .

٥- نشر مبادئ المساواة والإخاء بين الناس .

٦- المناداة بحرية الأديان والمذاهب .

وانحل الحزب سنة ١٩٣٠م بعد أن أقدم أكثرية المنتسبين إليه استقالاتهم من عضويته نتيجة اندماجهم في حركة المعارضة التي نشأت عن المؤتمر الوطني العام [١].

ويشير البعض إلى أن أحزاب فترة الإمارة يلاحظ عليها بأنها قد بدأت بأحزاب عربية يشمل نطاق عملها بلاد الشام بأكملها ثم أخذت الأحزاب السياسية ذات الطابع الأردني بالظهور اعتباراً من عام (١٩٢٧) وشكلت المؤتمرات الوطنية الصبغة الأرقى لعملها في المدة الواقعة من عام ١٩٢٨-١٩٣٥ [٢].

كما يلاحظ أيضاً أن الأحزاب في عهد الإمارة كانت أحزاب زعامات متأثرة بالتركيبة الاجتماعية القائمة في المجتمع الأردني وهي التركيبة العشائرية ، فكانت الأحزاب تعتمد في تشكيلها وأهدافها على زعماء العشائر ، وتحقيق مصالحهم ، ولعل من أبرز سمات هذه الفترة فقدان الشخصية الفكرية للأحزاب الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الفكري في البلاد عموماً . وكانت هذه الأحزاب تضع في برامجها المطالبة بالاستقلال والتخلص من الاستعمار ، ولكنها كانت تتعامل مع هذه القضية بدون تنظيم وأسس ثابتة وكان زعماء الأحزاب الذين هم في نفس الوقت زعماء العشائر ينظرون إلى هذه القضية من خلال مصالحهم [٣].

---

(١)الماضي، منيب والموسى، سليمان،(١٩٨٨). **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان: مكتبة المحتسب ، ص٣١٢.

(٢) مصالحة ، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة ، مرجع سابق ، ص٣١.

(٣) المرجع السابق ، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأحزاب السياسية الأردنية في العهد الملكي :

وفـــي بدايـــة عهـــد المملكة الأردنية الهاشمية بعد الاستقلال عام ١٩٤٦م ، تأسست الأحزاب السياســـية بموجب المادة (١٨) من الدستور الأردني الثاني لسنة ١٩٤٧م ، التي جاء فيها : "للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون" ، ومن أهم هذه الأحزاب [١]:

-حزب النهضة العربية الذي تأسس في عمان في آذار من عام ١٩٤٧م ، برئاسة هاشم خير ، وهدف إلى العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة العربية الكبرى .

- حـــزب الشـــعب الأردنـــي وتأسس في عمان في شهر أيار من عام ١٩٤٧م ، برئاسة عبد المهدي الشـــمايلة ، ونـــص نظامـــه على السعي للنهوض بالمملكة الأردنية الهاشمية سياسياً واقتصادياً وثقافيا واجتماعياً .

وفي ١ كانون الثاني من عام ١٩٥٢م صدر دستور المملكة الأردنية الهاشمية الثالث الذي أجاز تشـــكيل الأحزاب السياسية والجمعيات في نص المادة (١٦) التي جاء فيها : "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون" ، و " الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية" ، ضمن الشروط التالية [٢] :

١- ان تكون غاياتها مشروعة .

٢- أن تكون وسائلها سلمية .

٣- أن تكون ذات نظم لا تخالف أحكام الدستور .

٤- أن ينظم القانون طريقة تأليفها .

٥- أن ينظم القانون طريقة مراقبة مواردها .

---

(١) نقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٤٤-٤٥ .

(٢) عساف ، الأحزاب السياسية الأردنية : ١٩٩٢-١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام ١٩٥٥م :

عــرف هــذا القانون الحزب السياسي أنه : "هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر ، غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي " ، وعالج موضوع ترخيص الأحزاب السياسية ، ابتداءاً من تقديم طلب الترخيص إلى الحاكم الإداري ، ومن ثم رفعهِ إلى وزير الداخلية ، والى مجلس الوزراء ضــمن فترة محددة . وأوجب القانون أن يقدم الحزب نظاماً أساسياً يعالج مختلف القضايا المتعلقة به ، ومنح القانون مجلس الوزراء الحق في منح الترخيص أو رفضه ، واعتبار قرار مجلس الوزراء قطعي وغــير قابل للطعن فيه أمام أية جهة قضائية ، كما نص على حق مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير الداخلية ، حل الحزب إذا اقتنع بما يلي[١]:

- أن غاياته لم تعد مشروعه . - وسائله لم تعد سليمة.
- إن خالف نظامه الأساسي . - إن تلقى إعانات مادية أو معنوية من جهة أجنبية .

وبموجــب هذا القانون تشكلت وتألفت العديد من الأحزاب السياسية الأردنية المرخصة ، ومن أهمها [٢]:

- حزب الاتحاد الوطني . - حزب البعث العربي الاشتراكي.
- حزب الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي) . الحزب الوطني الاشتراكي . - حزب الأمة .

ومــن خلال إلقاء نظرة بسيطة على جداول وأنظمة هذه الأحزاب عند تأسيسها تجد الغالبية العظمى منها أحزاب ذات نظرة قومية وإسلامية وعالمية ، وتنادي بأفكار تفوق قدرة الأردن -آنذاك- وإمكانياته السياســية الوطنية والقومية والدولية ، بل والأدهى من ذلك أن بعض هذه الأحزاب ، وبالتحديد حزب التحرير ، كان من مبادئه الحق في تغيير نظام الحكم في البلاد ، وهو ما يعكس مقدار وحجم "التطرف السياسي" واللامبالاة الفكرية" في أيديولوجية بعض الأحزاب السياسية آنذاك .

---

(١) الزعبي ، المرشد إلى الحزب السياسي ، مرجع سابق ، ص٢٠.

(٢) للمــزيد مــن التفاصيل عن هذه الأحزاب أنظر : مصالحة ، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة ، مرجع سابق ، ص٤٣-٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي عام ١٩٥٦م ، أجرت وزارة الرئيس إبراهيم هاشم الرابعة الانتخابات النيابية التي شاركت فيها الأحزاب السياسية الأردنية ، وبتاريخ ٢٩ تشرين أول من عام ١٩٥٦م قام الملك بتكليف سليمان النابلسي رئيس الحزب الوطني الاشتراكي الأردني بتشكيل حكومة ائتلافية من أحزاب المعارضة التي فازت بأكثر عدد من المقاعد النيابية في الانتخابات العامة ، بتشكيل حكومة وطنية (وهي أول حكومة برلمانية في الأردن). وبلغ النشط السياسي الحزبي في أواسط الخمسينات أوجه ، ونشطت أحزاب غير مصرح لها بالعمل ، أهمها الحزب الشيوعي الذي كان غير مسموح له بالنشاط بموجب مرسوم مكافحة الشيوعية الصادر عام ١٩٥٣م ، وقد أقرت الحكومة الأردنية برئاسة النابلسي مشروع قانون يسمح بصدور جريدة الجماهير الشيوعية ، كما وافقت على منح مكتب لوكالة تاس للأنباء السوفيتية في الأردن ، وبدأت النشرات والكتب والأفلام الشيوعية بالانتشار بين أوساط المعلمين والطلاب ، وخاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين [١].

كانت انتخابات المجلس النيابي الخامس عام ١٩٥٦ أهم مرحلة في تاريخ التجربة الديمقراطية الأردنية – كما ذكرنا سابقا- حيث جرت الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة حيث أبرزت التعددية السياسية والحزبية ، بحيث مثلت الأحزاب والجماعات السياسية داخل مجلس النواب كالحزب الوطني الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وجماعة الأخوان المسلمين وغيرها من الأحزاب السياسية، وقد حصلت الأحزاب على ٢٦ مقعد من اصل ٤٠ مقعد ، وفازت الأحزاب ذات التوجه القومي واليساري المعادي لبريطانيا وأفرز هذا المجلس حكومة سليمان النابلسي [٢].

وقد شهدت هذه الفترة غياب الاستقرار السياسي عن الساحة الأردنية والذي أدى إلى صدور الإرادة الملكية بحل الأحزاب السياسية باستثناء الأخوان المسلمون (لأنهم كانوا مسجلين كجمعية وليس كحزب سياسي ، وبقيت المملكة بدون أحزاب سياسية علنية حتى صدور قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام١٩٩٢[٣].

---

(١) مشاقبة ، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٢) الحوراني ، الأحزاب السياسية الأردنية ، مرجع سابق ، ص١٦.

(٣) الحوراني، هاني ، أبو رمان، حسين ، ياسين ، أيمن ، (٢٠٠٠) . **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن**، عمان : دار سندباد للنشر، ص٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكـــن القـــول ، أن الأحـــزاب السياسية الأردنية تميزت خلال العهد الملكي ، مقارنة بالعهد الأميري ، بالعديد من المميزات ، منها [١]:

١- بأنهـــا لم تكن أحزاباً سياسية نابعة من صميم المجتمع الأردني ، بل كانت أحزاب سياسية ذات صبغة أجنبية ، فمركز قيادة الحزب الشيوعي كان يقع في موسكو ، وحركة القوميين العرب في بيروت ، وحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق .

٢- كونهـــا أحـــزاب غلـــب علـــيها الطابع السياسي العقائدي ، فرفعت شعارات أممية كالشيوعية والاشـــتراكية ، ممـــا أفســـح المجال أمام الأنظمة العربية والأجنبية المعادية للتدخل في شؤون الأردن الداخلـــية ، وكان لذلك تأثير كبير على أمن واستقرار المجتمع الأردني الذي كان في تلك الفترة ما زال في طور التكوين ، ولم يكن قد اتخذ طابعه الثابت .

التعددية الحزبية السياسية في الأردن ١٩٨٩م – ٢٠٠٤م .

لقد أحرز الأردن من نهاية الثمانينات تقدما ملحوظا تجاه إرساء قواعد التعددية والبناء السياسي المنظم والذي يمكن طرحه كنموذج للمنطقة ، ففي عام ١٩٨٩ أعلن الأردن استئناف الحياة البرلمانية ، وتـــلا ذلـــك تبني سلسلة من الإصلاحات الأمنية لضمان أن تكون الانتخابات على أرضية صلبة ، في مقدمة تلك الإصلاحات كانت عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي والتعددية السياسية وقد تم وضع الميثاق الوطنـــي والتأكيد على حرية الصحافة ، والالتزام بالتعددية وحقوق الإنسان ، وكان الملك حسين يؤكد في كل مناسبة على أن التزام الأردن بالديموقراطية **"هو خيار لا رجوع عنه"**.

في سنة ١٩٨٩ م بدأ الإصلاح السياسي في الانتخابات البرلمانية والتي كانت موضع ثناء دولي بصـــفتها أكـــثر الانـــتخابات نزاهة في الشرق الأوسط ، وظهر البرلمان الجديد كقوة سياسية مارست ســـلطات تشـــريعية كاملـــة ، كما أن الميثاق الوطني أرسى الإطار العملي للنشاط السياسي المنظم في الـــبلاد، يقـــدم الميـــثاق الذي يوفر ضمانة لحماية حقوق الإنسان نموذجا طبيعيا للتعددية الديموقراطية المبنية على الاستقرار واشتراك الشعب والمسؤولية الجماعية. ولعل أبرز الإصلاحات الديموقراطية في

---

(١) الدجانـــي ، محمـــد ومنذر سليمان ، (١٩٩٣) . **النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته** ، عمان : بالمينوبرس ، عمان، ص ٣٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدايــة التســعينات هو العودة إلى سياسة التعددية الحزبية ، بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة عقود نتيجة لاســتغلال القوى الخارجية للحرية السياسية والحزبية في الأردن ، ومحاولتها المساس بالأمن الداخلي وتهديد استقرار البلاد ومهاجمة النظام الأردني.

انتخابات ١٩٨٩ :

رغم أن الأحزاب السياسية لم تكن قد أنشأت في ظل قانون ينظم عملها إلا أنه لا يمكن الحديث عن غياب كامل للأحزاب في هذه الانتخابات ، فإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين (لم يشملها قرار حظــر الأحــزاب عام ١٩٥٧ باعتبارها جمعية وليست حزباً) التي تقدمت بــ٢٦ مرشحاً ، فقد ترشح العديد ممن ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة في الأردن والتي كانت البوتقة التي تجمع العديد من الأحــزاب الموجــودة علــى الســاحة الأردنية بشكل غير معلن أو الرحم التي خرجت منه العديد من الأحزاب الأردنية التي تشكلت لاحقاً [١].

غــير أن القضــية الأكــثر أهمية على هذا الصعيد تمثلت في أعداد الفائزين ممن ينتمون إلى التــيارات السياسية التي لا تعتبر قريبة من السلطة ، فبينما حصل التيار المحافظ والوسط -القريب من الســلطة- علــى ٣٥ مقعداً بما نسبته ٤٣,٧%، حصل التيار الإسلامي على ٣٢ مقعداً، وحصل التيار القومــي واليســاري علــى ١٣ مقعداً أي بما يشكل ٤٠% و١٦,٣% على التوالي، بحيث احتل هذان الأخيران معاً أغلبية مقاعد مجلس النواب [٢].

الميثاق الوطني :

حــتى لا تــتكرر الصعوبات التي مرت بالبلاد في الخمسينيات تشكلت هيئة ملكية من (٦٠) عضوا تم تعيينهم من قبل الملك حسين في نيسان سنة ١٩٩٠م بهدف وضع خطوط عريضة لنشاطات الأحزاب السياسية في الأردن. ضمت الهيئة أعضاء من مختلف الجماعات السياسية في الأردن وخلال

---

(١) الحوراني ، الأحزاب السياسية الأردنية ، مرجع سابق ، ص١٨.

(٢) منار الرشواني ، الأحزاب السياسية في الأردن ... تاريخها الانتخابي ، موقع الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٣/٦/١٤ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/Jordanian_elections/2003/6/6-14-6.htm#0

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شـــهر قامـــت بوضع ما عرف بالميثاق الوطني الذي تم إقراره في تموز ١٩٩١ م في مؤتمر وطني مؤلف من (٢٠٠٠) شخص من رجالات الأردن [١] .

وضع الميثاق الوطني الخطوط العريضة للحوار البناء بين الهيئات التشريعية والتنفيذية وكذلك مســـاعدة صـــانعي القـــرار والنخبة من السياسيين والمفكرين فيما يتعلق بتحديد الصلاحيات والحقوق والمسؤوليات ، ووضع البنود التي تسير عليها الأحزاب السياسية ضمن نطاق الدستور حيث أكد على عدم الاعتماد على التمويل أو الدعم المادي الأجنبي ، وأكد الميثاق بشكل موسع على التعددية ، والأهم مـــن ذلك فقد حدد الميثاق للقادة الأردنيين الإحساس بالالتزام الوطني وحصانة ضد المزايدات من قبل الجماعات غير الملتزمة فيما يتعلق بالشؤون السياسية ، وقلص القيود على حرية التعبير ، ويعد الميثاق الوطنـــي إلـــى جانـــب الدســـتور الأردني ، بمثابة البوصلة للحوار الوطني حول المواضيع الأساسية والجوهرية [٢].

قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢م [٣]:

أقـــر مجلس الوزراء في ٢٠ آب ١٩٩٢م الأحزاب السياسية بموجب قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م ، ويمكن معرفة مدى عصرية هذا القانون وتنظيمه للمشاركة السياسية الحزبية من خلال إلقاء نظرة على بعض التعليمات واللوائح الواردة فيه وعلى النحو التالي [٤]:

إجراءات تقديم طلبات تأسيس الحزب .

- يقدم طلب تأسيس الحزب إلى وزير الداخلية موقعا من المؤسسين .

المعلومات والشروط الواجب توفرها في النظام الأساسي :

أ- اسم الحزب وشعاره على أن لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر وشعاره.

ب-عنوان المقر الرئيس للحزب وعناوين مقاره الفرعية إن وجدت، على أن تكون هذه المقار جميعها

---

(١) للمزيد ، أنظر : الميثاق الوطني ، المطابع العسكرية ، عمان ، ١٩٩٠م .

(٢) الحوراني ، الأحزاب السياسية الأردنية ، مرجع سابق ، ص٢١.

(٣) مصالحة ، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٤) المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الداخلية الأردنية ، قانون تأسيس الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢م ، موقع الوزارة الإلكتروني : http://www.moi.gov.jo/pages.php?id_s=13

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

داخـــل المملكة ومعلنة وان لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية أو إنتاجية أو تعليمية.

ج- المبادئ التي يقوم عليها الحزب والأهداف التي يسعى إليها ووسائل تحقيقها .

د- شروط العضوية في الحزب وإجراءات الانضمام إليه بما يتفق مع أحكام الدستور.

هـــــ- إجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديـــد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون على أساس ديمقراطي.

و- تحديـــد المـــوارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك إجراءات صرف أمواله وإعداد موازنته وإقرارها.

ز- إجراءات الحل الاختياري للحزب أو اندماجه مع غيره من الأحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول إليها هذه الأموال.

خ- الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

وبعد أن أصبح القانون ساري المفعول ، تقدم بطلبات التسجيل والترخيص أكثر من (٦٥) حزباً كانـــت تعلـــن عن نفسها وعن برامجها وأعضائها ، وتم الموافقة على ثمانية عشر حزباً فقط ، وهي كالتالي [١]:

أولاً: أحزاب اليسارية : الحزب الشيوعي الأردني ، وحزب البعث العربي التقدمي ، وحزب الشعب الأردني (حشد) ، والحزب التقدمي والوحدوي .

ثانـــياً : الأحـــزاب الوسط : حزب التجمع الوطني ، وحزب العهد الأردني ، وحزب المستقبل وحزب اليقظة وحزب التقدم والعدالة .

---

(١) الدجاني ، النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٠-٣١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالـــثاً : الأحزاب القومية : حزب البعث العربي لاشتراكي ، وحزب الحرية ، وحزب الوحدة الشـــعبية ، والحـــزب الديمقراطـــي الاشتراكي ، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي ، وحزب التجمع الديمقراطي الوحدوي العربي .

رابعـــاً : الأحـــزاب الدينـــية : حـــزب جبهة العمل الإسلامي ، وحزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) .

وحالـــياً يـــبلغ مجمـــوع الأحزاب السياسية الأردنية المسجلة رسميا في قائمة تراخيص وزارة الداخلية (٣٢) حزباً سياسياً ، أنظر الجدول رقم (٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١)

الأحزاب السياسية المرخصة في وزارة الداخلية الأردنية

١	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	١٧	حزب الأرض العربية
٢	الحزب الشيوعي الأردني	١٨	الحزب الوطني الدستوري
٣	حزب جبهة العمل الإسلامي	١٩	حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية
٤	حزب الشعب الديمقراطي الأردني" حشد"	٢٠	حزب العمل الأردني
٥	حزب المستقبل	٢١	حزب الأجيال الأردني
٦	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	٢٢	حزب الفجر الجديد العربي الأردني
٧	الحزب التقدمي	٢٣	حزب النهضة الأردني
٨	حزب البعث العربي التقدمي	٢٤	حزب الخضر الأردني
٩	حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"	٢٥	حزب حركة حقوق المواطن الأردنية " حماة"
١٠	حزب العمل القومي " حق"	٢٦	حزب الشغيلة الشيوعي الأردني
١١	حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	٢٧	حزب حركة لجان الشعب الأردني
١٢	حزب الأحرار	٢٨	حزب الرفاه الأردني
١٣	حزب اليسار الديمقراطي الأردني	٢٩	حزب الوسط الإسلامي
١٤	حزب الأنصار العربي الأردني	٣٠	الحزب العربي الأردني
١٥	حزب السلام الأردني	٣١	حزب الرسالة
١٦	حزب الأمة	٣٢	حزب العهد

المصدر: وزارة الداخلية الأردنية : http://www.moi.gov.jo/pages.php?id_s=13

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انتخابات عام ١٩٩٣ :

سبق هذه الانتخابات – كما ذكرنا– صدور قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية ، ومثلت انتخابات عام ١٩٩٣ الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، رغم ما أثارته من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" (لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته) الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب –ولا سيما المعارضة– لحساب الانتماءات العشائرية .

أما على صعيد النتائج فقد كان حزب جبهة العمل الإسلامي الفائز الأكبر ضمن هذه الانتخابات رغم تراجعه مقارنة بانتخابات عام ١٩٨٩ بحصوله على ١٦ مقعداً، في حين بلغ مجموع النواب المرشحين عن أحزاب بشكل عام ٢٩ نائباً وبما نسبته ٣٦,٢٥% من أعضاء البرلمان .

لكن عند النظر إلى نتائج هذه الانتخابات بحسب التيارات السياسية، فإنه يظهر واضحاً سيطرة التيار الوسطي والمحافظ بحصوله على ٤٧ مقعداً وبما نسبته ٥٨,٧% من إجمالي مقاعد مجلس النواب، في حين حصل التيار الإسلامي (العمل الإسلامي وإسلاميون مستقلون) على ٢٢ مقعداً ، والتيار القومي واليساري على ١١ مقعدا بما يشكل ٢٧,٥% و١٣,٨% على التوالي [١].

انتخابات عام ١٩٩٧ :

قادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي –أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً– مقاطعة انتخابات عام ١٩٩٧ بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات ، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد ، وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف [٢]:

---

(١) منار الرشواني ، الأحزاب السياسية في الأردن ... تاريخها الانتخابي ، مرجع سابق :
http://www.aljazeera.net/in-depth/Jordanian_elections/2003/6/6-14-6.htm#0

(٢)الحوراني ، هاني وآخرون، **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غــير أنه مما تجب ملاحظته هنا هو لجوء الاتجاه الوسطي تحديداً إلى عدم إعلان أسماء عدد من مرشحيه ، فبينما لم يعلن "المجلس الوطني للتنسيق الحزبي" عن اسم أي من مرشحيه ، أكد عدد من أحــزاب "تجمع الإصلاح الديمقراطي" صراحة وجود مرشحين لها يخوضون الانتخابات دون الإعلان عــن مظلــتهم الحزبية ، ومن ناحية أخرى فإن "تجمع المرشحين المستقلين" –لا يعتبر حزباً أو تكتلاً حزبياً– يحظى بدعم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الشغيلة الشيوعي اليساريين [١].

أما على صعيد التوجهات السياسية ورغم وجود عدد من نقاط الالتقاء بين الأحزاب والاتجاهات السياســية الأردنــية المختلفة من خلال خطابها المعلن ، لا سيما فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني ، والشعب العراقي في مواجهة الاحتلال الأميركي ، وكذلك ترسيخ الديمقراطية في الأردن ، والإصلاح على المستويات كافة ، فإن التباين بين هذه الأحزاب والاتجاهات التي تمثلها يظهر جلياً من خلال آليات العمــل ومــدى القرب من المفهوم والخطاب الرسميين فيما يتعلق بهذه القضايا وغيرها، كما هو حال الأحزاب الوسطية المقربة من السلطة والتي تنطلق في طروحاتها من منطلق وطني (قطري) ، بخلاف الاتجــاه المعــارض الــذي يضم التيار الإسلامي والقومي واليساري –الأكثر ثورية– والذي يبتعد في طروحاته الإسلامية والقومية ولربما الأممية عن المفهوم والخطاب الرسميين[٢] .

---

(١) منار الرشواني ، الأحزاب السياسية في الأردن ... تاريخها الانتخابي ، مرجع سابق .

(٢) الزعبــي ، خــالد موسى ، (٢٠٠٣) ، أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣ : نظرياً وتحليلياً ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٥٠ ، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

الأحزاب الأردنية وموقعها من عملية التنمية السياسية في الأردن

بقــدر مــا يعكــس تعداد الأحزاب السياسية – (٣٢) حزباً – حجم المشاركة الشعبية السياسية والتعددية الحزبية الحقيقية في ممارسة الديمقراطية ، بقدر ما يعطي تصوراً عن حجم القصور السياسي لــدى أطــياف عديــدة من ألوان العمل السياسي والحزبي بالأردن ، باعتبار أن الديمقراطية والتنمية السياسية لا تقاس بعدد الأحزاب وأجندتها وبرامجها التي تطرحها على القاعدة الشعبية ، وإنما بمستوى فاعليتها السياسية الوطنية في وضع برامجها موضع التنفيذ وضمن سياسة المعقول والمضمون تطبيقه واقعــياً ، لا شــك أن هــذا العــدد الكبير من الأحزاب السياسية في الأردن يعني تعدد وجهات النظر السياسية والأيدلوجيات ، لكنه من باب أخر يعني اتساع فجوة الاختلاف بين أطياف العمل الحزبي حول آلية تحقيق المصالح الوطنية العليا ، الأمر الذي يعني ضياع جهود العمل الحزبي هباءً في ظل "الزحام السياسي" الذي يعيق حركتها أساساً .

ويــرى الدكــتور عــبد المجيد العزام أن افتقار النظام الحزبي الأردني للمؤسسية ، وضعف الممارســة الديمقراطــية داخل هياكله التنظيمية ، وهيمنة الموروث الثقافي التقليدي والشخصانية على عملية صنع القرار ، قد ساهم في ضعف الإقبال على الأحزاب السياسية ، وفي تولد الاغتراب السياسي لدى المواطنين ، فالأنظمة الحزبية غير المنفتحة والقائمة على أسس غير ديمقراطية غالباً ما تؤدي إلى الشــللية والمحســوبية والشخصــانية والســلطوية ، والتي بدورها تدفع بأفراد المجتمع نحو اللامبالاة السياسية ، والتجاوب السلبي نحو النشاطات السياسية ، أما الأنظمة الحزبية المنفتحة ، فعلى عكس ذلك فإنها تعزز لدى الأفراد الرغبة بالمشاركة السياسية، وتعمل على ترسيخ ثقة الأفراد بالأحزاب السياسية وبقياداتها[١].

كمــا أرجــع الدكتور عبد المجيد العزام فشل الأحزاب الأردنية بأطيافها المختلفة – باستثناء جــبهة العمــل الإسلامي – ومنذ انطلاق الحياة الحزبية الأردنية بشكلها الحالي في عام ١٩٩٢ ولغاية

---

(١)العزام ، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآن فـي تحقـيق أي حضـور فاعل في الحركة السياسية ، وعجزها عن لعب دور مؤثر في التنمية السياسية في الأردن ، إلى جملة ظروف وعوامل موضوعية وذاتية ، من أهمها [١]:

(١) لـم يقـدم تاريخ الحركة الحزبية في الأردن نموذجاً أو مثالاً يجذب المواطن الأردني ، فالعديد من النماذج التي ظهرت انتهت إلى كونها إما أحزاب شعارات أو أحزاباً نفعية ، مما جعل الصورة النمطية للحزب والحزبي سلبية في ذهن المواطن .

(٢) واقـع التداخل الديمغرافي والسياسي الأردني – الفلسطيني وتأثيراته العميقة على مجمل وتفصـيلات الحـياة السياسية العامة في الأردن ، وتجاهل المؤسسة الحكومية وأجهزتها الإعلامية الرسمية ومعهما المؤسسات الحزبية عن وقائع هذا التداخل .

(٣) الذهنـية العرفية التي تشكلت على مدى عقود من ممارسة الأحكام العرفية ، والتي ورغم إلغائها رسمياً ، لم يستطع كثير من المسؤولين التخلص منها ، والمشكلة الأساسية هنا هي فعل هذه الذهنـية فـي المواطن ، الذي ولغاية اليوم يتعامل مع الحكومة ومؤسساتها وفق هذا التصور الذي يفسر خشية العديد من المواطنين من الانخراط في العمل الحزبي .

(٤) التقصير الحكومي النسبي في ترجمة وممارسة شعارات الديمقراطية السياسية التي تستند على أن نمو الوطن وتطوره وتقدمه مرهون بوجود حركة سياسية فاعلة نشطة وأحزاب قادرة على تداول السلطة .

إن الأحزاب الأردنية التي ينبغي أن تشكل المؤسسات التي تقود التنمية السياسية في الدولة ، تعانـي ضـعفا كبـيرا في مستوى أداء معظمها، وأن هنالك خللاً يبلغ عند الكثير منها درجة مخالفتها للقانون، من حيث عدد الأعضاء المسجلين وما يتبعه من توفر شروط الرقابة المالية والإدارية الواجبة ، ويصـل الأمـر إلـى أن محاولـة إجراء مكالمة هاتفية مع مقار الكثير من الأحزاب أو زيارتها تبدو

---

(١)المجالي ، وجهة نظر في واقع وآفاق العمل السياسي في الأردن ، مرجع سابق ، ص١٣٩، أنظر أيضاً :
- Wiktorowicz, Quintan, (1999), The limits of democracy in the Middle East: The case of Jordan, **Middle East Journal**; Autumn, Vol. 53 Issue 4, p606-p621.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستحيلة، والسبب أن هذه الهواتف مفصولة منذ أشهر، ومفاتيح مكاتبها غير المدفوعة الأجر محمولة في جيوب أمنائها العامين .

ومن هنا يعتبر واقع الأحزاب هذا هو نتاج للواقع السلبي للفعل الجماهيري تجاه مسيرة التنمية السياسية، والتي تبدو وكأنها لا تهم الأغلبية العظمى من الناس في المدن الكبيرة قبل القرى الصغيرة، والنخب الأكاديمية قبل الطلبة . لذا فالمسألة أصبحت تتجاوز موضوع الأغلبية الصامته إلى مسألة الانسحاب من مواجهة واجب وطني يتعلق بهدف نبيل تسعى إليه الدولة لغاية الارتقاء بالإنسان الأردني في مختلف المجالات ، من منطلق أن المواطن الواعي والمنظم عون لوطنه وحكومته . حيث يمكن القول أن السلبية من قبل الأفراد والحكومة هي العامل الرئيسي في إضعاف الانطلاقة الحقيقية للأحزاب، وعدم الإيمان بأهمية العمل الجماعي عند الكثيرين من خلال آلية مؤسسية تساهم في فتح مسارب حقيقية لآليات التنمية السياسية وفهم عناصرها وأبعادها [١].

فقد أوجد التطور التاريخي للدولة الأردنية من قواعد الفكر السياسي ما يخدم ولادة اتجاهات سياسية تملك مقومات وعناصر المشاركة والاستمرارية بمرجعية الدستور ورسم القانون الموجه للمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ومما يمكن وضع الحزبية الأردنية بمحددات التحرك في استراتيجية الدولة ، ولكن المطلوب ي برامج الحكومات مبادئ تجذير التعددية الحزبية الوطنية بآليات وأدوات التطبيق العملي حتى تصبح الأحزاب جزءاً من هيكلة الدولة ومكوناتها الوطنية مع إيجاد البيئة والمناخ التي من خلالها تستطيع خدمة أهداف الدولة [٢].

وفي محاولة لتحليل دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية ، يشير البعض إلى أن جميع الأحزاب الأردنية تمتلك برامج سياسية واقتصادية قد تكون شاملة أو غير شاملة ، وهذه البرامج قد تعبر بشكل كبير أو صغير عن المشاكل المطروحة في المجتمع ، وأن الأحزاب هي جزء من بنية المجتمع المدني ، ذلك المجتمع الذي يحتوي على تلك التنظيمات التي تربط بين أصغر وحدة في

---

(١) رسمي حمزة ، **التنمية السياسية والأحزاب ليس بالخبز وحده يحيا الانسان** ، جريدة الدستور ، العدد ١٤٥٨٥ ، ٢٠٠٥/٢/٦ .

(٢) أمين الشناق ، **الحزبية بين الإصلاح والتنمية السياسية** ، جريدة الرأي ، العدد ١١٦٢٣ ، ٢٠٠٢/١/١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجـــتمع وهي الأسرة والسلطة التنفيذية ، وهيئات المجتمع المدني هذه تعبر عن هيئات ثقافية وفكرية ومصـــلحية وتـــأخذ طابعها التنظيمي سواء في غرفة تجارة أو غرفة صناعة أو ناد أو رابطة كتاب أو حـــزب سياســـي ... الخ ، فكل هذه التنظيمات المختلفة هي تعبير عن رؤى وتطلعات لفئات اجتماعية مختلفة في كل جوانب الحياة ، والمجتمع المدني هو عبارة عن منظومة الترتيبات والتنظيمات القائمة فيه والتـــي هي ليست جزءاً من السلطة الحاكمة وهي أعلى وأكبر من الأسرة ، فالحزب السياسي يعبر عن فئات من الناس لها مصلحة مشتركة لذلك لا ينتمي كل الأفراد إلى حزب سياسي واحد[١].

وبهـــذا تدخـــل الحزبـــية مرحلة الفعل والحركة والتحريك المبنى على المؤسسية لتعمل على صـــياغة الـــرأي العام والتأثير فيه لتصبح معبرة عنه وعاملة على كسبه في تأييده لبرامجها وتوجهاتها ولكـــنها بجمـــيع أطـــيافها تكـــون بالمحصـــلة حـــزاماً واقـــياً للرأي العام الأردني نحو أهداف الدولة واســـتراتيجياتها ، عـــندها تصبح أدوات ضاغطة ورقابية ومعبرة عن قوى المصالح وهموم المواطنين وطموحـــاتهم وتصـــبح مشاركة فعلياً في تحمل المسؤولية السياسية في البلاد في إطار الهوية الوطنية والمحتوى الدستوري للوطن ، وتصبح الأحزاب ببرامجها وبالأفراد بانضمامهم إليها معززاً لمبدأ السيادة مـــن خـــلال المحافظة على استقلال الوطن وحفظ أمنه واستقراره بعيداً عن التبعية الخارجية تحت أي مبرر أو ذريعة [٢].

وفـــي تحلـــيلهم لدور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية ، يرى البعض عدم وجود دور فعلي للأحزاب الأردنية في عمليات التنمية السياسية ضمن معادلات الحقوق والواجبات وأنه إذا ما أريـــد للأحـــزاب أن تقـــوم بدور فعال فعليها أن تكون في موضع اتخاذ القرار لأنه إذا بقيت نظريات الأحـــزاب على شكل شعارات وعلى شكل بيانات لا تسمع غالباً أو يساء فهمها أو يشكك في صحتها ، فعـــندها لا يجـــب على أحد أن يتوقع أن يكون للأحزاب دور بارز في عملية التنمية السياسية . إضافة لذلـــك فإنـــه وكما هو معروف بمفهوم الديمقراطيات أن هناك حزباً أو أحزاباً أو ائتلافاً حاكماً ، وهناك بالمقابل أحزاب خارج السلطة تقوم بدور المعارضة ، أما في الأردن فلا يوجد أحزاب حاكمة في حين

---

(١) حمارنة ، دور الحزب كأداة تنموية ، مرجع سابق ، ص٤٦.

(٢) الشناق ، الحزبية بين الإصلاح والتنمية السياسية ، مرجع سابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تطلــق بعــض الأحــزاب على نفسها أحزاب معارضة ، ولذلك فإن طبيعة العملية السياسية بشكل عام والعملــية الديمقراطــية بشكل خاص والتعامل مع العملية الحزبية قد أضعف دور الأحزاب في العملية التنموية وفي عملية الاستقطاب للحزب أيضاً [١].

ومن هنا يجب إعادة النظر بمفهوم العملية الحزبية والعملية الديمقراطية ، فهناك أحزاب فكرية وأحزاب سياسية والنظام الانتخابي الأردني يعتمد على العشائرية ويعتمد على أحزاب لها طابع اجتماعي معيــن ليس بالضرورة أن يكون بينها قواسم فكرية مشتركة ، كما أن هناك سلطة تنفيذية وهي بالوقت نفسه سلطة تشريعية وهذا مخالف نسبياً للدستور ولمفهوم الديمقراطية الصحيحة [٢].

وفــيما يتعلق بالتعددية السياسية والتنوع في رؤية الأحزاب الأردنية ، فهذه التعددية يجب أن يعبر عنها ديمقراطياً بتداول السلطة عن طريق الانتخاب والبرلمان ، ففي البلدان الديمقراطية يُعبر عن الــتعددية بهــذه الطــريقة أمــا في الأردن فيلاحظ غياب هذه الآليات ، ووجود العديد من الاتجاهات المتعاكســة جدا وغير المنطقية ، والتي ليس لها علاقة بالرؤية الحضارية أو العلمية السائدة في العالم ، ففي الوقت الذي تقوم به الأردن بوضع قوانين حديثة من أجل المزيد من الليبرالية الاقتصادية لمصلحة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي ويتخذ إجراءات لزيادة السيولة النقدية في البلاد ، يلاحظ أن عندما يأتي الموضوع عند التعبير عن التعددية الحزبية والسياسية داخل البلاد نجد أن قانون الانتخاب يحتوي علــى ترتيــبات كان معمول بها في القرن التاسع عشر وما قبله ، بمعنى أن الأردن يسير في التنظيم الاقتصــادي علــى نهــج القــرن الحادي والعشرين وما بعده ، أما في موضوع فسح المجال لمشاركة الأحزاب في العملية التنموية والسياسية يعود إلى القرن التاسع عشر وما قبله رغم وجود قانون أحزاب مــتطور ، فالمشكلة في قانون الانتخاب أكبر من المشكلة في الأحزاب نفسها ، فالمجتمع المدني – وهو أســاس التنمــية السياسية- يحتاج قوانين وإجراءات تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية علــى أســس حديثة بعيداً عن البنية العشائرية – رغم أهميتها- فهي بنية لا تصلح لقيادة المجتمع نحو

---

(١) طــراونة ، محمد ، (١٩٩٧) . دور الأحزاب في التنمية السياسية ، في : أحمد نوفل (محرر) ، **دور الأحزاب في التنمية السياسية** ، عمان : مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ص٥١.

(٢) المرجع السابق ، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التنمـــية السياســـية والاجتماعية والاقتصادية ، فالتنمية تعني زيادة الطاقة والإمكانات المادية والمعنوية والسياسية والفكرية التي تجعل من المجتمع طاقات قادرة على التوليد الذاتي [١].

وفي نظرة متأملة إلى أشكال الاتصال الرئيسية التي اعتمدتها الأحزاب السياسية الأردنية منذ استئناف الحياة الديمقراطية ، بهدف التعامل مع متطلبات التنمية السياسية والاجتماعية ، يلاحظ ما يلي :

أولاً: أن أحزاب المعارضة التاريخية ، ممثلة بالتيارين اليساري والقومي ، واللذين سبق لهما أن راكما تقالـــيد قديمة في الاتصال الجماهيري في ظروف السرية ، لم يستطيعا بعد إنتاج تقاليد جديدة للاتصال بالمجتمع وبالطبقات والفئات الاجتماعية التي يطمحان إلى تمثيل مصالحها ، فصحافة هذين التيارين لم تســتنفذ الطاقـــات التـــي تتـــيحها لها ظروف العلنية ، وما زالت مشدودة إلى أنماط الخطاب وأساليب الاتصال الموروثة من عهود السرية .

ومن ناحية أخرى فإنها لم تفلح في إحداث إعادة هيكلة جذرية وفعالة لبنائها التنظيمي ليتناسب مـــع حاجات العلنية التي تتطلب منظمات واسعة منفتحة على الجماهير ، الأمر الذي قلص قدرتها على إقامـــة صلات يومية حركية مع المواطنين ، ومما لا شك فيه أن انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشـــتراكية ، والعزة التي أصابت العقيدة الماركسية – اللينينية قد ولدت أشكالاً من الأحباط والارتباط والتشـــكك بالخـــبرة الســـابقة ممـــا ترك أثره في قدرة أحزاب اليسار على التأثير الواسع في الجمهور العريض ، ويمكن قول الشيء ذاته على الأحزاب القومية بعد أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠/١٩٩١[٢].

ثانياً: أن الأحزاب العقائدية كافة تواجه مشكلة الموائمة بين خطابها الأيديولوجي وطرحها الشمولي من جهة وبين حقائق العصر والمعطيات الملموسة للواقع الأردني والعربي من جهة أخرى ، فهي أظهرت عجزاً واضحاً في الإجابة عن السؤال حول الكيفية التي تحقق فيها برنامجها الخاص ، في الوقت الذي تظهر معطيات الواقع عدم توفر إمكانية تحقيقه ويضع هذا التناقض عقبة مسبقة أمام قدرة هذه الأحزاب علـــى اســـتقطاب الجماهير . وفي المقابل فإن الأحزاب التقليدية (المحافظة) والوسطية تتميز بخطاب ضـــبابي غـــير واضـــح المعـــالم ، مما يفقد الكثير منها لونها الخاص وحتى مبرر نشأتها ، ويحد من انتشـــارها ووصـــولها إلـــى قطاعات عريضة ، وفي الحالتين حالة الأحزاب العقائدية وحالة الأحزاب

---

(١) حمارنة ، دور الحزب كأداة تنموية ، مرجع سابق ، ص٤٧.

(٢) الزعبي ، المرشد إلى الحزب السياسي ، مرجع سابق ، ص١٢٩-١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحافظـــة والوســـطية تبرز مشكلة افتقار الأحزاب إلى مؤسسات البحث والدراسة وحاجتها إلى بلورة فكرها الخاص [١].

ثالـــثاً : إن جمـــيع الأحزاب تعاني من مشكلة تعيق اتصالها بالمواطنين ، وهي النظرة السلبية المسبقة تجاههـــا ، وتخوف المواطنين من الانتماء الحزبي ، إذ أن تشريع التنظيم الحزبي والتعددية الحزبية لم يفلـــح بعد في استئصال الحذر والخوف المتجذر تاريخياً في أوسع قطاعات المجتمع من الأحزاب التي طالما اعتبرتها مؤسسات النظام "معادية" لها وذات طابع "هدام" .

ويلخـــص البعض العقبات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية الأردنية وتسهم في تعثرها وضعفها وعجزها ، على النحو التالي [٢]:

١- شخصنة الأحزاب وميلها إلى الاستبداد ، وتسخيرها لإرادة قياداتها .

٢- الانقســـامات والانشـــقاقات الســـريعة داخـــل الأحزاب مما يعيق قدرتها في بلورة أفكار واضحة ومستقرة.

٣- وجـــود فجوة بين معظم قيادات الأحزاب وقواعدها الشعبية لكونها من الأفراد المتنفذين الذين كانوا أو مـــا زالوا في السلطة أو من الأثرياء ، وهذا جعل القواعد الشعبية تتردد في انضمامها أو حتى في تعاطفها مع تلك الأحزاب وذلك لضعف الثقة بتلك القيادات .

٤- طرح الشعارات المثالية وغير الواقعية أحياناً ، والتي لم يكن بمقدور الأحزاب تحقيقها على أرض الواقع سواء كان ذلك من خلال ممثليها ممن وصلوا إلى مقاعد البرلمان ، أو اشغلوا مناصب وزارية ، مما أدى إلى إحباط الأفراد وضعف ثقتهم بالأحزاب .

٥- إن كثرة الأحزاب والتشويش الفكري السائد لدى المجتمع أدى إلى وجود أزمة هوية سياسية لديها.

٦- المـــوروث الاجتماعـــي والـــثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة ، والتي تكرس الخوف من العمل الحزبي ، وكذلك النظام الاجتماعي القبلي والعشائري الذي يعرقل فرصة الأحزاب في فرض نماذجها القيادية في المجتمع .

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣٠.

(٢) العزام ، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٤٨-٢٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧- القـيود القانونية والإدارية المفروضة على الأحزاب السياسية ونشاطاتها ، حيث تحدد هذه القوانين دور الأحزاب المسموح به سياسياً ودستورياً ، وأحياناً تضيق على الأحزاب حرية العمل والتعبير عن الرأي ، كمنعها من الاجتماعات أو القيام بمسيرات للتعبير عن مواقفها السياسية أحياناً .

٨- ضعف الإمكانات المالية ، والموارد البشرية ونقص الخبرات والقدرات الإدارية والقيادة الحزبية.

وتـتحمل أجهـزة الإعـلام الرسمية الواسعة الانتشار ، كالإذاعة والتليفزيون قسطاً كبيراً من المسـؤولية عـن ضعف دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية في المجتمع وعن استمرار الـنظرة السـلبية إلى الأحزاب ، إذا أنها لم تتعامل على نطاق واسع مع المؤسسات الحزبية التي باتت جـزءاً من النظام السياسي الأردني ، ولم تسعى إلى تغيير النظرة السائدة عن هذه الأحزاب ، كما أن بعـض التشـريعات الهامة مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب لم يعدل بما يتناسب مع واقع تشريع الحياة الحزبية في الأردن ، وهو الأمر الذي لا يساعد على تكريس صورة الأحزاب كمؤسسات شرعية ضـمن الـنظام الانتخابي ، وإذا ما أضيف إلى هذه المعيقات "قانون الصوت الواحد" والذي ساهم في إنعـاش الـولاءات العشائرية والمحلية والفئوية على حساب المؤسسات الحزبية ، فإنه يمكن القول أن المناخ العام في الأردن ما زال يعيق الأحزاب عن لعب دورها الاجتماعي والسياسي في المجتمع [١].

وخلاصـة القـول إن المـتفحص لواقـع الحياة الحزبية الأردنية ، يلحظ وجود ذات التيارات العقائديـة التـي انطلقت مع بدء التجربة الحزبية في الأردن منذ الخمسينات من القرن المنصرم ، مع تغيير طرأ على مواقع هذه الأحزاب وأحجامها ونفوذها ، وخصوصاً بعد أن ضعفت مرجعياتها الفكرية وفقـدت تجـارب مثيلاتها في السلطة قدرتها على تقديم القدوة والنموذج ، وإحجام أحزاب أخرى عن مـراجعة التجربة وتقديم نقد عميق وشامل لها ، وتبيان مواطن الضعف والخلل فيها ، فظلت المفردات والشعارات القديمة حاضرة بقوة في خطاب بعض الأحزاب السياسية الحديثة ، ولكن دون أن يكون لها واقع أو تأثير من أي نوع يذكر .

والمدقـق في التجربة الحزبية الأردنية الراهنة ، يلحظ أن كثيرا من المشكلات والتعقيدات التي تجابهها اليوم ، إنما تستمد جذورها وأسبابها العميقة من التجربة لتاريخية لهذه الأحزاب والطبيعة القلقة

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمشحونة التي ميزت علاقاتها بالحكومات المتعاقبة ، ولم تتح استمرار الحوار والتواصل ، ولم يتوفر للتجربة المجال لاستنفاذ فرص التطور والتكيف .

إن المشـكلة الأبـرز للعمل الحزبي والتعددية الراهنة ، لا تكمن في الشرذمة وحسب ، بل في غـياب كـتل وتيارات رئيسية ، يمكنها أن تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه بمؤسسات المجتمع المدني ، ويمكنها أن تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في البلاد .

فضـلاً عـن ذلـك ، تعاني الأحزاب السياسية الأردنية من عزوف المواطنين عنها ، وغياب البرامج السياسية الوطنية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، للأحزاب المنطلقة من الموروث الاقتصـادي والنسيج الاجتماعي الأردني ، والمكرسة لخدمة الأهداف العليا للدولة الأردنية ، وتمسكها بالمقابل بأيدلوجيات وشعارات ثبت عقمها ، وتعاني أيضا من ضعف في شفافية عملها الحزبي وتراجع فـي منسوب الحياة الديمقراطية الداخلية فيها ، وارتباط بعضها الآخر بالخارج مالياً وتنظيمياً ، فضلا عن اختلال التوازن فيما بينها وغياب الأحزاب والكتل والتيارات الكبرى .

وهذا ما يؤكده استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية حول الديموقراطية في الأردن في تموز ٢٠٠٣ ، حيـن أظهرت الدراسة فيما يتعلق بأداء الأحزاب السياسية أن حوالي ثلث المستجيبين أفادوا بـأنهم لـم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي. وأظهر الاستطلاع أن الأحزاب السياسية تمر بأزمة في الوصول إلى الشارع. ويتضح ذلك بالنظر إلى نسـبة مـن أفادوا تلقائياً بوجود أحزاب قائمة، إذ اقتصرت نسبة من أفادوا بمعرفة وجود حزب جبهة العمل الإسلامي على ٤٤% من المستجيبين، وحل ثانياً حزب البعث العربي الاشتراكي بنسبة ١٢,١%، وثالـثاً الحـزب الشيوعي الأردني بنسبة ١١,٨% والحزب الوطني الدستوري بنسبة ١٠,٢%، فيما حـل رابعـاً حـزب الشـعب الديموقراطي الأردني (حشد) بنسبة ٦,٩% وجاء خامساً حزب الوحدة الشـعبية الديموقراطي الأردني بنسبة ٦,٠%. أما بقية الأحزاب (وهي ٢٦ حزب) فلم يتجاوز أي منها نسبة ٥%[١] .

---

(١) استطلاع للرأي العام حول الديموقراطية في الأردن ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الاستراتجية ، تموز ٢٠٠٣. .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة والتوصيات

بــرز مصطلح التنمية السياسية بعد أن بدأت الدراسات والأبحاث تتثبت من أن النظام السياسي شــأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل ، ولذلك لابد من تحديد الهوية السياسية للتنمية والتــي تعني تحقيق التفاعل بين النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأبنيتها الفرعية ، والأبنــية الحكومــية كذلك ، ومن أجل تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها إلا بعمل حكومي بحت أو بعمــل مجتمعــي أي بنشاط مزدوج ، ألا وهو نشاط الأبنية الحكومية ونشاط الأبنية المجتمعية طرف التفاعل ، لأن السياسة وظيفة مجتمعية تحقق أهداف هذا المجتمع .

ولعل من بين أبرز الأهداف التي يسعى إليها كل مجتمع في العالم هو أن يعيش في أمن ويشعر بالطمأنيــنة ويحــس بأن حياته ومصالحه ، ومصالح وطنه وجماعته وأسرته تكون مصونة ومحمية . هــذا الأمــن لا يستحقق إلا إذا نجــح الــنظام السياسي في حل أزمات التنمية أو بالمقابل فإن التنمية ومشاريعها وبرامجها لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفر الأمن لهذا المواطن . ومن هنا نلاحظ وجود علاقة عضــوية بيــن الأمن والتنمية علاقة تأثير وتأثر ، بحيث يمكن القول بأنهما أي الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة .

واستنادا إلى مجمل دراسات التنمية السياسية ، فإن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التــي يفــترض أن يســعى إليها المجتمع ، إنما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية وهي المساواة والتمايز والقــدرة ، بمعني أن يعرف المجتمع قواعد ونظم تتسم بالعمومية وأن يكون هناك نوع من التخصص فــي الأبنــية السياســية ، ويكــون للــنظام السياســي قــدرة علــي الاســتجابة للمطالب الشعبية . في هذا الإطار يربط بعض علماء السياسة تحقيق التنمية السياسية بالأبعاد الرئيسية للتحديث الذي سبقت الإشارة إليه ، والتي يمكن إدراجها تحت ثلاثة عناوين أساسية أولها : ترشيد السلطة، بمعني أن تستبدل بالســلطات التقلــيدية المتعددة (الدينية والعائلية والعرقية) سلطة سياسية موحدة وعقلانية ومؤسسات. وثانيها تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف . وثالثها المشاركة المتزايدة في السياسة، من جانب الأفراد والجماعات في المجتمع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشـكل الـبرلمانات والأحـزاب السياسـية أهم آليات تحقيق التنمية السياسية وتفعيلها داخل المجـتمع، فالتنمية السياسية محكومة بعدة عوامل موضوعية مرتبطة بالتوجه السياسي العام للدولة وما تـتخذه من وسائل وإجراءات تفعل وتنمي المجال السياسي وعوامل ذاتية مرتبطة بالأحزاب السياسية نفسـها المشـتغلة على الساحة المحلية ، فمع تقدم المسار السياسي للدولة وصدقية التوجهات من أعلى المستويات لإحداث تنمية سياسية تنطلق من تنمية المجالين الاقتصادي والاجتماعي وصولا الى المجال السياسـي، يبقى الرهان الأكبر على دور البرلمان أولاً والأحزاب ثانياً وبقية مؤسسات المجتمع المدني ثالـثاً فـي مواكبة المتغيرات والمستجدات، وكذلك الاستفادة من المناخ السياسي الإيجابي المنبثق من توجهات الدولة ذاتها.

أمـا بالنسبة للسلطة التشريعية فهي تساهم في ازدهار عملية التنمية السياسية من خلال توفير أحد الأبنية اللازمة لاحتضان عملية المشاركة السياسية وتساهم هذه السلطة كذلك بتعزيز حقوق الإنسان مـن خلال فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية إضافة إلى حقها في إصدار أو تعديل القوانين بما يخدم مصلحة المواطن وتراعي في ذلك حقوقه وحرياته .

كما أن أعضاء البرلمان هم ممثلي الشعب وبالتالي فإن دورهم لا يكون مقصوراً ومحدوداً تحت قـبة البرلمان بل يجب أن يتعدى تأثيرهم ذلك ويمتد إلى التأثير على كافة مؤسسات المجتمع ابتداء من مؤسسـة الأسـرة والمدرسـة والبلدية وغيرها، لتبني قضايا مواطنيهم وقواعدهم الانتخابية ، وقضايا قطاعات الشعب عموماً .

أمـا الأحزاب السياسية فتعتبر من أهم قواعد التنمية السياسية الحقيقية التي تتوقف على الدور الحاسم للأحزاب كقنوات وسيطة لتسهيل المشاركة السياسية وأن مستوى وعمق التنمية السياسية يتحددان ويقاسـان بدلالـة حـرية العمل السياسي للأحزاب السياسية وتمتعها بالقدرة على التعبير عن مصالح المواطنين بشكل حقيقي .

وفـي دراسة واقع البرلمان والأحزاب السياسية في الأردن واستناداً إلى الأسس النظرية التي ذكـرناها هـنا ، لاحـظ الباحث وجود ضعف واضح في دور المؤسسة البرلمانية والأحزاب السياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردنية في عملية التنمية السياسية المطلوبة في البلاد ، ويعود ذلك إلى مجوعة من الأسباب والمعوقات التـــي فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي مرت بها الأردن طيلة حوالي ربع قرن مـــن الـــزمان ، فقـــد ســـاهمت الحكومات أحياناً في إضعاف دور هذه المؤسسات ، كما أسهمت هذه المؤسسات نفسها في كثير من الأحيان بإضعاف دورها .

وبـــناءاً علـــى ذلـــك يرى الباحث أن هناك مجموعة من التوصيات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتفعيل دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وهي :

أولاً: الـــبدء بحملة تسويق واعية تقوم بها وزارة التنمية السياسية لشرح مفاهيم التنمية السياسية والدور الوطنـــي لمؤسســـات المجتمع الوطني وعلى رأسها الأحزاب كهدف وأولوية للدولة الأردنية، ووضع الأمر في إطار الواجب الوطني، لبناء أطر ديمقراطية قادرة على النهوض بالمواطن من براثن التقوقع والسلبية والجهل بقضايا الوطن.

ثانياً : هناك الكثير من نقاط الضعف والخلل في الحياة الحزبية الأردنية وأن على الأحزاب الأردنية إن أرادت المشـــاركة السياسية الفعلية والناجعة ورغبت في تعزيز التنمية السياسية وتقوية أواصر التجربة الديمقراطية ، أن تعمل على :

١- توســـيع أفق فكرها السياسي والأيدلوجي ، على المستوى الشعبي ، وتعزيز إصلاحات ديمقراطية تتعلق بالقوانين والأنظمة الخاصة بالأحزاب وبالانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية الأخرى .

٢- الالـــتزام بالقوانيـــن والأنظمة الوطنية وعدم البحث عن صيغ ثابتة للمعارضة لمجرد تطبيق مبدأ "خالف تُعرف" .

٣- توحيد وجمع الأحزاب المتقاربة فكرياً وسياسيا في برامجها وأهدافها في بوتقة واحدة حتى تستطيع العمل بصورة أكثر فاعلية من ذي قبل ، فكثرة الزحام تعيق الحركة .

٤- تعزيـــز ثقافـــة سياســـية ديمقراطـــية من خلال تقرير مناهج مدرسية في الديمقراطية والمشاركة السياسية وطرح برامج إذاعية وتلفزيونية في هذا الخصوص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- العمل على تعزيز الروح الوطنية وتحقيق أسس المسامحة والإخاء والاختلاف تحت سقف واحد ، من قاعدة أن الخلاف في الرأي تعزيز للمصلحة الوطنية العليا ، لا للتفرقة وتمزيق الجسد الوطني .

٦- تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية ، وهذا بدوره ربما يقلل من الدور السياسي للعشيرة لصالح الأحزاب السياسية .

٧- تخصيص نسبة معينة من موازنة الدولة لدعم الأحزاب السياسية لمساعدتها في القيام بنشاطاتها السياسية داخل المجتمع .

ثالثاً : يمكن للبرلمان أن يقوم بدور فاعل وإيجابي في خدمة قضايا التنمية السياسية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

١- إجراء إصلاحات دستورية وقانونية تضمن عدم تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، وتحد من سلطاتها ، وخاصة فيما يتعلق بسلطة حل البرلمان ، وإصدار القوانين المؤقتة ، وصلاحية حق الاعتراض ، وتعديل بعض القوانين المقيدة للحريات العامة .

٢- تعزيز استقلالية البرلمان ، وإدخال إصلاحات مؤسسية عليه تتعلق بتفعيل دوره وقدرته التنافسية .

٣- إعطاء أهمية وأولوية لاقتراح ومناقشة وإقرار التشريعات ذات العلاقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعديل القوانين التي تعوق التقدم في مسيرة التنمية .

٤- إعطاء الفرص التي تتيح للهيئات والمنظمات الشعبية الالتقاء مع اللجان المتخصصة في البرلمان ومناقشة القضايا التي تطرحها هذه الهيئات بأسلوب حضاري وديمقراطي.

٥- أن يقوم الأعضاء المنتخبين ممثلي الشعب في المحافظات بتبني قضايا التنشئة السياسية لسكان هذه المحافظات ونقل احتياجاتها إلى قبة البرلمان بموضوعية.

٦- أن يتضمن قانون الانتخابات الجديد بنوداً تعطي مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فرص المشاركة الحقيقية في تشكيل البرلمان سواء من خلال إيصال نواب حزبيين إلى المجلس ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو مـــن خـــلال توفير مراقبة مؤسسات المجتمع المدني الأخرى للعملية الانتخابية لتوفير الشفافية والنزاهة .

٧- أن يقوم المجلس بإصدار نشرات توضيحية عن دوره ومهامه وطبيعة عمل حتى تتمكن أكبر فئة من قطاعات الشعب الإطلاع عليها . ذلك بغية نشر الوعي بين المواطنين عن دور المجلس.

٨- أن يُفعِّل مجلس النواب دورة الرقابي على أداء السلطة التنفيذية وخاصة في مجال إقرار القوانين الكفيلة بترسيخ أسس التنمية السياسية في المجتمع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

أولاً : الدوريات

- إبراهـــيم ، حســـنين توفيق ، (٢٠٠٣) . الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، **كراسات استراتيجية** ، المجلد الثالث عشر، العدد ١٣٠ .

- الحضـــرمي، عمـــر، (٢٠٠١) . البرلمان ودوره في التوجه الديمقراطي في الأردن ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٤٢ ،

- الزعبي ، خالد موسى ، (٢٠٠٣) . أضواء على العملية الانتخابية وإفرازاتها لمجلس النواب الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣ : نظرياً وتحليلياً ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٥٠ ، ص١٥.

- الزعبي، فتحية أحمد ، (٢٠٠٣) . قراءة في واقع الخريطة الانتخابية لمجلس النواب الرابع عشر ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٥٠ ، ص١٥.

- العـــزام ، عـــبد المجيد ، (٢٠٠٣) . اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية ، **مجلة دراسات** ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ ،

- العـــزام ، عـــبد المجـــيد ، (٢٠٠٥) ، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، **(دراسة قيد النشر)** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

- العـــزام ، عـــبد المجيد ، (٢٠٠٥) . دور البرلمانات في التنمية السياسية: الحالة الأردنية ، **مؤتمر الإصلاح البرلماني** ، عمان .

- الفرحان، محمد قاسم ، (٢٠٠٤) . استئناف الحياة النيابية في الأردن عام ١٩٨٩: بداية التحول نحو الديمقراطية والبناء لمستقبل مشرق ، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٥٣ .

- المنوفـــي ، كمال ، (١٩٧٩). التنشئة السياسية في الادب المعاصر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة السادسة، العدد ٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الهربيد ، علي محمود ، (٢٠٠١) . دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية : دراسة على مستوى الوطن العربي والأردن ، **مجلة رسالة مجلس الأمة** ، العدد ٤٢ .

- Higgott, Richard A., (1980). From Modernization Theory To Public Policy: Continuity And Change In The Political Science Of Political Development, **Studies in Comparative International Development,** Vol. 15 Issue 4.

- Froman Jr., Lewis A.; Skipper Jr., James K., (1963). An Approach To The Learning Of Party Identification. **Public Opinion Quarterly,** Vol. 27 Issue 3.

- Mick Moore, (2000), **Political Underdevelopment,** Paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies Institute, London School of Economics London, 7-8 September 2000, The Institute of Development Studies.

- Kumar, Suchil, (1978). The Concept Of Political Development, **Political Studies,** Vol. 26 Issue 4.

- Weber, W. C., (1998).The Purpose Of The English Modus Tenendi Parliamentum, **Parliamentary History,** Vol. 17, Issue 2.

- Wiktorowicz, Quintan, (1999), The limits of democracy in the Middle East: The case of Jordan, **Middle East Journal**; Autumn, Vol. 53 Issue 4, p606-p621.

ثانياً : الكتب :

- أبو صوفة ، محمد عبد اللطيف ، (١٩٩٥) . **خريطة الحياة النيابية في الأردن** ، عمان .

- بـــادي ، بـــيرتراند ، (٢٠٠١). **التنمية السياسية** ، ترجمة محمد نور المهداوي ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بهـــاء ، حســـين كـــامل ، (١٩٦٨) . **الأسلوب العلمي في العمل السياسي** ، القاهرة : دار النهضة العربية .

- بـــركات ، لؤي ، (د.ت) . **دور البرلمان في التنمية السياسية** ، مركز الدراسات والأبحاث، مجلس الأمة .

- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني ، (٢٠٠٣). **الانتخابات : دليل الناخبة الأردنية**، عمان : مركز التميز للمنظمات غير الحكومية .

- الجمل ، يحيى ، (١٩٦٩) . **الأنظمة السياسية المعاصرة** ، بيروت : دار النهضة العربية .

- الجوجـــو ، عـــبد الله حسن ، (١٩٩٦) . **الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة** ، طرابلس (ليبيا) : الجامعة المفتوحة .

- الحمدانـــي، قحطان أحمد سليمان، (٢٠٠٤) . **الأساس في العلوم السياسية** ، عمان: دار مجدلاوي للنشر .

- الحوراني ، هاني ، (١٩٩٧) . **الأحزاب السياسية الأردنية** ، عمان : دار سندباد .

- الحوراني، هاني ، أبو رمان، حسين ، ياسين ، أيمن ، (٢٠٠٠) . **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن**، عمان : دار سندباد للنشر .

- الحورانـــي ، هاني وآخرون، **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٢ .

- الحورانـــي ، هانـــي ، (٢٠٠١) . **المجتمع المدني في الأردن : تطوره التاريخي وبنيته الراهنة**، نشرة المجتمع المدني ، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات .

- خـــير ، هانـــي ، (١٩٨٨) . **تـــاريخ الحـــياة البرلمانـــية في الأردن : ١٩٢٠-١٩٨٨** ، عمان : مطبوعات مجلس الأمة الأردني .

- خير، هاني سليم ، (١٩٨٩) . **التطور العملي للدستور الأردني ١٩٢١-١٩٨٩م**، المؤلف ، عمان .

- خير، هاني ، (١٩٩٣) . **الحياة النيابية في الأردن : ١٩٢٠-١٩٩٣**، عمان : لجنة تاريخ الأردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN32.HTM

- مداخلة للدكتور عبدالله نقرش ، في: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، **التجربة البرلمانية النسائية الأردنية... ما لها وما عليها** ، ٢٥/نيسان ٢٠٠٤ ، موقع المركز على شبكة الإنترنت:
http://www.amanjordan.org/arabic_news/wmprint.php?ArtID=14350.

- المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الداخلية الأردنية ، قانون تأسيس الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢م ، موقع الوزارة الإلكتروني : **http://www.moi.gov.jo/pages.php?id_s=13**

- منار الرشواني ، الأحزاب السياسية في الأردن ... تاريخها الانتخابي ، موقع الجزيرة الإلكتروني ، ٢٠٠٣/٦/١٤ ، نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/Jordanian_elections/2003/6/6-14-6.htm#0

- الميثاق الوطني ، المطابع العسكرية ، عمان ، ١٩٩٠م .

- نص وثيقة الأردن أولاً ، وزارة الخارجية الأردنية ، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت :

http://www.mfa.gov.jo/ar/pages.php?menu_id=157

- http://www.britannica.com

- http://encyclopedian.com/pa/Parliament.html

-The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition. 2001:

http://www.bartleby.com/65/pa/party-po.html

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

THE ROLE OF PARLIAMENT AND POLITICAL PARTIES IN POLITICAL DEVELOPMENT IN JORDAN 1989-2004

By

Mohammed Sabri Hasan Khalil

Supervisor

Dr. Mohammed Msalha

Abstract

This study aims to clarify the role of parliament and political parties in political development in Jordan by identifying the concept of political development and its elements and objectives, in addition to identify the concept of political parties and its functions and relation with political development and present discussion for the political development in Jordan by shedding the light on the Jordanian civilized society and its effect in political development process. It is also to clarify the Jordanian needs of political development, and the future of political development in Jordan and the problem which hindered its process. The study also tried to identify the parliament and political parties accomplishments which relate to consolidate the political development in Jordan, and the challenges facing the parliamentary and party work in Jordan .

The study based on the hypothesis that solving the problem which face the Jordanian Parties and the parliamentary institution in Jordan will enhance their role in the process of political development.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The Study concluded that there is a clear weakness in the performance of Jordanian parliaments and Jordanian parties, consequently, there is a weakness in their contribution in political development process in Jordan.

The study recommended that its necessary to start a propaganda campaign by the ministry of political development to explain the political development concepts and the role of national institutions, specially the political parties which have to expand its ideological thoughts in the public level, and its commitment with the national laws. In addition to integration of parties which similar ideologies should tack place.

As for the parliament, and to help it to direct its role in political development effectively, study recommended that it should give the priority to the laws related to political development, and modify the laws hinders it, and the parliament should activate its supervision role specially on the laws related to political development.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit